أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
9 مـــارس 2026م
20 رمضان 1447هـ
العدد 70

«الجيش أمام ساعة الحقيقة»

بعد قرار وزارة الخارجية الأمريكية تصنيف جماعة الإخوان المسلمين السودانية منظمة إرهابية، يجد الجيش السوداني نفسه أمام لحظة فاصلة. فالعلاقات المعقدة بين بعض التشكيلات المسلحة والجماعة تضع المؤسسة العسكرية أمام اختبار واضح: إما حسم هذا الملف وفك الارتباط نهائيًا، أو مواجهة ضغوط سياسية ودبلوماسية متزايدة. إنها بالفعل ساعة الحقيقة.

الإرهـــابيـــــون

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عزمها تصنيف جماعة الإخوان المسلمين السودانية كـ منظمة إرهابية عالمية مُصنّفة بشكل خاص، مع إدراجها أيضًا ضمن قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية ابتداءً من 16 مارس 2026. القرار، الذي يأتي في سياق اتهامات للجماعة باستخدام العنف ضد المدنيين وتقويض جهود السلام في السودان، ليس مجرد خطوة إجرائية في سجل العقوبات الأمريكية، بل إشارة سياسية ثقيلة إلى طبيعة الدور الذي لعبته هذه الجماعة في الحرب السودانية.

غير أن السؤال الذي يفرض نفسه منذ اللحظة الأولى ليس فقط: لماذا تم هذا التصنيف؟ بل أيضًا: لماذا الآن؟

ففي السودان، لم يكن وجود جماعة الإخوان المسلمين سرًا خافيًا، ولم يكن نفوذها في المشهد العسكري والسياسي أمرًا يحتاج إلى تقارير استخباراتية لاكتشافه. لقد ظل حضورها واضحًا في خطاب التعبئة، وفي تشكيلات القتال، وفي المنابر الإعلامية التي غذّت الحرب بشعارات أيديولوجية حادة، حولت الصراع من أزمة سياسية إلى معركة عقائدية مفتوحة.

ومن بين أبرز هذه التشكيلات برز لواء البراء بن مالك، الذي سبق أن فُرضت عليه عقوبات بموجب الأمر التنفيذي 14098 في سبتمبر 2025 بسبب دوره في الحرب الدامية. لم يكن اللواء مجرد إسم عابر في نشرات الأخبار، بل كان رمزًا لتلك اللحظة التي امتزج فيها خطاب الإسلام السياسي بالسلاح، وتحولت فيها الحرب إلى مساحة مفتوحة للتعبئة الدينية والتحريض.

لكن ما يجعل هذا التصنيف أكثر دلالة ليس فقط الاتهامات الموجهة للجماعة بارتكاب انتهاكات جسيمة بحق المدنيين، بل أيضًا الإشارة الواضحة إلى العلاقة مع الحرس الثوري الإيراني، الذي تقول واشنطن إن عناصر من الجماعة تلقوا تدريبًا ودعمًا منه.

في الحسابات الدولية، لا يُنظر إلى هذه العلاقة باعتبارها تفصيلًا ثانويًا. فالنظام في إيران يُعد، وفق التصنيف الأمريكي، أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم، ويُتهم باستخدام شبكات الحلفاء والتنظيمات المسلحة لتمديد نفوذه في مناطق مختلفة من الشرق الأوسط وأفريقيا.

وعندما تُربط جماعة سودانية بهذا المحور، فإن المسألة تتجاوز حدود السودان نفسها، لتصبح جزءًا من معادلة إقليمية أوسع تتقاطع فيها الصراعات المحلية مع حسابات النفوذ الدولي.

لكن رغم كل هذه الدلالات، يبقى القرار الأمريكي بالنسبة لكثير من السودانيين أشبه بإعلان متأخر عن حقيقة عاشوها يوميًا طوال سنوات.

فالانتهاكات التي يتحدث عنها البيان لم تكن أخبارًا مجهولة. لقد روتها شهادات الضحايا، وتناقلتها تقارير المنظمات الحقوقية، وتداولتها وسائل الإعلام المحلية والدولية. كانت هناك قصص عن إعدامات ميدانية، وعن انتهاكات ضد المدنيين، وعن خطاب تعبئة يحرض على العنف ويبرره باسم الحرب.

ومع ذلك، استمر المشهد كما هو.

داخل السودان، ظل الجدل يدور حول النفوذ الحقيقي للإسلاميين داخل مؤسسات الدولة، وحول الدور الذي لعبته هذه التيارات في تغذية الصراع. وفي كل مرة كانت تُطرح هذه الأسئلة، كان هناك من يحاول التقليل من شأنها أو إنكارها بالكامل.

لكن القرارات الدولية، مهما كانت دوافعها السياسية، كثيرًا ما تأتي لتكسر هذه المساحات الرمادية. فحين تُصنّف واشنطن جماعة ما منظمة إرهابية، فإنها لا توجه رسالة قانونية فقط، بل ترسم أيضًا حدودًا جديدة للتعامل الدولي مع تلك الجماعة ومع كل من يرتبط بها.

وهذا ما يجعل تداعيات القرار المحتمل أوسع من مجرد تجميد أصول أو فرض قيود على السفر.

فمثل هذه التصنيفات غالبًا ما تعيد رسم خريطة التحالفات، وتضع ضغوطًا إضافية على الأطراف التي ترتبط سياسيًا أو عسكريًا بالجماعات المصنفة. كما أنها قد تفتح الباب أمام موجة جديدة من العقوبات أو التحقيقات الدولية المرتبطة بانتهاكات الحرب.

غير أن السؤال الأكثر إلحاحًا يظل سودانيًا بامتياز: ماذا يعني هذا القرار لمستقبل البلاد نفسها؟

فالسودان اليوم يقف في واحدة من أخطر لحظاته التاريخية. الدولة تتآكل تحت وطأة الحرب، والمؤسسات تتفكك، والمجتمع يدفع ثمن صراعٍ لم يعد واضح الحدود أو الأهداف.

وفي مثل هذا السياق، يصبح وجود جماعات مسلحة ذات خطاب أيديولوجي متطرف عاملًا إضافيًا في تعقيد الأزمة، لا في حلها.

فالحروب التي تتحول إلى معارك عقائدية نادرًا ما تنتهي بتسويات سياسية. وغالبًا ما تترك وراءها مجتمعات أكثر انقسامًا، ودولًا أكثر هشاشة، ومستقبلًا أكثر غموضًا.

لهذا فإن القرار الأمريكي، مهما كانت دوافعه، يسلط الضوء على حقيقة لا يمكن تجاهلها: أن السودان لن يخرج من أزمته طالما بقيت الحرب ساحة مفتوحة لتداخل السلاح مع الأيديولوجيا، ولتحول التنظيمات السياسية إلى تشكيلات قتالية.

فالدول لا تُبنى بالشعارات، ولا تُحمى بالميليشيات، ولا تستعيد عافيتها عبر حروب الهوية.

وفي النهاية، قد يكون التصنيف الدولي خطوة متأخرة، لكنه يطرح سؤالًا لا يمكن الهروب منه:

هل يتجه السودان أخيرًا نحو تفكيك اقتصاد الحرب وشبكات العنف التي غذّته؟

أم أن البلاد ستبقى أسيرة مسرحٍ تتبدل فيه الأسماء... بينما يستمر العرض ذاته؟

الغلاف

وجهات نظر

البرهان يتبرأ من حلفائه والكيزان يتبرأون من أنفسهم
حيدر المكاشفي 20

إعادة تقييم أصول المصارف في السودان: هل تكشف الحقيقة أم تنقذ النظام المصرفي؟
عمر سيد احمد 23

على هامش يوم المرأة العالمي تأملات واقع المرأة السودانية في زمن الحرب
محمد الأمين عبد النبي 33

متى نخلع قميص عامر
نمارق الجاك 43

لا وطن للظل إن أكل الضوءُ وجهي
أحمد الليثي 51

فى بلاد الحرب...النساء يكتبن سيرة البقاء
محمد عمر شمينا 53

جـايطـة.. فن المقاومة في زمن السقوط
أحمد عثمان محمد المبارك 62

حكاية من بيئتي (26) عَظَمَة الكمالي (1/2)
محمد احمد الفيلابي 82

توقعات باتخاذ الاتحاد الأوروبي خطوة مماثلة في أبريل
«إخوان السودان».. على قائمة الإرهاب الامريكية 04

تراكم طويل من الوقائع والممارسات الداعشية
إرهابيون .. لكنهم سودانيون 09

ترحيب قوي سوداني...
بادراج واشنطن الإخوان المسلمين «منظمة إرهابية» 15

تصنيف إخوان السودان «منظمة إرهابية» يضع الجيش في مأزق 17

سودانيات في زمن الحرب بين فخ السلطة والثروة 27

نساء السودان النازحات... كيـف يصنعـن الأمـل في قلب المـأساة؟ 30

الخـرطـوم.. رمضان تحت وطأة الجوع 37

للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات..
تفـاؤل بوصول لقاحات إلى جنـوب كردفان 40

ماذا تعني الحرب على إيران بالنسبة للوضع الأمني في القرن الأفريقي؟ 45

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

توقعات باتخاذ الاتحاد الأوروبي خطوة مماثلة في أبريل

«إخـــوان الســـودان» .. على قائمة الإرهاب الامريكية

ملخص

أعلنت وزارة الخارجية الأميركية تصنيف جماعة الإخوان المسلمين في السودان، بما في ذلك الحركة الإسلامية وجناحها العسكري «لواء البراء بن مالك»، كمنظمة إرهابية عالمية، على أن يدخل القرار حيّز التنفيذ في 16 مارس. وجاء القرار بعد اتهامات للجماعة باستخدام العنف ضد المدنيين وتقويض جهود إنهاء الحرب في السودان.

أكدت واشنطن أن الجماعة تورطت في إعدامات جماعية وانتهاكات على أسس عرقية وإثنية، وساهمت بأكثر من عشرين ألف مقاتل في الحرب، تلقى بعضهم تدريباً ودعماً من الحرس الثوري الإيراني. وبموجب التصنيف سيتم تجميد الأصول وحظر أي تعاملات مالية معها داخل الولايات المتحدة أو عبر نظامها المالي.

يرى محللون أن القرار يحمل أبعاداً إقليمية، خاصة في سياق مواجهة النفوذ الإيراني، وقد يمهد الطريق لخطوات مشابهة من قبل الاتحاد الأوروبي المتوقع أن يناقش تصنيفاً مماثلاً في أبريل المقبل، ما قد يزيد من عزلة الجماعة ويحد من مصادر تمويلها.

رحّبت قوى سياسية ومدنية سودانية بالقرار واعتبرته خطوة طال انتظارها لعزل الحركة الإسلامية، بينما يضع التصنيف الجيش السوداني أمام اختبار بشأن علاقته بها. ويأمل كثير من السودانيين أن يسهم القرار في تقليص نفوذ الجماعة وفتح الطريق نحو إنهاء الحرب واستعادة الاستقرار.

القرار الأميركي ليس مجرد تصنيف على ورقة رسمية، بل قلم يكتب فصلاً جديداً في تاريخ السودان.»

في لحظة فارقة تشبه الوميض فوق سماء سياسية معتمة، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية، يوم الاثنين، تصنيف جماعة الإخوان المسلمين في السودان كـ«منظمة إرهابية عالمية مصنفة بشكل خاص»، لتدخل الخطوة حيّز التنفيذ في 16 مارس الجاري، محوّلةً الأمل الذي تراهن عليه الجماعة إلى رماد يتطاير في الريح.

القرار جاء ليضع الجماعة في مواجهة مباشرة مع القانون الدولي والأزمة التي زرعتها في السودان منذ عقود، وليحرج قيادة الجيش المتحالفة معها، التي ستجد نفسها اليوم أمام اختبار صعب لمعنى الولاء والالتزام بالمصلحة الوطنية.

لطالما انتقدت واشنطن، عبر مبادرات متتابعة منذ أبريل 2023، دور الجماعة في تصعيد النزاع الدائر، وحذرت من أن تأثيرها على الاستقرار يشبه قنبلة موقوتة تهدد كل أركان السودان والمنطقة. لكن القرار الأخير جاء ليقطع الطريق على أي وهم أمريكي سابق منح الجماعة شعوراً بأنها يمكن أن تكون «مقبولة»، ويضعها تحت مجهر عالمي لا يرحم.

عنف غير مقيد

في بيان رسمي، قالت الخارجية الأميركية: «جماعة الإخوان السودانية تستخدم عنفاً غير مقيد ضد المدنيين بهدف تقويض جهود حل النزاع في السودان، وتعزيز أيديولوجيتها الإسلامية العنيفة». وأضاف البيان أن مقاتلي الجماعة، المدعومين من الحرس الثوري الإيراني، نفذوا عمليات إعدام جماعية، بينما كانت كتيبة البراء بن مالك أحد أعمدة الحرب الوحشية في البلاد.

وعلى الأرض، يتراءى المشهد كأن السودان يقف على حافة باب التاريخ السياسي المغلق أمام قوى الإرهاب: شبكات الحركة الإسلامية، التي لعبت دوراً محورياً منذ انقلاب 1989 بقيادة عمر حسن البشير، تجد اليوم جذورها تُقتلع، وأجنحتها تُقصّ، بينما تتوقف حركة الأموال والدعم الذي كانت تعتمد عليه.

التصنيف الأميركي لا يقتصر على رمزية سياسية، بل يترتب عليه تجميد الأصول ومنع أي دعم مالي أو لوجستي، ويضع قيادات الجماعة في مأزق قانوني وإقليمي غير مسبوق، ما يضع الجيش السوداني وحلفاء الجماعة أمام حقيقة صعبة: الاستمرار في التحالف مع تنظيم إرهابي دولياً يعني المخاطرة بالمستقبل والميدان معاً.

رسالة قوية

محللون سياسيون يؤكدون أن القرار لن يقتصر أثره على السودان وحده، بل يحمل رسائل إقليمية قوية لكل الدول والمنظمات، ويعيد رسم خريطة التحالفات، بينما يرى البعض أن الجماعة تواجه اليوم النهاية الرمزية لسلطتها السياسية الطويلة.

في المشهد نفسه، يبدو أن السودان يقف على مفترق طرق: بين السلام الحقيقي والمواجهة المفتوحة مع إرث من العنف، وبين إعادة ترتيب قواه السياسية والعسكرية بما يتوافق مع إرادة شعب طالما دفع ثمناً باهظاً من أجل الحرية والاستقرار.

القرار الأميركي اليوم ليس مجرد تصنيف على ورقة رسمية، بل قلم يكتب فصلاً جديداً في تاريخ السودان، فصل يقطع الطريق على الإرهاب، ويعطي الأمل لملايين السودانيين في وطن ينهي أخيراً عقود الظلم والتطرف.

اعدامات جماعية

وفي التفاصيل التي أضافها الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية، تتألف جماعة الإخوان في السودان من الحركة الإسلامية وجناحها العسكري، لواء البراء بن مالك، وقد مارست عنفاً غير مقيد تجاه المدنيين. وأضاف البيان أن الجماعة نفذت إعدامات جماعية على أسس عرقية وإثنية، إلى جانب إعدامات موجزة ضد من يُتهمون بالتعاون مع جماعات معارضة، مما يعكس أسلوباً وحشياً متكرراً في إدارة النزاع، يهدف إلى زرع الرعب وإخماد أي مقاومة.

ويأتي هذا التأكيد ليكمل المشهد المأساوي الذي رسمه القرار الأميركي، مؤكداً أن الجماعة لم تكتفِ بتأجيج الحرب، بل استخدمت العنف المنهجي كأداة سياسية واستراتيجية لإخضاع المدنيين وفرض سيطرتها على مناطق النزاع، وهو ما يجعل التصنيف الأميركي خطوة ضرورية لكشف هذه الممارسات وعزل الجماعة عن الموارد والدعم الدولي.

«جماعة الإخوان السودانية تستخدم عنفاً غير مقيد ضد المدنيين بهدف تقويض جهود حل النزاع وتعزيز أيديولوجيتها الإسلامية العنيفة.»

وقالت وزارة الخارجية الأميركية في توضيح رسمي نشرته على صفحتها الرسمية: القرار يشمل الجميع، فالجماعة التي تتألف من الحركة الإسلامية وجناحها العسكري، لواء البراء بن مالك، استخدمت العنف غير المقيد ضد المدنيين، وسعت إلى تقويض كل جهود حل النزاع وتعزيز أيديولوجيتها الإسلامية المتطرفة والعنيفة.

وأضافت الوزارة أن الجماعة ساهمت بما يزيد عن عشرين ألف مقاتل في حرب السودان، تلقى العديد منهم تدريباً ودعماً مباشراً من الحرس الثوري الإيراني، ما يجعل من أنشطتها امتداداً لتأثير خارجي مهدد للاستقرار الإقليمي.

وعلى الأرض، كان المشهد أكثر قتامة: نفذت الجماعة إعدامات جماعية للمدنيين في المناطق التي سيطرت عليها، إلى جانب إعدامات موجزة ومتكررة على أساس عرقي أو إثني، أو مجرد اتهام بالانتماء لمجموعة معارضة، ليصبح العنف أداة ممنهجة لترهيب السكان وفرض السيطرة بالقوة.

وأكدت الوزارة أن تصنيفات الإرهاب تعمل على كشف وعزل الكيانات والأفراد، وحرمانهم من الوصول إلى النظام المالي الأميركي والموارد اللازمة لتنفيذ الهجمات، وأن كل الممتلكات والمصالح المالية للجماعة في الولايات المتحدة أو الخاضعة لأي شخص أميركي ستُحجب. ويُحظر على أي شخص القيام بأي تعاملات تجارية معها، مع تحذير صريح بأن أي تعامل قد يعرض صاحبه لعقوبات مباشرة أو ثانوية بموجب السلطات المكافحة للإرهاب.

قرارات مرتقبة

وفي خضم التفاعلات التي أعقبت القرار الأميركي، خرج مبعوث الرئيس الأميركي للشؤون العربية والإفريقية مسعد بولس بتصريحات تعكس البعد الأوسع للتحرك الأميركي، مؤكداً أن واشنطن ماضية في استخدام كل أدواتها لمواجهة الإرهاب وكبح النفوذ الإيراني في المنطقة.

وقال بولس، في منشور على حسابه بمنصة إكس، إن الولايات المتحدة، تحت قيادة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ستواصل استخدام جميع الأدوات المتاحة لمكافحة الإرهاب والتصدي للنفوذ الضار لإيران، في إشارة واضحة إلى الخلفيات الاستراتيجية لقرار تصنيف جماعة

«السودان يقف اليوم على مفترق طرق بين السلام الحقيقي والمواجهة المفتوحة مع إرث طويل من العنف.»

الإخوان المسلمين في السودان كمنظمة إرهابية أجنبية وإرهابي عالمي مُصنَّف بشكل خاص.

وفي حديثه، رسم بولس صورة إنسانية قاتمة للمشهد السوداني، مشيراً إلى أن الشعب السوداني دفع ثمناً باهظاً للحرب المستمرة، ليس فقط بسبب الصراع العسكري ذاته، بل أيضاً نتيجة أفعال جهات وصفها بـ«الخبيثة»، والانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها طرفا النزاع ضد المدنيين.

وأضاف أن اللحظة الراهنة تتطلب وقفة عاجلة أمام الكارثة الإنسانية المتفاقمة، مشدداً على أن الوقت قد حان لكي تقبل الأطراف المتحاربة هدنة إنسانية فورية تسمح بوصول المساعدات المنقذة للحياة إلى ملايين المدنيين العالقين في قلب المعاناة.

وكان قرار وزارة الخزانة الأميركية ربط التصنيف مباشرة بعلاقة الجماعة بـ الحرس الثوري الإيراني، وهو ما اعتبره الباحث العراقي نورس الأديب الأخطر في القرار، مشيراً في حديثه لـ» افق جديد» إلى أن الحركة الإسلامية السودانية هي الأكثر ارتباطاً بإيران بين الحركات الإسلامية في المنطقة، وأن هذا الارتباط أصبح الآن جزءاً أساسياً من تقييم الإدارة الأميركية، ما يمهد الطريق لاتخاذ خطوات مشابهة من قبل الاتحاد الأوروبي المتوقع في أبريل المقبل.

وفي تعليقه على القرار الأميركي، كتب نائب رئيس حزب المؤتمر السوداني، المهندس خالد عمر يوسف، على صفحته في فيسبوك، قائلا:

«ظنت الحركة الإسلامية السودانية أنها ستحرق البلاد بأكملها، ثم تنجو من فعلتها دون أن يمسها الضر. اعتقدوا أنهم سيكذبون ويكذبون حتى يصدقهم الجميع، وأنهم سيخدعون كل الناس كل الوقت. لكن حاق المكر السيء بأهله، وها هم اليوم يخرجون مجردين من كل فضيلة، ليقبعوا في القائمة التي تليق بهم: قائمة الإرهاب، ومن يستحق أن يحتل صدارتها أكثر منهم.»

وأضاف يوسف: «إننا نرحب بقرار الإدارة الأميركية تحت قيادة الرئيس دونالد ترامب بتصنيف الحركة الإسلامية السودانية وجناحها المسلح لواء البراء بن مالك كمنظومة إرهابية، ونؤكد أن هذا القرار التاريخي جاء استجابة لإرادة ملايين السودانيين والسودانيات الذين خرجوا في ثورة ديسمبر المجيدة، شاخصين أصابعهم نحو إنهاء عقود من استبداد نظام المؤتمر الوطني وحركته الإرهابية، وليكتب القصاص لكل نفس أزهقت جراء حرب الإجرام المكتمل التي أشعلتها هذه الجماعة الإرهابية في 15 أبريل 2023.»

وختم يوسف كلماته برسالة حازمة للمستقبل: «عهدنا ووعدنا أن لن نلين أو نستكين حتى نخلص بلادنا من شرورهم بالكامل. هذا طريق سرناه رغم أشواكه وزعازعه، ولن نعود من منتصفه حتى يُكتب الخلاص لسوداننا الحبيب من كل مجرم وكل مستبد، فالظالمون سيذهبون، ولن يعودوا من جديد.»

انتظار طويل:

وفي السياق ذاته، جاءت كلمات القيادي بشرق السودان وعضو تحالف صمود صالح عمار لتعكس شعوراً واسعاً داخل الأوساط المدنية السودانية بأن القرار الأميركي لم يكن مجرد خطوة سياسية عابرة، بل لحظة طال انتظارها في مسار مواجهة الحركة الإسلامية.

وقال عمار إن قرار إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بتصنيف الحركة الإسلامية وواجهاتها منظمة إرهابية جاء بعد انتظار طويل، مشيراً إلى أن الشعب السوداني سبق المجتمع الدولي بسنوات في اكتشاف حقيقة هذه الجماعة.

وأضاف في حديثه أن السودانيين قدموا تضحيات هائلة على مدى أكثر من ثلاثين عاماً لإزاحة الحركة الإسلامية من السلطة، تضحيات توجتها ثورة ديسمبر المجيدة التي أطاحت برموز الصف الأول في الحكم، مؤكداً أن الشعب السوداني كان وما يزال الأكثر تضرراً من ممارسات هذه الجماعة مقارنة بأي جهة أخرى في العالم.

وفي مشهد يستحضر ذاكرة سنوات المقاومة، أشار عمار إلى أن السودانيين قاوموا هذه الجماعة بشراسة ودفعوا ثمناً باهظاً في سبيل حريتهم، كان من بينه دماء خيرة شبابهم الذين سقطوا في ميادين النضال.

خطوة مهمة

ورغم ذلك، يرى عمار أن القرار الأميركي يمثل خطوة بالغة الأهمية، خصوصاً في جانب قطع الدعم الخارجي الذي ظلت تتلقاه الجماعة من دول وجهات مرتبطة بالإرهاب، سواء في

«الاستمرار في التحالف مع تنظيم مصنف إرهابياً دولياً يعني المخاطرة بالمستقبل والميدان معاً..

المجالات العسكرية أو الأمنية، إضافة إلى وقف تدفق الأموال والمساعدات التي ساهمت في استمرار نفوذها ونهب موارد السودان.

وأكد أن هذا الجانب تحديداً كان ما ينتظره السودانيون من المجتمع الدولي: خطوة عملية تعزل الجماعة وتحد من قدرتها على الاستمرار في التأثير على مسار البلاد.

ولم يخلُ حديث عمار من رسالة مباشرة إلى قيادة الجيش السوداني، إذ اعتبر أن القرار الدولي يضع القادة العسكريين أمام اختبار واضح لا يحتمل المواربة:

إما أن يكونوا قادة مهنيين يبرّون بقسم الولاء للشعب السوداني، ويدافعون عن البلاد وحدودها،

أو يقبلوا بدور التابع لتنظيمات الحركة الإسلامية التي ما زالت، بحسب قوله، تحاول توجيه مفاصل القرار داخل المؤسسة العسكرية لخدمة مصالحها السياسية والتنظيمية.

وبين هذه الرسائل الصريحة، يبدو أن القرار الأميركي لم يعد مجرد إجراء قانوني، بل جرس إنذار سياسي كبير يعيد طرح السؤال القديم الجديد في السودان: من يحكم فعلياً، الدولة أم التنظيم؟.

وهكذا، بينما تتردد أصداء القرار الأميركي في العواصم الإقليمية والدولية، يقف السودان عند منعطف تاريخي بالغ الحساسية. فالتصنيف الذي وضع الحركة الإسلامية وواجهاتها على قائمة الإرهاب لا يبدو مجرد إجراء قانوني، بل إشارة سياسية قوية تعيد ترتيب الأوراق في مشهد سوداني مثقل بالحرب والدمار والانقسامات.

الأسئلة الصعبة

في الداخل، ستجد قوى عديدة وعلى راسها القوات المسلحة نفسها أمام أسئلة صعبة لا يمكن تأجيلها: هل تواصل التحالف مع تنظيم بات معزولاً دولياً، أم تنحاز إلى خيار الدولة الوطنية والسلام؟ وفي الخارج، تتجه الأنظار إلى ما إذا كانت هذه الخطوة ستفتح الباب أمام تحركات دولية أوسع لعزل الجماعات المتطرفة وتجفيف مصادر دعمها.

لكن وسط ضجيج السياسة وحسابات القوة، يبقى صوت آخر أكثر وضوحاً: صوت السودانيين الذين أنهكتهم الحرب. ملايين ينتظرون لحظة يتوقف فيها الرصاص، وتُفتح فيها الطرق أمام الغذاء والدواء، ويعود فيها الوطن من حافة الانهيار إلى مسار الحياة.

قد لا يكون هذا القرار نهاية الطريق، لكنه بلا شك علامة فارقة في مسار طويل؛ مسار تتصارع فيه قوى الحرب والسلام، وتُكتب فيه فصول مستقبل السودان. وفي ذلك المستقبل، كما يردد كثير من السودانيين اليوم، لن يكون هناك مكان للإرهاب، ولا عودة لعهود الاستبداد التي أشعلت هذه المأساة منذ البداية.

تراكم طويل من الوقائع والممارسات الداعشية

إرهابيون .. لكنهم سودانيون

ملخص

أعلنت إدارة دونالد ترامب تصنيف جماعة الإخوان المسلمين في السودان، بما في ذلك الحركة الإسلامية وجناحها المسلح «لواء البراء بن مالك»، كتنظيم إرهابي عالمي. القرار جاء في سياق مكافحة الإرهاب، ويضع الحركة الإسلامية تحت مجهر الملاحقة الدولية ويجفف منابع الدعم والتمويل المرتبطة بها، كما يعكس إدراك المجتمع الدولي للدور التخريبي الذي لعبته الحركة على مدى عقود، من العنف الداخلي إلى علاقاتها بشبكات التطرف العابرة للحدود.

هذا التصنيف هو نتاج تراكم طويل من الوقائع والممارسات، منذ صعود الحركة إلى السلطة بعد انقلاب 30 يونيو 1989، مروراً بسياسة «التمكين» التي فرضت كوادر الحركة داخل أجهزة الدولة، وعسكرة العمل السياسي من خلال تشكيل قوات شبه عسكرية، واستخدام الخطاب الديني لتعبئة المقاتلين. هذه الممارسات أدت إلى توسيع نفوذ الحركة داخل الدولة وتقويض المؤسسات، مع تبعات كبيرة على الديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الإنسان.

ارتبط اسم الحركة الإسلامية السودانية بملفات حساسة مثل استضافة شخصيات إرهابية بينها أسامة بن لادن، ووقائع مثل محاولة اغتيال حسني مبارك عام 1995، وتفجيرات سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام، ما أدى إلى تصاعد الضغوط والعقوبات الدولية على السودان. كما ساهمت هذه الأحداث في عزلة السودان دولياً وتعميق المخاوف من انتشار التطرف والعنف.

ومع اندلاع الحرب السودانية عام 2023، عاد الجدل حول دور الحركة الإسلامية وكتائبها المسلحة، خاصة «كتائب البراء بن مالك»، التي اتُهمت بالاشتراك في العمليات العسكرية وانتهاكات بحق المدنيين. هذه الممارسات تعكس استمرار ظاهرة الميليشيات العقائدية التي عرفها السودان في التسعينيات، ما يعيد طرح أسئلة حول العلاقة بين الأيديولوجيا الدينية والسياسة والعنف المسلح، ويؤكد التعقيد الكبير لتجربة الحركة الإسلامية السودانية عبر العقود الماضية.

جاء القرار الذي أعلنته إدارة دونالد ترامب بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين في السودان تنظيماً إرهابياً عالمياً ليعيد فتح أحد أكثر الملفات تعقيداً في تاريخ السودان السياسي المعاصر. فالقرار، الذي صدر عن وزارة الخارجية الأمريكية ضمن إجراءات تتعلق بمكافحة الإرهاب، لم يكن مجرد خطوة دبلوماسية عابرة، بل مثّل إشارة سياسية وقانونية قوية إلى أن المسار الذي سلكته الحركة الإسلامية السودانية على مدى عقود لم يعد يُقرأ فقط في سياق الصراع السياسي الداخلي، بل بات يُنظر إليه في إطار أوسع يتعلق بشبكات التطرف والعنف العابر للحدود. وقد جاء الإعلان الأمريكي متزامناً مع نية واشنطن إدراج الجماعة أيضاً ضمن قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية، في خطوة تحمل دلالات ثقيلة على المستوى القانوني والسياسي، إذ تضع الحركة الإسلامية السودانية تحت مجهر الملاحقة الدولية وتجفف منابع الدعم والتمويل المرتبطة بها.

هذا التصنيف لم ينشأ من فراغ، بل جاء نتيجة تراكم طويل من الوقائع والأحداث التي ارتبط فيها اسم الحركة الإسلامية السودانية بممارسات العنف السياسي، وبناء الميليشيات العقائدية، واحتضان شبكات متشددة، وصولاً إلى دورها في إدارة الدولة خلال ثلاثة عقود اتسمت بالحروب الداخلية والقمع السياسي والعزلة الدولية. فمنذ صعودها إلى السلطة عقب انقلاب 30 يونيو 1989 في السودان الذي أوصل نظام عمر حسن أحمد البشير إلى الحكم بدعم مباشر من قيادة الحركة الإسلامية، دخل السودان مرحلة جديدة اختلط فيها المشروع الأيديولوجي بالدولة الأمنية والعسكرية. وخلال تلك السنوات تراكمت الاتهامات والوقائع التي ربطت الحركة بتأسيس ميليشيات موازية، وتوظيف الخطاب الديني في الصراع السياسي، وفتح البلاد أمام شخصيات وتنظيمات متشددة، الأمر الذي قاد في نهاية المطاف إلى وضع السودان لسنوات طويلة على قوائم العزلة والعقوبات الدولية.

اليوم، ومع عودة اسم الحركة الإسلامية إلى واجهة الصراع في ظل الحرب الدائرة في السودان، يكتسب القرار الأمريكي بعداً جديداً يتجاوز الماضي إلى الحاضر، إذ يطرح أسئلة جوهرية حول طبيعة الدور الذي لعبته هذه الحركة في تشكيل مسار الدولة السودانية، وحول العلاقة المعقدة بين الأيديولوجيا الدينية والعمل السياسي والعنف المسلح. ومن هذا المنطلق يحاول هذا التقرير قراءة المسار التاريخي للحركة الإسلامية السودانية، واستعراض أبرز المحطات التي استند إليها منتقدوها في وصفها بتنظيم ذي طابع إرهابي، وذلك من خلال تتبع الوقائع والشواهد التي شكلت هذا الجدل الممتد لعقود.

الجذور

نشأت الحركة الإسلامية السودانية في سياق سياسي وفكري معقد شهدته البلاد منذ منتصف القرن العشرين، حين بدأت التيارات الإسلامية تتشكل داخل الجامعات والنقابات مستلهمة أفكار جماعة الإخوان المسلمين التي انتشرت في عدد من الدول العربية. وقد تطورت هذه الحركة تدريجياً من نشاط دعوي طلابي إلى تنظيم سياسي منظم يمتلك هياكل تنظيمية دقيقة، ويعمل وفق نظام داخلي صارم يقوم على الانضباط التنظيمي والالتزام الهرمي. ومع مرور السنوات، أصبحت الحركة الإسلامية أحد أبرز الفاعلين في الحياة السياسية السودانية، خصوصاً بعد أن نجحت في توسيع نفوذها داخل مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والنقابات المهنية. غير أن طبيعة التنظيم المغلق الذي اعتمدته الحركة، والقائم على البيعة التنظيمية والخلايا المحدودة والقيادة المركزية، أثار منذ وقت مبكر تساؤلات حول طبيعة هذا التنظيم وحدود نشاطه السياسي. وقد رأى عدد من الباحثين أن اعتماد السرية والتراتبية الصارمة يعكس نموذجاً تنظيمياً يقترب من بنية التنظيمات العقائدية المغلقة التي تضع الولاء التنظيمي فوق الاعتبارات السياسية العامة. هذا النمط التنظيمي أتاح للحركة بناء شبكة واسعة من الأعضاء والأنصار، لكنه في الوقت نفسه جعلها عرضة لانتقادات تتعلق بطبيعة نشاطها غير العلني، خاصة في المراحل التي سبقت وصولها إلى السلطة.

التمكين

مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي دخلت الحركة الإسلامية السودانية مرحلة جديدة من تاريخها عندما ارتبط اسمها بأحد أهم التحولات السياسية في البلاد، وهو انقلاب 30 يونيو 1989 في السودان الذي قاده ضباط في

«سياسة ‹التمكين› أحلت كوادر الحركة الإسلامية إلى الجيش والأجهزة الأمنية والقضاء، ما عزز سيطرتها وقلّص المساحة الديمقراطية.»

الجيش بقيادة عمر حسن أحمد البشير بدعم سياسي وتنظيمي من الجبهة الإسلامية القومية التي كان يقودها المفكر الإسلامي حسن الترابي. وقد شكل هذا الحدث نقطة تحول حاسمة نقلت الحركة من موقع المعارضة السياسية إلى موقع السيطرة على مؤسسات الدولة. وبعد الانقلاب بدأت السلطة الجديدة في تطبيق سياسة عرفت لاحقاً باسم "التمكين"، وهي سياسة هدفت إلى إحلال كوادر الحركة الإسلامية داخل أجهزة الدولة المختلفة، بما في ذلك الجيش والأجهزة الأمنية والقضاء والقطاع الإداري. وبمرور الوقت أصبحت مؤسسات الدولة السودانية تعكس بدرجة كبيرة التوجهات السياسية والتنظيمية للحركة، الأمر الذي عزز قدرتها على فرض مشروعها السياسي. غير أن هذه السياسة أثارت أيضاً انتقادات واسعة من قبل خصومها السياسيين الذين اعتبروا أن التمكين أدى إلى تسييس مؤسسات الدولة وإضعاف حيادها. كما رأى منتقدون أن السيطرة الواسعة على الأجهزة الأمنية والإدارية ساعدت الحركة على إحكام قبضتها على السلطة لفترة طويلة، الأمر الذي خلق بيئة سياسية مغلقة قلّ فيها التنافس السياسي الحقيقي.

العسكرة

في سياق الحروب الأهلية التي شهدها السودان خلال التسعينيات، خاصة في جنوب البلاد، اتجهت السلطة المرتبطة بالحركة الإسلامية إلى توسيع الطابع العسكري لمشروعها السياسي. فقد أنشئت تشكيلات شبه عسكرية عُرفت باسم قوات الدفاع الشعبي، وهي قوات اعتمدت على تعبئة مدنية واسعة تحت خطاب ديني وسياسي يجمع بين مفاهيم الجهاد والدفاع عن الدولة. وقد لعبت هذه القوات دوراً بارزاً في العمليات العسكرية خلال الحرب الأهلية، حيث شارك آلاف المتطوعين في القتال إلى جانب الجيش النظامي. ويرى

«برزت كتائب البراء بن مالك في الحرب الأخيرة، ما أعاد المخاوف من عودة الميليشيات العقائدية إلى المشهد العسكري والسياسي.»

باحثون أن هذا التحول مثّل مرحلة من عسكرة العمل السياسي للحركة الإسلامية، إذ لم تعد الحركة تكتفي بالنشاط الحزبي أو الدعوي، بل أصبحت جزءاً من منظومة أمنية وعسكرية أوسع. كما أدى استخدام الخطاب الديني في تعبئة المقاتلين إلى إضفاء بعد عقائدي على الصراع السياسي والعسكري في البلاد. وقد وثقت تقارير حقوقية في تلك الفترة حالات انتهاكات مرتبطة بالحرب، وهو ما ساهم في زيادة الانتقادات الدولية للنظام السوداني آنذاك. ومع استمرار الحرب لسنوات طويلة، أصبح من الصعب الفصل بين المشروع السياسي للحركة الإسلامية وبين الآلة العسكرية للدولة، الأمر الذي عمّق الجدل حول طبيعة هذا المشروع وحدوده.

العلاقات

خلال التسعينيات دخل السودان في مرحلة من العلاقات الدولية المعقدة، إذ اتُهمت الحكومة المرتبطة بالحركة الإسلامية بتوفير بيئة لنشاط عدد من الجماعات الإسلامية العابرة للحدود. ومن أبرز الأحداث التي استُشهد بها في هذا السياق إقامة أسامة بن لادن في السودان بين عامي 1991 و1996، حيث استثمر في مشروعات اقتصادية وأقام علاقات مع بعض الدوائر الرسمية في تلك الفترة. وقد أدى وجوده إلى زيادة الضغوط الدولية على الخرطوم، خصوصاً من قبل الولايات المتحدة التي اتهمت السودان بتوفير ملاذ لعناصر مرتبطة بالحركات الجهادية. ونتيجة لذلك أدرجت واشنطن السودان عام 1993 في قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب، وهو تصنيف ترتبت عليه عقوبات اقتصادية وسياسية استمرت لسنوات طويلة. هذه التطورات وضعت الحركة الإسلامية السودانية في مواجهة مباشرة مع المجتمع الدولي، ودفعت الحكومة السودانية لاحقاً إلى محاولة تعديل سياساتها الخارجية وتقليص علاقاتها مع بعض التنظيمات والشخصيات المثيرة للجدل. ومع ذلك ظل هذا الملف أحد أكثر الملفات حساسية في تاريخ الحركة الإسلامية السودانية، إذ اعتبره منتقدوها دليلاً على انفتاحها على شبكات إسلامية متشددة خلال تلك المرحلة.

الاغتيال

من الأحداث التي ساهمت في تعميق عزلة السودان الدولية في التسعينيات حادثة محاولة اغتيال حسني مبارك في أديس أبابا 1995، والتي استهدفت الرئيس المصري آنذاك حسني مبارك أثناء زيارته إلى العاصمة الإثيوبية. وقد وجهت اتهامات للحكومة السودانية في ذلك الوقت بالتورط أو بالتقصير في منع العملية، وهو ما أدى إلى أزمة دبلوماسية حادة بين الخرطوم وعدد من الدول العربية والأفريقية. وعلى إثر هذه الحادثة فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على السودان، كما تعرضت الحكومة السودانية لضغوط سياسية كبيرة. وقد اعتبرت هذه الأزمة إحدى المحطات المفصلية التي عكست حجم التوتر بين النظام المرتبط بالحركة الإسلامية والمجتمع الدولي. كما ساهمت في تعزيز صورة السودان كدولة منخرطة في صراعات إقليمية معقدة، وهو ما أثر على علاقاته الخارجية لسنوات طويلة. وعلى الرغم من أن الحكومة السودانية نفت مراراً تورطها المباشر في الحادثة، فإن تداعياتها السياسية والدبلوماسية بقيت حاضرة في تقييم كثير من الباحثين لطبيعة سياسات الحركة الإسلامية خلال تلك الفترة.

الأمن

في الداخل السوداني ارتبط حكم الحركة الإسلامية بمرحلة توسع كبير في دور الأجهزة الأمنية، حيث أصبحت هذه الأجهزة لاعباً رئيسياً في إدارة الحياة السياسية. وقد اعتمدت السلطة على جهاز الأمن في مراقبة النشاط السياسي للمعارضة، وفرض قيود على الصحافة، واعتقال عدد من المعارضين. وتشير تقارير حقوقية متعددة إلى أن التسعينيات شهدت حالات اعتقال وتعذيب داخل مراكز الاحتجاز، وهو ما أثار انتقادات منظمات حقوق الإنسان الدولية. ويرى منتقدو الحركة الإسلامية أن اعتمادها على الأجهزة الأمنية في إدارة الصراع السياسي أدى إلى تقليص المساحة الديمقراطية وإضعاف مؤسسات المجتمع المدني. في المقابل، كانت الحكومة تبرر هذه السياسات بضرورات الحفاظ على الأمن والاستقرار في ظل الحروب الداخلية والضغوط الخارجية. ومع مرور الوقت أصبح جهاز الأمن

«تكشف تجربة الحركة الإسلامية السودانية عن تداخل العمل الدعوي والسياسي والعسكري، من نشاط طلابي محدود إلى شريك رئيسي في السلطة بعد انقلاب 1989.»

أحد أهم أدوات السلطة في إدارة الدولة، وهو ما جعل دوره محورياً في الصراع السياسي السوداني. وقد ظل هذا الملف أحد أبرز القضايا المثيرة للجدل في تقييم تجربة الحكم المرتبطة بالحركة الإسلامية حتى سقوط النظام في عام 2019.

المجزرة

بلغت الاتهامات الموجهة إلى التيار المرتبط بالحركة الإسلامية ذروتها مع الأحداث التي أعقبت سقوط نظام عمر حسن أحمد البشير في عام 2019، حين خرج مئات الآلاف من السودانيين في اعتصام سلمي أمام القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية مطالبين بانتقال مدني ديمقراطي. وفي الثالث من يونيو من العام نفسه وقعت فض اعتصام القيادة العامة في الخرطوم 2019، وهي الحادثة التي تحولت إلى واحدة من أكثر الوقائع دموية في تاريخ السودان الحديث. فقد اقتحمت قوات مسلحة محيط الاعتصام وأطلقت النار على المعتصمين العزل، كما وقعت عمليات ضرب واعتقال وملاحقة واسعة داخل محيط الاعتصام وفي الشوارع القريبة منه. وتشير تقارير منظمات حقوقية وشهادات شهود عيان إلى أن المئات قُتلوا أو فُقدوا خلال تلك الساعات الدامية، في مشهد صدم الرأي العام السوداني وأثار موجة إدانة دولية واسعة. وفي خضم تلك الأحداث برزت اتهامات بوجود مجموعات مرتبطة بالحركة الإسلامية عُرفت بين السودانيين باسم "كتائب الظل"، وهي مجموعات يُعتقد أنها تشكلت داخل بنية النظام السابق وتعمل في الظل بعيداً عن الأطر العسكرية الرسمية. وقد اعتبر كثير من الناشطين أن مشاركة هذه المجموعات في فض الاعتصام مثلت تتويجاً لمسار طويل من توظيف العنف في مواجهة الخصوم السياسيين، إذ تحولت الساحة التي كانت رمزاً للاحتجاج السلمي إلى مسرح لمجزرة هزت الضمير الإنساني وأثارت مطالبات واسعة بالتحقيق والمساءلة.

ومع اندلاع الحرب السودانية في عام 2023 عاد الجدل حول دور المجموعات المرتبطة بالحركة الإسلامية إلى الواجهة مرة أخرى، إذ ظهرت تقارير وشهادات تتحدث عن مشاركة عناصر ذات خلفية عقائدية في القتال إلى جانب الجيش. وفي هذا السياق برز اسم كتائب البراء بن مالك التي أعلنت انخراطها في المعارك، الأمر الذي أثار مخاوف من عودة ظاهرة الميليشيات العقائدية التي عرفها السودان في تسعينيات القرن الماضي. وتداول ناشطون ومصادر ميدانية روايات عن انتهاكات قاسية نُسبت إلى مجموعات متشددة، تضمنت عمليات إعدام ميدانية بحق مدنيين أو أسرى بدعوى الاشتباه في التعاون مع قوات قوات الدعم السريع، إضافة إلى مشاهد صادمة جرى تداولها عبر وسائل التواصل الاجتماعي قيل إنها تضمنت ممارسات وحشية تشبه ما اشتهر به تنظيم تنظيم الدولة الإسلامية في مناطق صراع أخرى. وقد تضمنت تلك الروايات الحديث عن قطع للرؤوس والتمثيل بالجثث والاعتداء على المدنيين، وهي ادعاءات أثارت موجة غضب واسعة بين السودانيين الذين رأوا فيها مؤشراً خطيراً على انزلاق الصراع نحو مستويات غير مسبوقة من العنف. وبينما ما تزال كثير من هذه الوقائع بحاجة إلى تحقيقات مستقلة وموثوقة، فإن مجرد تداولها يعكس حجم القلق الذي يعيشه المجتمع السوداني من احتمال عودة خطاب العنف العقائدي إلى قلب المشهد العسكري والسياسي. وفي ظل حرب مدمرة أنهكت البلاد ومزقت نسيجها الاجتماعي، أصبحت هذه الاتهامات جزءاً من السردية الأوسع حول الدور الذي لعبته التيارات المرتبطة بالحركة الإسلامية في تعقيد الصراع وإطالة أمده، وهو جدل لا يزال مفتوحاً في الساحة السودانية بانتظار الحقيقة الكاملة التي يمكن أن تكشفها التحقيقات المستقبلية.

الميليشيا

في السنوات الأخيرة من الصراع السوداني ظهرت مجموعات مسلحة ذات خلفية إسلامية أعلنت مشاركتها في القتال إلى جانب الجيش، ومن أبرزها كتائب البراء بن مالك التي برز اسمها في سياق الحرب الدائرة منذ عام 2023. وقد أثار ظهور هذه الكتائب نقاشاً واسعاً حول عودة ظاهرة الميليشيات العقائدية المرتبطة بالحركة الإسلامية. ويرى بعض المراقبين أن هذه المجموعات تمثل امتداداً لتجربة التعبئة العسكرية التي عرفها السودان في التسعينيات، حين تم تشكيل قوات الدفاع الشعبي ضمن خطاب ديني وسياسي مشابه. في المقابل يرى مؤيدو هذه الكتائب أنها مجموعات تطوعية

ظهرت في سياق الحرب للدفاع عن الدولة، ولا تمثل تنظيماً مستقلاً ذا مشروع سياسي. ومع ذلك فإن وجود مجموعات مسلحة ذات طابع عقائدي يظل من القضايا الحساسة في المشهد السوداني، خاصة في ظل تعدد القوى المسلحة وتداخل الولاءات السياسية والعسكرية.

تجربة معقدة

تكشف القراءة التاريخية لمسار الحركة الإسلامية السودانية عن تجربة سياسية معقدة تداخل فيها العمل الدعوي والتنظيمي مع العمل السياسي والعسكري على مدى عقود. فقد انتقلت الحركة من نشاط طلابي محدود إلى قوة سياسية مؤثرة، ثم إلى شريك رئيسي في السلطة بعد انقلاب عام 1989. وخلال فترة حكمها الطويلة واجهت الحركة تحديات داخلية وخارجية متعددة، من الحروب الأهلية والصراعات السياسية الداخلية إلى الضغوط والعقوبات الدولية. كما ارتبط اسمها بعدد من القضايا المثيرة للجدل، مثل عسكرة الخطاب السياسي، واستضافة شخصيات وتنظيمات إسلامية دولية، وتوسيع دور الأجهزة الأمنية في إدارة الدولة. وفي السنوات الأخيرة عاد الجدل مجدداً حول دور التيارات المرتبطة بالحركة الإسلامية في الصراع السوداني الحالي، خاصة مع ظهور مجموعات مسلحة ذات خلفية عقائدية. وفي ضوء هذه الوقائع يرى بعض الباحثين أن تجربة الحركة الإسلامية السودانية تمثل نموذجاً لتحول الحركات الأيديولوجية عندما تنتقل من المعارضة إلى السلطة، حيث تتشابك الاعتبارات السياسية والتنظيمية والأمنية في تشكيل مسارها التاريخي. ومع ذلك يبقى تقييم هذه التجربة محل نقاش واسع بين الباحثين والفاعلين السياسيين، إذ تختلف القراءات بين من يراها تجربة سياسية فشلت في إدارة الدولة، ومن يعتبرها مشروعاً أيديولوجياً ارتبط بالعنف والصراع المسلح في مراحل مختلفة من تاريخ السودان الحديث.

ترحيب قوي سوداني...

بادراج واشنطن الإخوان المسلمين «منظمة إرهابية»

ملخص

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تصنيف الحركة الإسلامية السودانية، وجناحها المسلح «لواء البراء بن مالك»، كمنظومة إرهابية، في خطوة وصفها كثير من المراقبين بالتاريخية، تعكس إدراك المجتمع الدولي لدور الحركة في العنف الداخلي وتعطيل جهود إحلال السلام ونشر التطرف والإرهاب على المستويين الإقليمي والدولي. وقد أثار القرار موجة ترحيب واسعة في الأوساط السياسية والمدنية السودانية، واعتُبر انتصارًا لإرادة الشعب السوداني في ثورة ديسمبر المجيدة.

رحب التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود» بالقرار، مؤكداً أنه استند إلى استخدام الحركة للعنف ضد المدنيين، وإطالة النزاع، وتجهيز نحو 20 ألف مقاتل تلقى بعضهم تدريبًا على يد الحرس الثوري الإيراني، مطالبًا الدول والمنظمات الدولية بحذو الولايات المتحدة لتعزيز مساءلة الجماعة ومكافحة الإرهاب.

وأشار التجمع الاتحادي ومجموعة محامو الطوارئ إلى أن القرار يسلط الضوء على سجل الحركة الطويل في ممارسات إرهابية دولية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان داخل السودان، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والتعذيب والإخفاء القسري، مؤكّدين أن التصنيف يمثل بداية لتعزيز المساءلة القانونية الدولية وضمان حقوق الضحايا.

وأكد القيادي بتحالف صمود محمد الفكي سليمان ونائب رئيس حزب المؤتمر السوداني خالد عمر يوسف أن القرار يمثل رد اعتبار للشعب السوداني الذي خاض معركة طويلة ضد الإخوان المسلمين، مع التشديد على أن النضال مستمر حتى الخلاص الكامل للسودان من كل مجرم ومستبد، وأن الطريق نحو السلام والعدالة سيبقى ثابتًا رغم كل العقبات.

في خطوة وصفها كثير من المراقبين بالتاريخية، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تصنيف الحركة الإسلامية السودانية، وجناحها المسلح «لواء البراء بن مالك»، كمنظومة إرهابية.

القرار الذي جاء تحت قيادة الرئيس دونالد ترامب يعكس إدراك المجتمع الدولي للدور التخريبي الذي لعبته الحركة الإسلامية على مدى عقود في السودان، سواء من خلال استخدام العنف ضد المدنيين، أو تعطيل جهود إحلال السلام، أو نشر التطرف والإرهاب على المستويين الإقليمي والدولي.

وقد أثار هذا القرار موجة من ردود الفعل في الأوساط السياسية والمدنية والقانونية السودانية، حيث رحبت أغلب القوى المدنية والسياسية به واعتبرته انتصارًا لإرادة الشعب السوداني الذي خرج في ثورة ديسمبر المجيدة مطالبًا بإنهاء عقود من استبداد نظام المؤتمر الوطني وحركته الإسلامية.

رحب التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود» بقرار الولايات المتحدة الأمريكية، وحدد البيان الصادر من الخارجية الأمريكية مكونات الجماعة التي تشمل الحركة الإسلامية السودانية وجناحها المسلح «لواء البراء بن مالك». واعتبر التحالف أن القرار استند إلى استخدام الجماعة العنف المفرط ضد المدنيين، ودورها في إطالة النزاع وتعطيل جهود إحلال السلام، بالإضافة إلى تجنيدها قرابة 20 ألف مقاتل تلقى عدد منهم تدريبًا على يد الحرس الثوري الإيراني. وأكد التحالف أن القرار يعكس إرادة غالبية الشعب السوداني الذي خرج في ثورة ديسمبر المجيدة، مطالبًا الدول والمنظمات الدولية باتخاذ خطوات مماثلة لتعزيز مساءلة الجماعة ومكافحة الإرهاب.

من جهته، رحب التجمع الاتحادي بالقرار الأمريكي، واعتبره خطوة مهمة توضح إدراك المجتمع الدولي لطبيعة الدور الذي لعبته الحركة الإسلامية في تقويض الدولة وإضعاف مؤسساتها، لافتًا إلى ارتباطها بسجل طويل من الممارسات الإرهابية مثل محاولة اغتيال الرئيس المصري السابق حسني مبارك في 1995، وتفجيرات سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام 1998، وتفجير المدمرة يو إس إس كول 2000 في خليج عدن، وإيواء قادة الإرهاب الدولي في التسعينيات.

ودعا التجمع بقية الدول إلى حذو الولايات المتحدة في تصنيف الحركة الإسلامية كجماعة إرهابية، ودعم جهود الشعب السوداني لبناء دولة مدنية ديمقراطية قائمة على العدالة وسيادة القانون.

كما قالت مجموعة محامو الطوارئ إن القرار الأمريكي يمثل خطوة مهمة نحو الاعتراف الدولي بمسؤولية الحركة الإسلامية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في السودان، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والتعذيب و الإخفاء القسري، وقمع الحراك السلمي، إلى جانب الجرائم الدولية المرتكبة خلال النزاعات المسلحة في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق. وأكدت المجموعة أن هذا التصنيف يشكل بداية لتعزيز المساءلة القانونية الدولية وضمان حقوق الضحايا في الحقيقة والإنصاف وجبر الضرر.

بدوره أكد القيادي بتحالف صمود محمد الفكي سليمان أن ملايين السودانيين خاضوا حربهم ضد الإخوان المسلمين مسلحين بالإرادة والعزة، معتبرين السودان وطنهم الذي لا يمكن أن يعيشوا فيه في مرتبة أدنى.

ووصف القرار الأمريكي بتصنيف الحركة الإسلامية وكتائبها المقاتلة كمنظمة إرهابية بأنه رد اعتبار للأمهات الثكالى والنساء الأرامل وملايين الأيتام الذين دفعوا دماءهم في حروب الإخوان في جنوب السودان وجبال النوبة والنيل الأزرق ودارفور وداخل الخرطوم.

وأشار إلى أن الفترة الانتقالية شهدت مواجهة مفتوحة للحكومة ولجنة التفكيك مع المؤتمر الوطني وواجهاته التي استولت على مؤسسات الدولة، وأن انقلاب المؤتمر الوطني فشل أمام الحركة الجماهيرية، مما دفع الجماعة إلى إشعال الحرب.

واختتم بالقول إن القرار الأمريكي يمثل التفاتة للشعب السوداني الذي ظل يخوض معركته وحيدًا لعقود، مؤكدًا أن المعركة ضد التنظيم المجرم مستمرة، وأن الحساب قادم.

أما نائب رئيس حزب المؤتمر السوداني خالد عمر يوسف، فقال إن الحركة الإسلامية السودانية ظنت -وبعض الظن إثم- أنها ستحرق البلاد دون أن يمسسها الضر، وأن خداعها الطويل لن يستمر، فحاق المكر السيء بأهله وها هي اليوم تدخل قائمة الإرهاب التي تستحقها.

ورحب يوسف بالقرار الأمريكي، مؤكدًا أنه استجابة لإرادة ملايين السودانيين الذين خرجوا في ثورة ديسمبر المجيدة لإنهاء عقود من استبداد نظام المؤتمر الوطني وحركته الإسلامية، مشددًا على أن النضال مستمر حتى الخلاص الكامل للسودان من كل مجرم ومستبد، وأن الطريق نحو السلام والعدالة سيبقى ثابتًا رغم كل العقبات.

تصنيف إخوان السودان «منظمة إرهابية» يضع الجيش في مأزق

التصنيف الأميركي يبدد طموحات الإخوان في الاضطلاع بدور مستقبلي في حكم السودان

ملخص

أعلنت وزارة الخارجية الأميركية تصنيف جماعة الإخوان المسلمين في السودان كـ«منظمة إرهابية عالمية» بدءًا من 16 مارس الجاري، معتبرة الجماعة مسؤولة عن استخدام العنف ضد المدنيين ودعمها من الحرس الثوري الإيراني. ويأتي القرار بعد سنوات من التحفظ الأميركي تجاه الجماعة، ويفند أملها في أن تكون مقبولة على الساحة الدولية.

يمثل التصنيف ضربة لطموحات الإخوان في المشاركة السياسية بالسودان ويحرج الجيش السوداني المتحالف معهم، إذ سيضع القيادة العسكرية أمام ضغط لفك الارتباط مع تنظيم صنف كإرهابي. كما يضعف القرار قدرة الجماعة على التحرك سياسيًا وماليًا ويزيد من صعوبة تعاملها مع المؤسسات المالية الدولية.

الجماعة، التي تعد امتدادًا للحركة الإسلامية السودانية منذ انقلاب عمر البشير عام 1989، متهمة بالتحريض على الصراع الحالي وعرقلة جهود إنهاء الحرب، وبتقويض أي مبادرات للتهدئة مثل مبادرة الهدنة الأخيرة. تصنيفها كإرهابية سيزيد من الضغوط على حلفائها السياسيين ويعيد رسم المشهد السياسي الداخلي.

يحمل القرار رسائل إلى المنطقة ويضع الإخوان في موقف حساس، حيث تختلف مواقف الدول تجاهها بين من تعتبرها حركة سياسية ومن تراها إرهابية. ويشير محللون إلى أن التصنيف الأميركي قد يعزز فرص السلام في السودان ويحد من نشاط الجماعة الإرهابي داخليًا وخارجيًا، بما يساهم في استقرار الأمن الإقليمي والدولي.

صابرة دحدوح

يمثل قرار الإدارة الأميركية بإدراج جماعة الإخوان المسلمين في السودان «منظمة إرهابية»، نقطة تحول كبيرة في سياسة الولايات المتحدة تجاه الملف السوداني، حيث يشكل ضربة لطموحات الجماعة في أن يكون لها دور في صياغة مستقبل السودان، كما يحرج موقف قيادة الجيش المتحالفة معها.

وسبق وأن انتقدت الولايات المتحدة الدور السلبي الذي تضطلع به جماعة الإخوان المسلمين في الحرب الدائرة في السودان منذ أبريل 2023، وطالبت واشنطن في مبادرة للتهدئة عرضتها في سبتمبر ضمن آلية الرباعية الدولية بضرورة إقصاء الجماعة عن لعب أي دور مستقبلي في السودان بسبب «تأثيرها المزعزع للاستقرار وتأجيج العنف وعدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة».

لكن على خلاف المنتظر لم تشمل الإدارة الأميركية الجماعة في السودان بقرارها الصادر في يناير الماضي بإدراج إخوان مصر وسوريا والأردن ولبنان ضمن التنظيمات الإرهابية الأمر الذي أثار حينها نقاط استفهام كثيرة، ومنح الجماعة في السودان أملا في كونها يمكن أن تكون «مقبولة» أميركيا، ليأتي القرار الأخير ويبدد أملها القائم.

وأعلنت وزارة الخارجية الأميركية، الاثنين، تصنيف جماعة الإخوان في السودان منظمة إرهابية عالمية «مصنفة » بشكل خاص، على أن يدخل القرار حيّز التنفيذ في 16 مارس الجاري.

وقالت الخارجية الأميركية في بيان إن «جماعة الإخوان السودانية تستخدم عنفاً غير مقيد ضد المدنيين بهدف تقويض الجهود الرامية إلى حل النزاع في السودان، وتعزيز أيديولوجيتها الإسلامية العنيفة».

وأضافت «نفذ مقاتلو الجماعة، الذين يتلقى العديد منهم تدريباً ودعماً آخر من الحرس الثوري الإيراني، عمليات إعدام جماعية بحق المدنيين، وكانت كتيبة البراء بن مالك التابعة لجماعة الإخوان السودانية صُنّفت بموجب أمر تنفيذي في سبتمبر 2025 لدورها في الحرب الوحشية في السودان».

وتابعت الخارجية الأميركية في بيانها «بصفته الراعي الحكومي الأول للإرهاب في العالم، قام النظام الإيراني بتمويل وتوجيه أنشطة خبيثة على مستوى العالم من خلال الحرس الثوري» ومن بينها أنشطة جماعة الإخوان في السودان.

وتعهدت الولايات المتحدة بـ«استخدام جميع الأدوات المتاحة لحرمان النظام الإيراني وفروع جماعة الإخوان من الموارد التي تمكنهم من الانخراط في الإرهاب أو دعمه».

وتمثل جماعة الإخوان المسلمين الامتداد الأبرز للحركة الإسلامية في السودان التي لعبت دوراً محورياً في السلطة منذ انقلاب عمر حسن البشير عام 1989، بدعم من زعيمها الروحي الراحل حسن الترابي.

وزارة الخارجية الأميركية تصنف جماعة الإخوان في السودان منظمة إرهابية عالمية «مصنفة «بشكل خاص، على أن يدخل القرار حيّز التنفيذ في 16 مارس الجاري.

وعلى الرغم من الإطاحة بالرئيس البشير في عام 2019، بقيت الشبكات المرتبطة بالحركة الإسلامية فاعلة بقوة في مؤسسات الدولة والمجتمع، ما يجعل أي تصنيف دولي لها خطوة ذات انعكاسات مباشرة على التوازنات الداخلية.

وتتهم جماعة الإخوان بكونها السبب الرئيسي في انقلاب 2021 الذي قادته المؤسسة العسكرية، واندلاع الصراع الدائر حالياً في السودان عبر تحريض قيادة الجيش لخوض الحرب ضد قوات الدعم السريع بدافع خلط الأوراق وقطع الطريق على جهود نقل السلطة للمدنيين.

كما تواجه الجماعة اتهامات بكونها أحد الأطراف الرئيسية الممانعة لجهود إنهاء الحرب وأنها من تضغط على قيادة الجيش لرفض كل المبادرات التي طرحت حتى الآن للتهدئة وآخرها مبادرة الهدنة التي رفضها قائد الجيش الفريق أول عبدالفتاح البرهان قبل شهر رمضان.

ويعني التصنيف الأميركي، من الناحية القانونية، إدراج جماعة الإخوان ضمن الكيانات التي تخضع لعقوبات أميركية، ما يترتب عليه تجميد أي أصول أو أموال محتملة لها داخل النظام المالي الأميركي، ومنع أي أفراد أو مؤسسات من تقديم دعم مالي أو لوجستي لها. كما يفتح الباب أمام قيود على سفر شخصيات مرتبطة بها، ويزيد من صعوبة تعاملها مع مؤسسات مالية دولية تتجنب عادة المخاطر المرتبطة بالعقوبات الأميركية.

ومن تداعيات التصنيف هو إضعاف قدرة الجماعة على التحرك السياسي، كما سيزيد

الضغوط على قيادة الجيش وباقي الحلفاء السياسيين. وفي المقابل، قد ترى فيه أوساط إسلامية محاولة لتهميش تيار سياسي له قاعدة اجتماعية في البلاد، ما قد يعمق الاستقطاب داخل المشهد السوداني.

إقليميا، يحمل القرار أيضا رسائل تتجاوز السودان. فالجدل حول تصنيف جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية يشكل أحد خطوط الانقسام في الشرق الأوسط، إذ تتبنى العديد من الدول موقفا معارضا لها، بينما ترفض دول أخرى هذا التصنيف وتتعامل مع الجماعة كحركة سياسية..

ويرى محللون أن إدراج الجماعة على قائمة الإرهاب سيكون خطوة تتجاوز بعدها القانوني إلى إعادة رسم المشهد السياسي السوداني، والأخطر أن قيادة الجيش ستجد نفسها في وضع صعب لكونها متحالفة مع «تنظيم إرهابي»، ما يستوجب منها فك الارتباط معه وهذا أمر معقد يهدد وضعها الميداني المتأرجح بطبعه.

وقال الأمين العام لحزب المؤتمر السوداني شريف محمد عثمان إن تصنيف الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية من قبل الولايات المتحدة الأميركية سيعزز من فرص السلام في السودان.

وأضاف أن هذا التنظيم قطع كل فرص السلام في السودان، وبدوره سيعزز هذا القرار السلام والأمن الإقليمي والدولي. وأشار عثمان إلى أن التنظيم مارس صنوفاً متنوعة من الإرهاب والإجرام في الإقليم والعالم، ودفع الشعب السوداني أثماناً غالية بسبب تطرفه وإرهابه.

وحذر من محاولات التنظيم لإعادة أخطاء الماضي بالوقوف في صف الإرهاب الذي تمارسه إيران على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول عربية أخرى.

وسبق وأن دعت قوى مدنية في السودان الولايات المتحدة والمجتمع الدولي إلى ضرورة التحرك واعتبار جماعة الإخوان تنظيما إرهابيا، لكونها العقدة التي تحول دون السلام في البلاد.

كاتبة تونسية
نقلا عن العرب .

البرهان يتبرأ من حلفائه والكيزان يتبرأون من أنفسهم

حيدر المكاشفي

ملخص

يقارن الكاتب المشهد السياسي في السودان برواية «دكتور جيكل ومستر هايد» التي تجسد ازدواجية الشخصية، معتبراً أن السياسة السودانية تعيش حالة مشابهة؛ إذ تصدر تصريحات متناقضة من أطراف متحالفة في الواقع لكنها تتبرأ من بعضها علناً.

أثارت تصريحات بعض القيادات الإسلامية الداعمة لإيران جدلاً واسعاً، قبل أن يسارع الجيش للتبرؤ منها ووصف أصحابها بالمهرجين. كما أصدرت الحركة الإسلامية بياناً ينفي صلتها بتلك التصريحات، رغم أن أصحابها جزء من بنية التنظيم والحضور السياسي المرتبط بالحرب.

يرى الكاتب أن هذه الازدواجية تعكس واقع العلاقة بين الجيش والإسلاميين؛ فبينما يظهر الخطاب الرسمي بوجه «جيكل» كجيش وطني مستقل، يعرف السودانيون الوجه الآخر «هايد» حيث تستمر شبكات الإسلاميين في التأثير داخل مؤسسات الدولة وإدارة مسارات الحرب.

يشير الكاتب أيضاً إلى تناقض خطاب البرهان، الذي يدعو لوقف الحروب في العالم والحوار بين الدول، بينما تستمر الحرب في السودان دون أفق واضح للحل. ويخلص الكاتب إلى أن هذه الازدواجية السياسية تضع السودان في صورة دولة تعيش تناقضاً بين خطاب السلام وإدارة الحرب في الداخل.

إشتهرت في الأدب العالمي رواية (دكتور جيكل ومستر هايد) وتعتبر من أجمل الروايات التي كتبها (روبرت لويس ستيفنسن) والرواية تحكي عن شخصية مزدوجة تعيش بحقيقتين ووجهين متناقضين، وجه مهذب محترم يظهر للناس، ووجه آخر مظلم ينكر كل ما قاله الأول. لكن يبدو أن هذه الحكاية لم تعد مجرد خيال أدبي، فقد وجدت طريقها إلى المشهد السوداني، حيث يتكرر المشهد نفسه بصورة تكاد تكون كاريكاتورية، ففي الأيام الماضية خرجت بعض القيادات الإسلامية المنخرطة بقوة في الحرب لتعلن اصطفافها خلف إيران واستعدادها للقتال معها، في خطاب أثار ضجة واسعة داخل السودان وخارجه. غير أن المفارقة لم تكن في التصريح ذاته، بل في السرعة التي سارع بها الجيش وقيادته إلى التبرؤ من هذه التصريحات ووصف قائليها بالمهرجين، وكأن هذه القيادات جاءت من كوكب آخر ولا علاقة لها بالمشهد السياسي والعسكري القائم.. المفارقة الثانية وربما الأكثر إثارة للسخرية جاءت من داخل الحركة الإسلامية نفسها. إذ سارع علي كرتي أمير الجماعة، إلى إصدار بيان ينفي علاقة التنظيم بما قالته تلك القيادات، رغم أن الجميع يعلم أن هذه الأصوات ليست هامشية ولا طارئة، بل هي جزء من البنية السياسية والتنظيمية ومن القيادات التي ظلت حاضرة في قلب السلطة منذ انقلاب 1989 وتسجل حضوراً قوياً في الحرب حتى اليوم، وهكذا وجد السودانيون أنفسهم أمام مسرحية سياسية مكتملة الأركان.. قيادات تتحدث وقيادات تنفي، والجيش يتبرأ والتنظيم يعلن أنه لا علاقة له بالأمر، بينما الواقع يقول إن الجميع يتحرك داخل المساحة نفسها وتحت المظلة نفسها، إنها ببساطة سياسة اللسانين والوجهين.. الوجه الأول وجه الدكتور جيكل وهو ذلك الذي يظهر في البيانات الرسمية، جيش وطني لا علاقة له بالكيزان، ولا يتحرك إلا وفق المصالح العليا للدولة السودانية، أما الوجه الثاني وجه مستر هايد فهو الوجه الذي يعرفه السودانيون جيداً، شبكة الإسلاميين التي عادت لتتمدد داخل مؤسسات الجيش والدولة، وتشارك بفاعلية في إدارة الحرب، وتعمل على توجيه مساراتها بما يخدم مشروعها السياسي. هذه الازدواجية ليست جديدة لكنها أصبحت أكثر وضوحاً منذ اندلاع الحرب. ففي كل مرة يظهر خطاب إخواني متشدد أو تصريح يفضح طبيعة التحالف القائم، يخرج من ينفي ويقول إن الأمر مجرد رأي شخصي لا يمثل المؤسسة ولا التنظيم. وكأن السودانيين يعانون من فقدان الذاكرة الجماعي. لكن الحقيقة البسيطة هي أن الجيش والإخوان يعيشون علاقة لا تستطيع البيانات إنكارها. علاقة تشبه إلى حد بعيد علاقة جيكل وهايد، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر مهما حاول كل طرف أن يتظاهر بالاستقلال. المشكلة أن هذه الازدواجية لا تنتج فقط مشهدا سياسيا عبثيا، بل تخلق أيضا مخاطر استراتيجية حقيقية. فحين يسمع العالم تصريحات عن اصطفاف مع إيران أو حديثا عن معارك أيديولوجية عابرة للحدود، فإن الصورة التي تتشكل ليست صورة دولة تبحث عن الاستقرار، بل صورة ساحة صراع مفتوحة لتصفية الحسابات الإقليمية. والنتيجة أن السودان يتحول شيئا فشيئا إلى ملعب لصراعات الآخرين، بينما تستمر الحرب في تمزيق المجتمع والدولة. ولذلك فإن السؤال الحقيقي الاهم الآن ليس هو هل هذه القيادات تمثل الإخوان أم لا، ولا هو هل الجيش متحالف معهم أم لا، السؤال الأهم هو إلى متى سيظل السودانيون محكومين بهذه الشخصية المزدوجة، إلى متى ستستمر السلطة في لعب دور دكتور جيكل أمام العالم، بينما يدير مستر هايد الحرب والسياسة في الداخل، في النهاية قد تنجح هذه المسرحية لبعض الوقت، لكن التاريخ يخبرنا أن كل قصة لجيكل وهايد تنتهي دائماً بالطريقة نفسها، حين يكتشف الجميع أن الشخصيتين لم تكونا سوى شخص واحد.. غير أن التناقض الأكبر لا يقف عند حدود العلاقة الملتبسة بين الجيش والإسلاميين، بل يظهر بوضوح في خطاب قائد الجيش نفسه. فالبرهان لم يتردد في الدعوة إلى وقف الحروب في العالم، ويطالب الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل باللجوء إلى التفاوض وتجنب التصعيد، وكأنه حكيم دولي يسعى إلى نشر السلام بين الأمم. لكن المفارقة الصارخة أن البرهان نفسه يصر في الداخل على استمرار الحرب في السودان، ويقف عملياً في وجه معظم المبادرات والجهود التي تسعى إلى وقفها أو التوصل إلى تسوية سياسية تنهي معاناة السودانيين. وهنا يتجلى التناقض الذي تختصره الأمثال الشعبية السودانية ببلاغة لاذعة. فالسودانيون يقولون عن مثل هذا السلوك (خلّت راجلها ممدود ومشت تعزي في محمود). أي أن الإنسان يترك مصيبته الماثلة أمامه، ويذهب ليواسي الآخرين في مصائبهم. ويقولون أيضاً (بخيتة في بيت الناس نشيطة

وفي بيتها عندها فليتة)، أي أنها تنشط في شؤون الآخرين بينما تعجز عن ترتيب بيتها. وهذا بالضبط ما يفعله خطاب البرهان الرسمي اليوم، حديث طويل عن السلام في العالم، بينما الحرب في السودان مستمرة ومستعرة بلا أفق و يدفع ثمنها ملايين المدنيين.. إن المشكلة ليست في التصريحات وحدها، بل في السياسة التي تقف خلفها. فكلما ظهرت مبادرة لوقف الحرب أو فتح مسار سياسي جاد، تظهر في المقابل مواقف أو شروط أو خطابات تجعل الوصول إلى تسوية أمراً شبه مستحيل. والنتيجة أن السودان يبدو للعالم وكأنه بلد يتحدث قادته عن السلام بينما يديرون أطول حرب ضد شعبهم. في النهاية، قد تنجح هذه الازدواجية لبعض الوقت، وقد تستمر لعبة البيانات والتبرؤ والتناقضات، لكن الواقع أبسط من كل هذه المسرحية. فالسودانيون يرون ما يحدث أمام أعينهم، يرون دكتور جيكل الذي يخاطب العالم بلغة السلام، ويرون في الوقت نفسه مستر هايد الذي يطيل أمد الحرب في الداخل. وما بين الاثنين يبقى السودان معلقاً في قصة سياسية غريبة، لا تشبه الروايات الأدبية بقدر ما تشبه كوميديا سوداء يكتب فصولها التناقض كل يوم..

إعادة تقييم أصول المصارف في السودان: هل تكشف الحقيقة أم تنقذ النظام المصرفي؟

عمر سيد احمد *

ملخص

أصدر بنك السودان المركزي توجيهات بإعادة تقييم أصول المصارف وفق معايير مهنية مستقلة، في خطوة تهدف إلى تعزيز الشفافية ومعالجة آثار الحرب على القطاع المالي. ويُتوقع أن تكشف فروقات التقييم عن حجم الخسائر الحقيقية في ميزانيات بعض المصارف، وربما الحاجة إلى دعم رأس المال أو إعادة هيكلة مؤسسات مصرفية، بما يمهّد لإعادة بناء الثقة في النظام المصرفي.

يوضح الكاتب أن القرار يأتي في سياق أزمة بنيوية طويلة يعاني منها القطاع المصرفي السوداني، حيث تراكمت اختلالات مرتبطة بضعف الحوكمة والتداخل بين السياسة والمال منذ عقود. ومع اندلاع الحرب تعرضت أصول مصرفية للتدمير أو التعطيل، وتراجع النشاط الاقتصادي، واهتزت ثقة المودعين، ما أدى إلى توسع الاقتصاد النقدي خارج القنوات المصرفية.

يشير إلى أنه من المتوقع أن تكشف إعادة تقييم الأصول عن انخفاض في القيم السوقية لبعض الممتلكات والضمانات العقارية، وهو ما قد يؤدي إلى تآكل حقوق الملكية وظهور فجوات رأسمالية في بعض المصارف. وفي حالات أكثر حدة قد يتبين أن بعض المؤسسات تواجه وضع ملاءة سالب، ما يفرض الحاجة إلى إعادة رسملة أو دمج أو حتى تصفية بعض المصارف.

يختم الكاتب بأنه رغم أهمية الخطوة كعملية تشخيص مالي، إلا أنها وحدها لا تكفي لإنقاذ النظام المصرفي. فإعادة بناء القطاع تتطلب برنامجاً أوسع يشمل إعادة الرسملة، وإصلاح الحوكمة والرقابة، ودمج بعض المصارف، وتحديث البنية التحتية المالية، إضافة إلى إعادة دمج السودان في النظام المالي العالمي. وبذلك قد تشكل إعادة التقييم بداية مسار إصلاحي أوسع لإعادة بناء الاقتصاد بعد الحرب.

قراءة في قرار بنك السودان بإعادة تقييم الأصول ودلالاته على مستقبل النظام المالي بعد الحرب

بعد سنوات من الاختلالات البنيوية وصدمة الحرب التي أصابت القطاع المالي في الصميم، أصدر بنك السودان المركزي توجيهات بإعادة تقييم أصول المصارف وفق معايير مستقلة. وبينما تبدو الخطوة ضرورية لاستعادة الشفافية وكشف الواقع المالي الحقيقي للمصارف، يبقى السؤال الأهم: هل تمثل هذه الخطوة بداية إصلاح حقيقي للنظام المصرفي، أم أنها مجرد تشخيص متأخر لأزمة أعمق تضرب بنية الاقتصاد السودان

أشارت صحيفة إيلاف في تقرير حديث إلى أن بنك السودان المركزي أصدر توجيهات جديدة للمصارف والمؤسسات المالية تقضي بإعادة تقييم الأصول الثابتة وفق معايير مهنية مستقلة، في خطوة تهدف إلى معالجة آثار الحرب وتعزيز الشفافية وتهيئة القطاع المصرفي لمرحلة إعادة الهيكلة والإصلاح. ووفقاً للتقرير، فإن فروقات التقييم السالبة المتوقعة قد تكشف الحاجة إلى دعم رأس المال أو إعادة هيكلة بعض المصارف، بما يمهّد الطريق لإعادة بناء الثقة في الجهاز المصرفي والانطلاق نحو مرحلة التعافي الاقتصادي.

ولا يقتصر القرار – كما يشير التقرير – على كونه إجراءً محاسبياً بحتاً، بل يحمل أبعاداً اقتصادية وإصلاحية أوسع. فقد ألزم البنك المركزي المصارف بالاستعانة ببيوت خبرة مستقلة لإجراء عمليات التقييم، مع الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، وتقديم تقارير مفصلة للبنك المركزي حول منهجية التقييم ونتائجه وآثاره على القوائم المالية. كما احتفظ البنك المركزي بحق مراجعة التقييمات أو طلب إعادة التقييم عند الضرورة، في محاولة لتعزيز مستويات الإفصاح والرقابة.

غير أن هذا القرار يأتي في سياق استثنائي يواجه فيه النظام المصرفي السوداني تحديات غير مسبوقة نتيجة الحرب. فقد تضررت أصول مصرفية عديدة، وتعرضت بعض الفروع والبنى التحتية للتدمير أو التعطيل، كما تراجع النشاط الاقتصادي وتعرضت سلاسل الإمداد والعمليات التشغيلية لاضطرابات حادة. وتشير التقديرات إلى أن كثيراً من القيم الدفترية للأصول لم تعد تعكس الواقع الاقتصادي الفعلي، ما يجعل إعادة التقييم خطوة ضرورية لإعادة بناء صورة مالية أكثر دقة عن أوضاع المصارف.

مع ذلك، فإن أهمية القرار لا تكمن فقط في نتائجه المحاسبية، بل في الأسئلة التي يثيرها حول مستقبل النظام المصرفي السوداني نفسه. فإذا كانت إعادة تقييم الأصول ستكشف الحجم الحقيقي للخسائر والفجوات الرأسمالية في بعض المصارف، فإن السؤال الأساسي يصبح: هل تكفي هذه الخطوة وحدها لإنقاذ نظام مصرفي تعرض لصدمة هيكلية عميقة بفعل الحرب وتراكمات عقود من الاختلالات المؤسسية؟

ينطلق هذا المقال من هذا السؤال، محاولاً تحليل ما إذا كانت عملية إعادة تقييم الأصول تمثل بداية إصلاح حقيقي للجهاز المصرفي، أم أنها مجرد خطوة تقنية تكشف عمق الأزمة دون أن تعالج جذورها.

أولاً: خلفية الأزمة – كيف وصل النظام المصرفي السوداني إلى حافة الانهيار؟

لفهم دلالات القرار الأخير، لا بد من وضعه في سياق الأزمة البنيوية التي يعاني منها النظام المصرفي السوداني منذ سنوات طويلة. فالمشكلة لا ترتبط فقط بتراجع قيمة بعض الأصول نتيجة الدمار المادي أو تعطل النشاط الاقتصادي، بل تعود جذورها إلى اختلالات هيكلية تراكمت عبر عقود داخل بنية الاقتصاد السياسي للدولة.

خلال العقود الثلاثة الماضية، نشأ جزء كبير من الجهاز المصرفي في بيئة اقتصادية اتسمت بدرجة عالية من التداخل بين السلطة السياسية والمؤسسات المالية. فقد أدى نمط اقتصاد التمكين الذي ساد خلال سنوات حكم الإنقاذ إلى توسع عدد المصارف دون أن يقابله تطور مماثل في معايير الحوكمة وإدارة المخاطر. وبدلاً من أن يقوم القطاع المصرفي بدوره الطبيعي في تخصيص الموارد بكفاءة، أصبح في كثير من الأحيان أداة لإعادة توزيع الريع الاقتصادي داخل شبكات السلطة والنفوذ.

ومع مرور الوقت انعكس هذا الواقع في ضعف رسملة عدد من المصارف وارتفاع درجة التركّز في محافظ التمويل، إضافة إلى اعتماد بعض المؤسسات المصرفية على علاقات سياسية أكثر من اعتمادها على أسس مصرفية سليمة. كما واجه القطاع المصرفي السوداني تحديات أخرى تمثلت في العزلة النسبية عن النظام المالي العالمي نتيجة العقوبات الطويلة، وما ترتب عليها من تراجع العلاقات مع البنوك المراسلة وارتفاع تكاليف الامتثال المالي.

وعندما اندلعت الحرب، وجدت هذه البنية الهشة نفسها أمام صدمة مزدوجة. فقد تعرضت أصول مادية مهمة للتدمير أو التعطيل، بما في ذلك الفروع المصرفية والبنى التحتية المرتبطة بالنظام المالي. وفي الوقت نفسه تراجع النشاط الاقتصادي بصورة حادة وتعطلت العمليات

المصرفية اليومية في مناطق واسعة من البلاد.

كما تعرضت الثقة العامة في النظام المصرفي لاهتزاز كبير، حيث واجه المودعون صعوبات في الوصول إلى مدخراتهم، وتوسع الاقتصاد النقدي خارج القنوات الرسمية، وهو ما أدى إلى تقلص دور المصارف في الوساطة المالية.

ثانياً: ماذا ستكشف إعادة تقييم الأصول فعلياً؟

عندما تبدأ المصارف في إعادة تقييم أصولها وفق معايير مهنية مستقلة، فمن المرجح أن تظهر فروقات تقييم سالبة في ميزانيات عدد من المؤسسات المصرفية. وهذه الفروقات قد تعكس تراجع القيمة السوقية للعقارات والمقار التشغيلية أو المعدات التي تضررت خلال الحرب أو فقدت جزءاً من قيمتها الاقتصادية.

لكن الأثر الحقيقي لهذه العملية يتجاوز مجرد تعديل الأرقام في القوائم المالية. فقد يؤدي انخفاض قيمة الأصول إلى تآكل حقوق الملكية في ميزانيات بعض المصارف، وربما يكشف عن فجوات رأسمالية كبيرة كانت مخفية خلف القيم الدفترية القديمة.

وفي الحالات الأكثر حدة، قد تظهر بعض المصارف في وضع ملاءة سالب، أي أن قيمة التزاماتها تتجاوز قيمة أصولها. وفي مثل هذه الحالات يصبح استمرار المصرف في العمل دون إعادة رسملة أو إعادة هيكلة أمراً بالغ الصعوبة.

كما أن إعادة التقييم قد تكشف عن مبالغة في تقدير بعض الضمانات العقارية المستخدمة مقابل التمويل، وهو ما يرفع من حجم المخاطر الائتمانية في النظام المصرفي.

وبذلك فإن إعادة التقييم تمثل في جوهرها عملية تشخيص مالي قد تكشف الحجم الحقيقي للخسائر التي تكبدها القطاع المصرفي خلال سنوات الأزمة والحرب.

ثالثاً: لماذا لن تنقذ إعادة التقييم وحدها النظام المصرفي؟

على الرغم من أهمية هذه الخطوة، فإنها لا تكفي بمفردها لإنقاذ النظام المصرفي السوداني. فالمشكلة الأساسية لا تكمن فقط في القيم الدفترية للأصول، بل في أزمة الثقة والبنية الاقتصادية التي يعمل داخلها القطاع المالي.

فالحرب أدت إلى توسع الاقتصاد النقدي خارج النظام المصرفي، حيث أصبحت التعاملات المباشرة بالسيولة أكثر شيوعاً نتيجة تعطل الخدمات المصرفية في كثير من المناطق. كما أن قطاعات اقتصادية مهمة، مثل تجارة الذهب وبعض الأنشطة التجارية غير المنظمة، تعمل إلى حد كبير خارج الإطار المؤسسي للنظام المالي.

وفي ظل هذه الظروف تضعف قدرة المصارف على أداء دورها التقليدي في الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين.

كما أن إعادة بناء العلاقات مع النظام المالي العالمي تمثل تحدياً إضافياً، إذ تتطلب مستويات عالية من الشفافية والامتثال للمعايير الدولية، وهو ما يحتاج إلى إصلاحات مؤسسية أعمق من مجرد إعادة تقييم الأصول.

رابعاً: ما الذي يجب أن يحدث فعلاً لإعادة بناء النظام المصرفي؟

إذا كانت إعادة تقييم الأصول تمثل خطوة أولى

في تشخيص أوضاع المصارف بعد الحرب، فإن المرحلة التالية يجب أن تشمل برنامجاً شاملاً لإعادة هيكلة القطاع المصرفي.

أول هذه الخطوات يتمثل في إعادة رسملة المصارف القابلة للاستمرار، سواء عبر مساهمات الملاك أو إدخال مستثمرين جدد أو من خلال دعم حكومي أو دولي في إطار برامج إعادة الإعمار.

كما قد يصبح دمج بعض المصارف خياراً ضرورياً لتعزيز الكفاءة وتقليل التكاليف التشغيلية، وربما تصفية المؤسسات التي يتعذر إنقاذها دون تحميل النظام المالي أعباء إضافية.

ويظل إصلاح الحوكمة والرقابة المصرفية شرطاً أساسياً لنجاح هذه العملية، إذ لا يمكن إعادة بناء الثقة في النظام المالي دون تعزيز الشفافية واستقلالية القرارات الائتمانية.

إلى جانب ذلك، سيكون من الضروري إعادة بناء البنية التحتية المالية وتحديث أنظمة الدفع والخدمات المصرفية الرقمية، إضافة إلى إعادة دمج المصارف السودانية في النظام المالي العالمي عبر الالتزام بالمعايير الدولية للامتثال والشفافية.

ومع ذلك، فإن نجاح أي برنامج لإعادة هيكلة القطاع المصرفي لن يعتمد فقط على وضوح السياسات أو توفر الإرادة الإصلاحية، بل أيضاً على القدرة العملية لتنفيذ الخطوات الفنية المطلوبة في بيئة ما تزال تعيش حالة حرب وعدم استقرار.

إشكالية التقييم في ظل حرب مستمرة

لكن ثمة سؤال عملي لا يقل أهمية عن الجوانب الفنية للقرار: كيف يمكن تنفيذ عملية تقييم شاملة للأصول المصرفية في ظل حرب ما تزال مستمرة للعام الثالث؟

فإعادة تقييم الأصول وفق المعايير المهنية الدولية تتطلب في العادة شروطاً أساسية مثل الاستقرار النسبي للأسواق، وإمكانية الوصول الميداني إلى الأصول، وتوفر بيانات سوقية يمكن الاستناد إليها في تحديد القيمة العادلة. غير أن كثيراً من هذه الشروط تبدو غائبة في الحالة السودانية الحالية.

فجزء من الأصول المصرفية يقع في مناطق شهدت دماراً واسعاً أو ما تزال تشهد اشتباكات متقطعة، ما يجعل الوصول إليها أو تقييم حالتها الفعلية أمراً بالغ الصعوبة. كما أن الأسواق العقارية والتجارية التي يعتمد عليها المقيمون في تحديد القيم السوقية تعاني من حالة ركود واضطراب شديدين، الأمر الذي يجعل تقدير الأسعار الحقيقية مسألة تقديرية أكثر منها قياساً دقيقاً.

يضاف إلى ذلك أن إعادة التقييم في اقتصاد يعيش حالة عدم يقين عميقة قد تعكس قيماً مؤقتة مرتبطة بظروف الحرب أكثر مما تعكس القيمة الاقتصادية طويلة الأجل للأصول. ففي مثل هذه الحالات قد تتغير القيم السوقية بصورة كبيرة بمجرد تحسن الأوضاع الأمنية وعودة النشاط الاقتصادي.

لذلك فإن عملية إعادة التقييم، على أهميتها، ستظل في جانب منها تقديراً أولياً لأوضاع غير مستقرة، وهو ما يفرض على السلطات النقدية التعامل مع نتائجها بحذر، وربما اعتبارها مرحلة انتقالية تمهّد لتقييمات أكثر دقة في مرحلة ما بعد توقف الحرب واستقرار الأسواق.

خاتمة

في نهاية المطاف، قد تكشف عملية إعادة تقييم الأصول أكثر مما كان يتوقعه صناع القرار. فهي لن تكتفي بإعادة ترتيب الأرقام في القوائم المالية، بل قد تضع النظام المصرفي السوداني كله أمام لحظة مواجهة مع حقيقته الاقتصادية والمؤسسية. وإذا كانت هذه العملية ستظهر الحجم الحقيقي للفجوات الرأسمالية والخسائر المتراكمة، فإن قيمتها الحقيقية تكمن في ما سيأتي بعدها: القرارات الصعبة التي لا يمكن تجنبها.

فإما أن تتحول هذه الخطوة إلى نقطة انطلاق لإعادة بناء نظام مصرفي أكثر صلابة وشفافية، قائم على قواعد الحوكمة والكفاءة الاقتصادية، وقادر على دعم إعادة إعمار الاقتصاد السوداني؛ أو أن تظل مجرد إجراء تقني يكشف الأزمة دون أن يعالج جذورها.

إن ما يواجه السودان اليوم ليس مجرد أزمة مصرفية، بل أزمة نظام اقتصادي كامل تشكل عبر عقود من التشوهات البنيوية والاعتماد على اقتصاد الريع والسلطة. ولذلك فإن إصلاح القطاع المصرفي لا ينبغي أن يُفهم كإصلاح مالي محدود، بل كجزء من مشروع أوسع لإعادة بناء الدولة الاقتصادية نفسها.

وفي هذا السياق، قد تكون إعادة تقييم الأصول خطوة صغيرة في ظاهرها، لكنها قد تصبح – إذا أُتبعت بالإصلاحات الضرورية – بداية التحول الحقيقي نحو نظام مالي جديد يواكب مرحلة ما بعد الحرب ويعيد الثقة في مؤسسات الاقتصاد السوداني

***خبير مصرفي ومالي وتمويل مستقل**

سلسلة حصرية

سودانيات في زمن الحرب بين فخ السلطة والثروة

قصص من الظل عن المال والنفوذ والعلاقات في زمن الصراع

ملخص

يسلّط التحقيق الضوء على قصص نساء ارتبطت أسماؤهن بدوائر النفوذ داخل مجتمع الدعم السريع خلال الحرب، حيث ظهرت حكايات غامضة تجمع بين المال والسلطة والعلاقات الشخصية. وتسعى السلسلة إلى كشف ما يدور في الظل وطرح أسئلة يتجنب كثيرون الاقتراب منها.

من بين هذه الأسماء تبرز أمولة المنير، المعروفة بفتاة الإعلانات، التي أثارت الجدل بإعلان زواجها من الحرس الشخصي لحميدتي، وهو شخصية مقربة جداً منه وتُوصف بأنه الصندوق الأسود لأسراره المالية وشبكة علاقاته.

تشير روايات متداولة إلى أن قرب أمولة من هذه الدائرة الضيقة أثار غضب بعض المقربين من حميدتي، ما فتح باب التساؤلات حول طبيعة العلاقة: هل كانت مجرد قصة عاطفية، أم جزءاً من شبكة النفوذ والمال التي نشأت في ظل الحرب؟.

كما يطرح التحقيق أسئلة حول لغز وفاة الملازم أحمد آدم عيسى (أبندر) وعلاقته بهذه الدائرة، وما إذا كانت الرواية المتداولة عن موته كاملة أم تخفي تفاصيل أخرى. وتَعِد السلسلة بالاقتراب أكثر من هذه القصة في حلقاتها القادمة لكشف ما يجري خلف الكواليس.

تحقيق: ناهد إدريس | الحلقة الأولى

أمولة المنير... «إيفا براون الجنجويد»

ماذا تخفي بين دموعها وصمتها؟ وهل ترمّلت حقاً؟

منذ بداية الحرب، أتابع كثيراً من التفاصيل الخاصة بنساء ارتبطت تفاصيل حياتهن بحكايات غامضة داخل مجتمع الدعم السريع.

على سبيل المثال جوجو المبارك، التي يشكّل اختفاؤها لغزاً كبيراً عجز الجميع عن فك طلاسمه.

كما برزت أسماء أخرى لفتيات ونساء وجدن أنفسهن بين شهوة الشهرة وسلطة المال، فسقطن هنا وهناك في فخ النفوذ والسلطة.

هذه السلسلة تحاول الاقتراب من تلك القصص التي ظلت في الظل، وطرح الأسئلة التي يتجنبها كثيرون.

فتاة الإعلانات التي اختارت المواجهة

من بين تلك الوجوه برزت فتاة الإعلانات التي يطلق عليها اسم أمولة المنير.

ولا أدري إن كان هذا الاسم هو اسمها الحقيقي أم مجرد اسم عمل.

لكن من بين كل الفتيات، اختارت هذه الفتاة المواجهة العلنية مع المجتمع، بإعلان زواجها من الحرس الشخصي لحميدتي.

الرجل ليس مجرد حارس عادي؛ فهو ابن خاله الأقرب إليه، ويُنظر إليه على أنه الصندوق الأسود لحميدتي، كما يوصف أيضاً بأنه وزير ماليته الشخصي.

رجل المال والأسرار

بحسب مصادر، فإن هذا الشاب كان يضع يده على أموال طائلة، كما أنه يعلم الكثير من الأسرار الخاصة بالشركات والأعمال والدول التي يتعامل معها محمد حمدان دقلو قبل الحرب وبعدها.

لكن الأسئلة التي تطرح نفسها الآن:

أين اختفت الأسرار والمعلومات التي كانت بحوزته؟

وهل تعرف أمولة المنير ما لا يعرفه الآخرون؟

قرب أثار الغضب

في ظل هذه الثقة الكبيرة بين حميدتي وحرسه الشخصي، ظهرت فتاة الإعلانات لتصبح الأقرب إليه والأكثر حضوراً في حياته الخاصة.

هذا القرب – بحسب روايات متداولة – أثار حفيظة حميدتي وإخوته.

فهل كانت تلك العلاقة مجرد قصة عاطفية؟

أم أنها حلقة من حلقات النفوذ التي يصعب فهمها إلا عبر هذه العلاقات الشخصية؟

لكن يبقى السؤال الأهم:

هل لعبت أمولة المنير أيّاً من هذه الأدوار؟

ما قصة زواجها؟

كيف تم هذا الزواج؟

كم استمرت مدته؟

هل فعلا لديها طفل منه؟

ومن الشخصية التي وقفت خلف طلاقها من الحرس الشخصي لحميدتي؟

ما هي المعلومات التي تخفيها؟

وما حجم الأموال التي تمتلكها؟

ومن أين جاءت هذه الثروة؟

حقيقة علاقة الحرس الخاص

هل كان بالفعل الحرس الشخصي الأقرب لحميدتي؟ كيف دخلت امولة المنير هذه الحلقة المغلقة

متى بدأت هذه العلاقة؟

وأين بدأت؟

وكيف تطورت؟

لغز موت الملازم أحمد آدم عيسى (أبندر)

هنا، عبر صفحات «أفق جديد»، تبرز أسئلة أخرى حول حقيقة موت الملازم أحمد آدم عيسى الشهير بـ (أبندر).

وهل يمكن فصل تلك القصة عن شبكة العلاقات التي أحاطت بها؟

هل تصنع الحرب «إيفا براون» سودانية؟

يبقى السؤال الأكبر:

هل تشهد هذه الحرب إنتاج نماذج لما يمكن تسميته «إيفا براون السودان»؟

أم أن هذه مجرد قصص فردية تكشف جانباً خفياً من تداخل المال والسلطة والعلاقات الشخصية في زمن الحرب؟

يتواصل...

هل حقاً مات الملازم أحمد آدم عيسى (أبندر)، الحرس الشخصي لحميدتي؟

أم أن وراء الرواية المتداولة قصة أخرى لم تُكشف بعد؟

في الحلقة القادمة من سلسلة «سودانيات في زمن الحرب بين فخ السلطة والثروة» نقترب أكثر من لغز موت أبندر، وقصة زواجه، وما الذي حدث فعلاً خلف الكواليس. هل مات حقا ؟

نساء السودان النازحات...

كيف يصنعن الأمل في قلب المأساة؟

ملخص

في اليوم العالمي للمرأة، تبرز معاناة النساء السودانيات النازحات اللواتي أجبرتهن الحرب منذ عام 2023 على مغادرة منازلهن، لكنهن يواصلن محاولة بناء حياة جديدة رغم الظروف القاسية. وتروي المزارعة فاطمة كيف اضطرت للفرار مع أسرتها حفاظًا على حياتهم، قائلة إن الحرب أجبرت كثيرين على ترك وطنهم الذي نشأوا فيه.

تحولت الحرب في السودان إلى واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم، إذ تشير التقديرات إلى سقوط نحو 400 ألف قتيل ونزوح أكثر من 11 مليون شخص. وفرّ مئات الآلاف إلى دول الجوار، خاصة تشاد، حيث يعيش كثيرون في مخيمات مكتظة تفتقر إلى الغذاء والمياه والرعاية الصحية، بينما تتعرض النساء والفتيات لمخاطر العنف والاستغلال.

ورغم النزوح، لا تزال النساء يواجهن تحديات يومية خطيرة، مثل الخروج لمسافات طويلة لجمع الحطب للطهي، ما يعرضهن للاعتداء أو العنف. وتشير تقارير إنسانية إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع النازحين في تشاد تعرضوا لشكل من أشكال الأذى مثل الاعتداء أو السرقة أو العنف الجنسي.

ومع ذلك، تلعب النساء دورًا مهمًا في ابتكار حلول للتخفيف من المعاناة، مثل المشاركة في تصميم مواقد طهي تستهلك أقل بنسبة 70% من الحطب، إضافة إلى مشاركتهن في لجان مجتمعية داخل المخيمات لتحسين توزيع المساعدات. ورغم كل الصعوبات، ما تزال كثير من النساء متمسكات بالأمل في السلام والعودة إلى بيوتهن.

جيمس رينولدز -الإندبندنت

في الوقت الذي يحتفل فيه العالم بـ اليوم العالمي للمرأة في الثامن من مارس، تبرز قصص مؤثرة لنساء سودانيات فقدن منازلهن وأجبرتهن الحرب على الفرار، لكنهن ما زلن يقاومن اليأس ويحاولن بناء حياة جديدة رغم أقسى الظروف الإنسانية.

من بين هؤلاء النساء فاطمة، وهي مزارعة سودانية وأم لعدة أطفال، اضطرت إلى مغادرة منزلها في السودان بعد إندلاع الحرب عام 2023. لم يكن القرار سهلاً، لكنه كان الخيار الوحيد للبقاء على قيد الحياة. تقول فاطمة: «غادرنا السودان بسبب الحرب. أي شخص يقف في طريق المقاتلين يتم إقصاؤه ببساطة. السودان هو المكان الذي ولدنا وترعرعنا فيه، لكننا أُجبرنا على الرحيل».

حرب مدمرة ونزوح جماعي

منذ اندلاع الصراع في السودان في عام 2023 بين الجيش وقوات الدعم السريع، تحولت البلاد إلى واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم. وتشير التقديرات إلى أن الحرب خلفت نحو 400 ألف قتيل، بينما أجبرت أكثر من 11 مليون شخص على النزوح داخل البلاد وخارجها.

ومع اشتداد القتال، فرّ مئات الآلاف من المدنيين إلى الدول المجاورة، خاصة تشاد، حيث يعيش كثير منهم اليوم في مخيمات مؤقتة مكتظة تفتقر إلى أبسط الخدمات الأساسية مثل الغذاء والمياه والرعاية الصحية.

لكن النساء والفتيات هن الأكثر تضرراً من هذه الأزمة. ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة، تعرضت كثير منهن لعنف واسع النطاق، يشمل الاغتصاب والاختطاف والقتل، في ظل انهيار منظومات الحماية داخل مناطق النزاع.

رحلة النزوح لا تعني الأمان

بالنسبة لفاطمة، لم تنتهِ المعاناة بعد عبور الحدود. فالحياة في مخيمات اللاجئين لا تزال مليئة بالمخاطر.

أحد التحديات اليومية التي تواجهها النساء هو جمع الحطب للطهي، وهو أمر يبدو بسيطاً لكنه قد يتحول إلى رحلة خطيرة. إذ تضطر النساء إلى مغادرة المخيمات والسير لمسافات طويلة في مناطق نائية، ما يعرضهن لخطر الاعتداء أو العنف الجنسي.

وتقول فاطمة إنها تجد صعوبة في هذه المهمة بسبب مرضها وضعف بصرها، مضيفة: «أضطر أحياناً إلى السير لمسافات طويلة لجمع الحطب، ومع كل رحلة يزداد الخوف».

وبحسب تقارير إنسانية، أفاد أكثر من ثلاثة أرباع النازحين في تشاد بتعرضهم لنوع من الأذى الخطير، مثل الاعتداء الجسدي أو السرقة أو العنف الجنسي.

النساء يبتكرن الحلول

رغم هذه الظروف القاسية، بدأت مبادرات تقودها النساء أنفسهن في تقديم حلول عملية للتخفيف من معاناة النازحين.

فقد تعاونت منظمة الإغاثة البريطانية ShelterBox مع تعاونيات نسائية محلية في العاصمة التشادية نجامينا لتصميم مواقد طهي أكثر كفاءة.

هذه المواقد تستهلك أقل بنسبة 70% من الحطب، ما يقلل الحاجة إلى الخروج المتكرر لجمعه، وبالتالي يقلل المخاطر التي تواجهها النساء خارج المخيمات.

وتقول مسؤولة البرنامج في المنظمة إن النساء النازحات أنفسهن لعبن دوراً أساسياً في تطوير هذه الفكرة، لأنهن الأكثر معرفة بالتحديات اليومية التي يواجهنها.

وأضافت:

«النساء يعرفن مشاكل مجتمعهن أكثر من أي جهة أخرى. عندما نمنحهن الفرصة للمشاركة في الحلول، نجد أفكاراً عملية ومستدامة».

من خيمة إلى بيت آمن

بالنسبة لنساء كثيرات، فإن الحصول على مأوى آمن يعد خطوة كبيرة نحو استعادة الشعور بالكرامة والاستقرار.

فبعض العائلات النازحة تمكنت من الحصول على مساكن شبه دائمة بجدران معززة وأبواب قابلة للإغلاق، وهو ما منح النساء شعوراً بالأمان لم يكن متوفراً في الخيام البلاستيكية الهشة.

تقول إحدى النساء النازحات إن المأوى الجديد سمح لها بالذهاب للعمل وترك أطفالها دون خوف من السرقة أو الاعتداء.

وتضيف:

«في الماضي كان مأوانا مجرد أغطية بلاستيكية ممزقة. كنا نخشى دائماً على ممتلكاتنا القليلة. اليوم نشعر بقدر أكبر من الأمان».

النساء في قلب العمل الإنساني

لم تعد النساء مجرد متلقيات للمساعدات، بل أصبحن شريكات في إدارتها أيضاً.

ففي بعض المخيمات تشارك النساء في لجان مجتمعية لتقديم الشكاوى والملاحظات حول توزيع المساعدات الإنسانية، والمساهمة في تحسين الخدمات المقدمة للنازحين.

هذه المشاركة تمنح النساء صوتاً في القرارات التي تؤثر مباشرة على حياتهن وحياة أسرهن.

أزمة نزوح عالمية

لا تقتصر أزمة النزوح على السودان وحده. فوفق تقديرات الأمم المتحدة، يوجد حالياً نحو 117 مليون شخص نازح حول العالم بسبب الحروب والكوارث الطبيعية.

لكن تجربة النساء السودانيات تظل واحدة من أكثر القصص تعبيراً عن قدرة الإنسان على الصمود.

رغم الفقدان والنزوح والظروف القاسية، ما تزال كثير من النساء السودانيات يتمسكن بالأمل في العودة إلى ديارهن يوماً ما.

فاطمة، مثل ملايين السودانيين، لا تزال تحلم بالرجوع إلى أرضها ومزرعتها التي تركتها خلفها. وتقول بصوت مليء بالحنين:

«نحن لا نريد سوى السلام... نريد أن نعود إلى بيوتنا».

على هامش يوم المرأة العالمي
تأملات واقع المرأة السودانية في زمن الحرب

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

يتناول المقال واقع المرأة السودانية في ظل الحرب، حيث وجدت نفسها في قلب المعاناة الإنسانية الناتجة عن النزوح والفقر والانتهاكات. ورغم هذه الظروف القاسية، لم تكن النساء مجرد ضحايا، بل أصبحن فاعلات في حماية أسرهن وإعادة تنظيم الحياة اليومية داخل معسكرات النزوح والمجتمعات المتضررة.

يشير الكاتب إلى الفجوة الكبيرة بين القوانين الدولية التي تنص على حماية المدنيين، خاصة النساء والأطفال، وبين الواقع على الأرض في مناطق النزاع. فضعف مؤسسات الدولة وغياب آليات المساءلة يجعل كثيراً من الانتهاكات تمر دون محاسبة، مما يزيد من هشاشة وضع النساء في زمن الحرب.

يبرز الكاتب تحولات مهمة في أدوار النساء خلال الحرب، إذ اضطرت كثيرات إلى إعالة أسرهن عبر مشاريع صغيرة ومبادرات اقتصادية واجتماعية، إضافة إلى إنشاء شبكات تضامن لتقديم الغذاء والدواء والدعم النفسي للمتضررين، في ظل غياب أو ضعف مؤسسات الدولة.

يخلص إلى أن تجربة النساء السودانيات في الحرب تمثل مصدراً مهماً للمعرفة والصمود، حيث أسهمن في توثيق الانتهاكات والعمل الإعلامي والمجتمعي. ويؤكد أن دعم الحركات النسوية وتمكين النساء من التعبير عن تجاربهن يعد شرطاً أساسياً لإعادة بناء المجتمع وتحقيق التعافي بعد الحرب.

(1)

عندما تندلع الحروب تتغير الجغرافيا السياسية، وتتبدل معها حياة الناس اليومية بشكل عميق، كما تتشكل أنماط جديدة من المعاناة والصمود في آنٍ واحد. وفي السودان، حيث تعيش البلاد واحدًة من أكثر مراحلها قسوة وتعقيداً في تاريخها الحديث، تقف النساء في قلب هذه التجربة الإنسانية المؤلمة. فالحرب لم تجعل النساء مجرد ضحايا للانتهاكات والنزوح والفقر، ولكنها وضعت كثيرات منهن أيضاً في موقع الفاعل الذي يحاول حماية الحياة وإعادة تنظيمها في ظروف شديدة القسوة. ومن هنا تصبح تجربة النساء السودانيات مدخلاً مهماً لفهم ما يحدث على ارض الواقع من زاوية المعاناة والألم، وكذلك من زاوية القدرة على الصمود وإنتاج أشكال جديدة من المعرفة والعمل والتضامن الاجتماعي.

تُروى حرب السودان في الأخبار غالباً بأرقام القتلى، تعداد النازحين، مدن خالية من سكانها، وقوافل طويلة تهرب من الرصاص والخوف. لكن في معسكرات النزوح تُروى القصة بطريقة أخرى مختلفة تماماً، تُروى بصوت النساء اللواتي حملن ما تبقى من الحياة ومشين مسافات طويلة تحت الشمس والخطر. تحكي تقارير المنظمات الدولية عن أمهات خرجن من بيوتهن تحت القصف وهن لا يحملن سوى أطفالهن وبعض الخبز اليابس، وعن فتيات انقطعت دراستهن فجأة ليجدن أنفسهن في خيام ضيقة تنتظر الماء والدواء والأمان. هناك، في أطراف المدن أو في صحارى بعيدة، تحاول النساء إعادة ترتيب حياة تحطمت دفعة واحدة؛ يطبخن بالقليل المتاح، يداوين الخوف في عيون الصغار، ويخفين تعبهن وقلقهن خلف صمت طويل. كل قصة تُروى في تلك المعسكرات تشبه الأخرى إلى حد بعيد: رحلة هروب قاسية، بيت ضاع، وأسرة تبحث عن يوم عادي لم يعد موجوداً. لكن خلف هذه الحكايات اليومية تختبئ مأساة أعمق، تكشفها تقارير حقوقية وإنسانية عن العنف والانتهاكات التي طالت النساء بشكل خاص. فالحرب لم تسلبهن فقط البيوت والأزواج والأبناء، بل وضعت أجسادهن أيضاً في قلب خطر دائم، حيث يصبح الخوف رفيق الطريق في رحلة النزوح، وفي المخيمات، وفي المدن المدمرة.

كثير من النساء أصبحن المعيلات الوحيدات لأسرهن بعد أن اختفى الرجال في الموت أو القتال أو السجون، يواجهن الفقر والجوع وانعدام الحماية في واقع هش وصعب. وهكذا لا تبدو الحرب مجرد معركة بين طرفين مسلحين، بل كارثة اجتماعية عميقة تتسع كل يوم، تتجلى آثارها بوضوح في حياة النساء اللواتي يحملن عبء البقاء وسط انهيار العالم من حولهن، بينما يكبر جيل كامل من الأطفال في ظل الخوف وفقدان الاستقرار.

(2)

ما يجري في السودان يكشف بوضوح الفجوة الكبيرة بين ما تقوله القوانين الدولية وما يحدث فعلياً على الأرض. فالقانون الدولي الإنساني يتحدث كثيراً عن حماية المدنيين، ويولي اهتماماً خاصاً بالنساء والأطفال في أوقات الحرب والنزاعات المسلحة، لكن الواقع يظهر أن هذه القواعد غالباً ما تبقى حبراً على ورق عندما تنهار مؤسسات الدولة وتضعف آليات المحاسبة والمساءلة.

في مثل هذه الظروف تصبح الانتهاكات أمراً متكرراً، لأن مرتكبيها يدركون أن احتمال مساءلتهم ضعيف أو شبه معدوم. ومع غياب الإرادة الحقيقية لتطبيق هذه القوانين، يتحول النظام القانوني إلى إطار أخلاقي ومعياري أكثر منه أداة ردع حقيقية وفعالة. وهنا تظهر مشكلة أعمق تتعلق بقدرة النظام الدولي نفسه على حماية الإنسان في لحظات الانهيار الكبرى، عندما تتقاطع المصالح السياسية للدول مع المأساة الإنسانية على الأرض.

هذه الفجوة بين النص القانوني والواقع الميداني تجعل النساء في مناطق النزاع يواجهن أشكالاً مركبة من العنف والحرمان، من دون أن يشعرن بأن هناك نظاماً محلياً أو دولياً قادراً على حمايتهن فعلياً. ولذلك لا يعود الحديث عن القوانين وحدها كافياً. فمن الضروري التفكير في كيفية تحويل هذه القواعد إلى ضمانات حقيقية وآليات عملية قادرة على حماية النساء خاصة، والمدنيين عامة، في أوقات الحرب والأزمات.

(3)

قد تبدو الحرب لحظة انهيار كاملة لكل شيء، لكنها في الوقت نفسه تفتح أحياناً مساحة للتفكير النقدي وإعادة النظر في كثير من الأفكار التي كانت تبدو مستقرة وثابتة. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الخطاب النسوي في السودان. فالسنوات الأخيرة أظهرت أن كثيراً من المفاهيم

المستخدمة في تحليل قضايا النساء تحتاج إلى مراجعة جادة، خاصة عندما يتم نقلها من سياقات مختلفة دون مراعاة للواقع الاجتماعي والسياسي المحلي.

ومع تعقّد الأزمات وتداخلها، لم يعد ممكناً الحديث عن قضايا النساء بمعزل عن الاقتصاد أو السياسة أو مسألة التحرر الوطني والعدالة الاجتماعية. لهذا تبدو الحاجة ملحة اليوم إلى تطوير خطاب نسوي أكثر ارتباطاً بالواقع، خطاب ينطلق من التجارب الفعلية للنساء في الحياة اليومية، خصوصاً في ظروف الحرب والنزوح والفقر. فالمسألة لم تعد مجرد المطالبة بزيادة عدد النساء في مواقع القرار، على أهميتها، بل تتعلق أيضاً بالاستماع إلى قصص النساء العاديات، وفهم تجاربهن الحقيقية، وتحويل هذه التجارب إلى مصدر مهم للمعرفة وإعادة التفكير في المفاهيم السائدة.

وفي هذا الإطار، تقدم تجربة النساء السودانيات مثالاً مهماً على كيفية إعادة تعريف القوة والمقاومة خارج الأطر التقليدية. فالكثير من أشكال الصمود التي تظهر في الحياة اليومية لا تدخل عادة في التعريفات السياسية أو الأكاديمية للقوة، لكنها في الواقع تمثل شكلاً عميقاً من أشكال المقاومة للحرب والانهيار.

وقد بدأت كثير من النقاشات سابقاً حول العدالة والمساواة بين الجنسين داخل ورش عمل أو لقاءات محدودة، ثم تطورت لاحقاً إلى مساءلة مفاهيم واسعة الانتشار تتعلق بالقضايا النسوية بأبعادها الفلسفية والاجتماعية والسياسية. وفي سياق الحرب تصبح هذه المفاهيم أكثر تعقيداً، لأن تحقيقها يواجه تحديات كبيرة مرتبطة بالفقر وانعدام الأمن وتفكك البنى الاجتماعية. ومن هنا ظهر فهم أوسع لفكرة العدالة، على سبيل المثال بحيث لا تقتصر على المحاسبة القانونية فقط، وإنما تشمل أيضاً العدالة الاقتصادية والاجتماعية، والكرامة اليومية للنساء اللواتي يعشن تحت ضغط الفقر والنزوح والعنف.

وبالتالي فإن إعادة إنتاج المفاهيم والمعرفة أصبحت شكلاً من أشكال صمود النساء. فتوثيق التجارب، وإماطة اللثام عن عشرات الروايات للناجيات من جحيم الحرب، وحفظ الذاكرة الجماعية في مواجهة محاولات التضليل أو النسيان، ومنح النساء مساحة لرواية قصصهن بأنفسهن بدلاً من أن يتحدث الآخرون نيابة عنهن، كلها خطوات مهمة تتسع يوماً بعد يوم.

(4)

تعكس تجارب متعددة جوانب مختلفة من العمل النسوي في إطاري المعرفة والممارسة. فلم يقتصر العمل على تقديم الدعم المباشر للنساء في الميدان، بل تطور أيضاً إلى بناء معرفة تستند إلى التجارب الحقيقية للنساء في مناطق النزاع. فخلال العمل الميداني تراكمت لدى النساء المتطوعات خبرات واسعة حول واقع النساء في الحرب؛ قصص النزوح، وأساليب البقاء، وأشكال التضامن التي تنشأ بين النساء في أصعب الظروف.

ومع مرور الوقت ظهرت الحاجة إلى توثيق هذه التجارب وتحويلها إلى مادة بحثية يمكن أن تسهم في فهم أعمق لما يحدث. وفي هذا المضمار تجسد منظمات نسوية أدواراً نوعية ومهمة في العمل المدني. وعلى سبيل المثال لا الحصر تعمل منظمة متعاونات على تقديم العون القانوني، والمساهمة في الإصلاح التشريعي، إضافة إلى التثقيف المدني حول حقوق النساء. وتعمل منظمة المبادرات من خلال عيادات متنقلة للكشف المبكر عن سرطان الثدي، كما تقدم دعماً مهماً لصمود النساء النازحات في ظروف صعبة. أما منظمة الحارسات فإلى جانب الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية التي تقدمها، تتصدى أيضاً لتحدٍ كبير يتمثل في التشبيك حول الأجندة النسوية والعمل في مجال المناصرة والدفاع عن حقوق النساء. ومع انضمام باحثات متخصصات إلى هذا العمل المدني، بدأ تطوير أساليب جديدة خاصة في مجال رصد الانتهاكات بالتركيز على جمع الشهادات وتوثيقها وتحليلها من منظور نسوي يضع تجارب النساء في مركز قضايا العدالة والانصاف.

(5)

ظهرت النساء في مناطق النزوح كفاعلات اقتصادياً واجتماعياً بطرق متعددة ومتنوعة. فمع فقدان كثير من الأسر لمصادر دخلها بسبب الحرب، اضطرت النساء إلى البحث عن وسائل جديدة لتأمين احتياجات أسرهن اليومية. وقد أدى ذلك إلى ظهور عدد كبير من المشاريع الصغيرة والمبادرات الفردية والجماعية التي تقودها النساء. بعض هذه المشاريع يقوم على إنتاج الطعام المنزلي أو الحرف اليدوية، وبعضها يعتمد على التجارة البسيطة في الأسواق المحلية.

هذه المبادرات، إضافة إلى أنها تؤمّن دخلاً اقتصادياً ولو محدوداً، تمثل أيضاً تحولاً مهماً في الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة والمجتمع. فالكثير من النساء وجدن أنفسهن يتحملن مسؤوليات لم يكنّ يقمن بها من قبل، ونجحن رغم ذلك في بناء مساحات من الاستقلال النسبي والاعتماد على الذات.

كما ظهرت شبكات تضامن نسائية تقود مبادرات تطوعية لتوفير الغذاء والدواء والدعم النفسي للأسر المتضررة من الحرب. وفي كثير من الأحيان تكون هذه المبادرات هي المصدر الوحيد للمساعدة في المناطق التي غابت عنها مؤسسات الدولة أو ضعفت فيها الخدمات الأساسية. ورغم أن هذه المبادرات تواجه تحديات كبيرة مثل نقص التمويل، وارتفاع تكاليف المعيشة، وانعدام الأمن والاستقرار، إلا أنها كشفت في الوقت نفسه عن قدرة النساء على تحويل الأزمات إلى فرص لإعادة بناء الحياة بطرق جديدة.

وعلى منصات التواصل الاجتماعي يمكن رؤية جانب مختلف من قصة الحرب في السودان. فهناك شابات يعرضن مشاريعهن الصغيرة، أو يشاركن قصص نجاح بسيطة، أو يقدمن منتجات محلية صنعنها بأنفسهن. قد تبدو هذه المشاهد بسيطة في ظاهرها، لكنها تحمل دلالة عميقة. فهي تعكس رغبة قوية في الاستمرار وعدم الاستسلام للظروف القاسية. كما تظهر كيف يمكن للتكنولوجيا ووسائل التواصل أن تصبح أداة اقتصادية ومعرفية تساعد النساء على بناء حضور مستقل.

(6)

تُعد حرب السودان، إلى حد كبير، حرب السرديات والمعلومات بامتياز. فقد أصبح الإعلام ساحة مهمة للصراع على تفسير ما يحدث، وعلى تشكيل الرأي العام المحلي والدولي. وفي هذا المجال برزت نساء سودانيات كثيرات كصحافيات وناشطات وصانعات محتوى على منصات التواصل الاجتماعي. وقد لعبن دوراً مهماً في توثيق الانتهاكات ونقل قصص الناس في مناطق النزاع إلى العالم. لكن هذا الحضور لا يخلو من المخاطر. إذ تتعرض النساء في الإعلام لحملات تشويه، وخطاب كراهية، وضغوط أمنية ونفسية متزايدة.

كما أن بعض وسائل الإعلام التقليدية ما زالت تميل إلى تقديم النساء إما كضحايا فقط أو كرموز رمزية، متجاهلة أدوارهن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعددة. صحيح أن الإعلام الرقمي وفر مساحات أوسع للنساء للتعبير عن أنفسهن ونقل تجاربهن مباشرة إلى الجمهور، لكنه كشف أيضاً عن مشكلة العنف الرقمي، حيث تتعرض كثير من النساء للهجوم والتشهير عبر الإنترنت. لذلك فإن تعزيز حضور النساء في الإعلام يتطلب توفير بيئات عمل أكثر أماناً، إضافة إلى دعم تقني ومهني يساعدهن على الاستمرار في أداء دورهن في إنتاج المعرفة العامة وتوثيق الواقع.

(7)

عند النظر إلى تجارب العمل النسوي في مناطق النزاع، تظهر مجموعة من الأفكار التي يمكن أن تساعد في تطوير هذا العمل مستقبلاً. من بين هذه الأفكار أهمية توجيه التمويل الدولي نحو دعم الجماعات النسوية المحلية، لأنها غالباً الأقرب إلى فهم احتياجات النساء في الميدان والأكثر قدرة على الاستجابة السريعة لها. كما أن توفير بنية تحتية تكنولوجية بسيطة، مثل وسائل الاتصال والطاقة الشمسية، يمكن أن يساعد كثيراً في استمرار العمل المجتمعي في الظروف الصعبة. ومن المهم أيضاً ألا يتركز بناء الحركات النسوية في المناطق الآمنة فقط، بل أن يشمل كذلك المناطق الأكثر تضرراً من الحرب.

ومن القضايا المهمة أيضاً تطوير آليات فعالة لحماية النساء في حالات النزوح واللجوء، لأن أوقات الأزمات غالباً ما تشهد زيادة في أشكال الاستغلال والعنف. ويصبح التضامن بين الحركات النسوية أمراً ضرورياً، بعيداً عن الاستقطابات السياسية أو الفكرية التي قد تضعف العمل المشترك. أما على المستوى الأكاديمي، فإن توثيق تجارب النساء السودانيات في زمن الحرب يمثل مساهمة معرفية مهمة، ليس فقط لفهم ما جرى، بل أيضاً لبناء ذاكرة جماعية تساعد المجتمع على التعافي مستقبلاً. فعندما تشارك النساء في الاقتصاد، والإعلام، والعمل المجتمعي، وإنتاج المعرفة، فإنهن يسهمن في بناء الأسس التي يمكن أن تقوم عليها المجتمعات بعد انتهاء الحروب. عطفاً على دعم النساء وتمكينهن من التعبير عن تجاربهن ومعارفهن واجباً أخلاقياً، وشرطاً أساسياً لأي عملية تعافٍ حقيقية. فالمجتمعات التي تعطي مساحة أكبر لخبرات النساء وتستفيد منها تكون أكثر قدرة على إعادة بناء نفسها، وعلى التطلع إلى مستقبل أكثر استقراراً وعدلاً وإنسانية.

الخرطوم..
رمضان تحت وطأة الجوع

ملخص

يرصد التقرير معاناة سكان الخرطوم مع اقتراب شهر رمضان في ظل أزمة اقتصادية وإنسانية خانقة خلفتها الحرب المستمرة منذ ثلاث سنوات. وتظهر قصة الأرملة ابتسام عبد الله، التي تعيل سبعة أطفال، واقع آلاف الأسر التي فقدت مصادر دخلها وأصبحت عاجزة عن توفير الطعام، قبل أن تتلقى مساعدة طارئة من متطوعين عبر سلة غذائية.

رغم عودة بعض السكان تدريجيًا إلى أحيائهم في الخرطوم وبحري وأم درمان مع تراجع المعارك، فإن الحياة لا تزال قاسية بسبب الدمار الواسع وندرة فرص العمل وارتفاع الأسعار. وأصبحت العودة إلى المنازل تعني مواجهة معركة يومية جديدة لتأمين الغذاء والاحتياجات الأساسية.

وتفاقمت الأزمة مع توقف نحو 40% من "التكايا" الخيرية التي كانت توفر وجبات مجانية لآلاف الفقراء، بسبب نقص التمويل والقيود الأمنية وصعوبات الإمداد. ومع تراجع هذه المبادرات، تجد كثير من الأسر نفسها مهددة بالجوع في ظل مساعدات محدودة لا تغطي حجم الاحتياج.

تأتي هذه الأوضاع ضمن أزمة إنسانية أوسع في السودان، حيث تشير التقديرات إلى أن نحو 33.7 مليون شخص سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية خلال عام 2026، بينما يعاني أكثر من 21 مليونًا من انعدام الأمن الغذائي. ومع انهيار العملة وارتفاع التضخم وتدمير الاقتصاد بفعل الحرب، أصبح الجوع واقعًا يوميًا لكثير من سكان الخرطوم.

قبل أيام قليلة من حلول شهر رمضان، كانت ابتسام عبد الله تقف في مطبخها الصغير الخالي تقريبًا من الطعام، تحاول التفكير في كيفية إطعام أطفالها السبعة. لم يكن لديها جواب. فالحرب التي اجتاحت السودان منذ ثلاثة أعوام لم تترك لها مصدر دخل، بينما ارتفعت أسعار الغذاء إلى مستويات تفوق قدرة معظم الأسر على الاحتمال.

تقول ابتسام (45 عامًا)، وهي أرملة تعيش في منطقة التلال بمحلية شرق النيل: «لم يتبقَّ في المنزل شيء نأكله. كنت أفكر في اليوم التالي فقط، كيف سأطعم أطفالي؟»

لكن طرقًا مفاجئًا على باب منزلها غيّر المشهد. مجموعة من المتطوعين وصلوا حاملين سلة غذائية ضمن مبادرة لدعم الأسر الأكثر تضررًا قبل رمضان.

وتضيف ابتسام في حديثها لـ«أفق جديد»: «تفاجأت بهم أمام الباب. لم أطلب المساعدة من أحد، لكنهم جاءوا في الوقت الذي كنا فيه بأمس الحاجة إليها».

هذه القصة ليست استثناءً في العاصمة السودانية، بل تعكس واقع آلاف الأسر التي عادت إلى منازلها في مدن الخرطوم وبحري وأم درمان بعد شهور أو سنوات من النزوح، لتجد نفسها أمام أزمة معيشية خانقة.

عودة إلى الخرطوم... بلا مقومات للحياة

مع تراجع حدة المعارك في أجزاء من العاصمة، بدأ بعض السكان بالعودة تدريجيًا إلى أحيائهم. لكن العودة لم تعنِ استعادة الحياة الطبيعية. المنازل المتضررة، والأسواق الشحيحة، وانعدام فرص العمل، وارتفاع الأسعار بصورة غير مسبوقة، كلها عوامل جعلت الحياة اليومية معركة جديدة من أجل البقاء.

وتقول ابتسام إن المساعدة التي تلقتها وفرت لها بعض الطمأنينة في بداية الشهر الفضيل: «الحمد لله، السلة الغذائية تكفينا فترة من رمضان. منذ وفاة زوجي، أصبحت المسؤولة الوحيدة عن الأسرة». غير أن مثل هذه المبادرات لا تصل إلى الجميع.

توقف التكايا... شريان الفقراء ينقطع

خلال العامين الماضيين، تحولت «التكايا» – وهي مطابخ خيرية تقدم وجبات مجانية – إلى أحد أهم مصادر الغذاء لآلاف الأسر في الخرطوم. لكن هذا الشريان الإنساني بدأ يضعف.

تشير تقارير محلية إلى توقف نحو 40% من التكايا في ولاية الخرطوم، خاصة في مناطق شرق النيل وأم بدة وجنوب الحزام.

ويعود ذلك إلى عدة أسباب، أبرزها القيود الأمنية، ونقص التمويل، ونفاد المواد الغذائية، إضافة إلى صعوبات النقل والإمداد.

ومع توقف هذه المطابخ، تجد آلاف الأسر نفسها أمام خيارين قاسيين: الجوع أو انتظار مساعدات قد لا تصل.

تحذيرات دولية من كارثة غذائية

الأزمة التي يعيشها سكان الخرطوم ليست سوى جزء من صورة أكبر. ففي الخامس من فبراير الماضي، أطلقت مبادرة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي تحذيرًا عاجلًا من تفاقم كارثي لأزمة الغذاء وسوء التغذية في السودان. وبحسب التقديرات الدولية، من المتوقع أن يحتاج 33.7 مليون شخص – أي نحو ثلثي سكان البلاد – إلى مساعدات إنسانية خلال عام 2026.

وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن الحرب أدت إلى نزوح 9.6 مليون شخص داخل البلاد، بينما يواجه أكثر من 21 مليون شخص مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي.

كما يُتوقع أن ترتفع حالات سوء التغذية الحاد إلى 4.2 مليون حالة خلال العام الجاري، مع وجود 20 منطقة إضافية في دارفور وكردفان مهددة فعليًا بالمجاعة.

مبادرات محلية تحاول سد الفجوة

رغم ضخامة الأزمة، تحاول بعض المبادرات الطوعية سد جزء من الفجوة.

أحد مديري المنظمات الخيرية في الخرطوم يقول إن العمل الإنساني أصبح أكثر صعوبة منذ اندلاع الحرب، لكن الحاجة دفعت المتطوعين إلى الإستمرار. ويقول لـ«أفق جديد»: «سعدنا بأن نقدم شيئًا بسيطًا للمواطن الذي عاش ثلاث سنوات من الحرب، فقد خلالها الأرواح والممتلكات وحتى الشعور بالأمان».

وأضاف أن المنظمة بدأت نشاطها عام 2021 بتوزيع السلال الغذائية في أرياف أم درمان، لكنها واجهت صعوبات كبيرة بعد اندلاع الحرب. وتابع: «غادر معظم أعضاء المنظمة البلاد بسبب الظروف الأمنية، لكن مع عودة بعض الاستقرار وبدء عودة السكان، استأنفنا نشاطنا بدعم من متبرعين وأهل خير».

ووفقًا له، استهدفت الحملة الأخيرة نحو 500

«بين بيوت مهدمة وأسواق خاوية... يخوض السكان معركة يومية من أجل الطعام.»

«حين تتوقف التكايا، يواجه الفقراء سؤالاً قاسيًا: من أين تأتي الوجبة التالية؟»

أسرة، مع التركيز على الأرامل والأسر الأشد فقرًا. وتضم سلة رمضان التي توزعها المنظمة مواد أساسية مثل: السكر، الشاي، الدقيق، الزيت، البلح، الأرز، العدس، البصل، الصلصة والكركدي. ورغم أن هذه المساعدات تظل محدودة مقارنة بحجم الاحتياج، فإنها تمنح الأسر الأكثر ضعفًا فرصة لتجاوز الأسابيع الأولى من الشهر الفضيل.

اقتصاد منهك وأسواق راكدة

لكن جذور الأزمة أعمق من مجرد نقص المساعدات. يقول الخبير الاقتصادي أحمد عبد المطلب إن الحرب دمرت بنية الاقتصاد السوداني، وأدت إلى فقدان ملايين الأشخاص مصادر دخلهم. ويضيف: «المفارقة أن أسعار السلع ترتفع مع اقتراب رمضان بدل أن تنخفض، رغم الظروف الصعبة التي يعيشها الناس».

ويرى عبد المطلب في حديثه لـ«أفق جديد»، أن بعض التجار استغلوا الأزمة لرفع الأسعار، بينما يعاني معظم المواطنين من البطالة وفقدان المدخرات.

ويقول: «حتى التجار أنفسهم يشكون من ركود الأسواق، لأن القدرة الشرائية للمواطنين تراجعت بشكل كبير».

تضخم مرتفع وعملة منهارة

ورغم إعلان الجهاز المركزي للإحصاء تراجع معدل التضخم السنوي إلى 60.26% في يناير 2026، فإن هذا الانخفاض لم ينعكس على حياة المواطنين. الأسعار لا تزال مرتفعة، بينما تواصل العملة المحلية تراجعها الحاد.

قبل اندلاع الحرب كان الدولار يعادل نحو 570 جنيهًا سودانيًا، أما اليوم فقد تجاوز 3500 جنيه في السوق الموازية.

هذا الانهيار أدى إلى ارتفاع تكلفة السلع الأساسية والنقل والوقود، ما ضاعف الضغوط المعيشية على الأسر

حرب مستمرة وأزمة إنسانية متفاقمة.

ومنذ أبريل 2023، يخوض الجيش السوداني وقوات الدعم السريع حربًا دامية على خلفية خلافات حول دمج القوات في المؤسسة العسكرية.

الحرب التي دخلت عامها الثالث خلفت واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، مع مقتل عشرات الآلاف ونزوح نحو 13 مليون شخص داخل السودان وخارجه. وفي أحياء كثيرة من الخرطوم، أصبح الجوع جزءًا من الحياة اليومية.

للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات..

تفاؤل بوصول لقاحات إلى جنوب كردفان

ملخص

وصلت شحنة لقاحات إلى ولاية جنوب كردفان عبر منظمة «أنقذوا الأطفال» للمرة الأولى منذ نحو ثلاث سنوات، ، في خطوة تعيد الأمل لاستئناف برامج تحصين الأطفال بعد انقطاع طويل بسبب الحصار والنزاع. وجاءت هذه الخطوة عقب فك الحصار عن مدينتي كادقلي والدلنج، ما سمح بوصول الإمدادات الطبية الأساسية.

تضمنت الشحنة نحو 18 طنًا متريًا من اللقاحات تشمل 11 نوعًا أساسيًا، منها لقاحات السل وشلل الأطفال والحصبة والحمى الصفراء واللقاح الخماسي. ومن المتوقع أن تسهم هذه الإمدادات في تطعيم أكثر من 24،500 طفل، إضافة إلى نحو 6،000 امرأة بلقاح التيتانوس خلال العام الجاري.

عانت مناطق جنوب كردفان خلال فترة الحصار أوضاعًا إنسانية قاسية، حيث اضطر السكان للاعتماد على الأعشاب والأدوية البلدية في ظل غياب الخدمات الصحية، ما أدى إلى وفيات بين الأطفال والنساء وانتشار أمراض يمكن الوقاية منها، إلى جانب تفاقم الجوع وسوء التغذية.

ورغم وصول اللقاحات وبدء تحسن محدود في الأوضاع الصحية، تحذر المنظمات الإنسانية من أن الوضع لا يزال هشًا بسبب استمرار الحرب وتعطل طرق الإمداد، مؤكدة أن استدامة هذه المكاسب تتطلب وقف القتال وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن.

وصلت إلى جنوب كردفان شاحنتان تحملان نحو 18 طنًا متريًا من اللقاحات، وهي أول شحنة تصل الولاية منذ قرابة 3 سنوات.

أفق جديد

للمرة الأولى منذ نحو ثلاثة أعوام، وصلت شحنة لقاحات إلى ولاية جنوب كردفان، تمهيدًا لاستئناف خدمات تحصين الأطفال، بعد فترة طويلة اضطر خلالها السكان للاعتماد على الأعشاب وأوراق الأشجار والأدوية البلدية في ظل انقطاع الإمدادات الطبية.

وكان الجيش السوداني قد أعلن في 3 فبراير الماضي إنهاء الحصار الذي فرضه تحالف يضم قوات الدعم السريع والحركة الشعبية – شمال على مدينة الدلنج، وذلك عقب عملية عسكرية تمكن خلالها من فك الحصار عن مدينة كادقلي.

وقالت منظمة «أنقذوا الأطفال» في بيان إنها تمكنت من إيصال أول شحنة لقاحات إلى جنوب كردفان منذ ما يقارب ثلاث سنوات، بهدف استعادة خدمات التحصين المنقذة للحياة للأطفال والمجتمعات التي حُرمت من الإمدادات الأساسية بسبب النزاع والحصار.

وقال المواطن الموان عيسى عبد الرحمن، في حديثه لـ«أفق جديد»: إن الرجال والنساء والأطفال كانوا يموتون داخل الكراكير نتيجة لدغات الثعابين والعقارب في ظل غياب الأمصال بالمستشفيات والمراكز الصحية، مشيرًا إلى أن وصول اللقاحات يمثل بارقة أمل لإنهاء جانب من المعاناة اليومية.

وأضاف أن الأطفال كانوا يتعرضون للسقوط من الأشجار أثناء صعودهم لجمع أوراق التبلدي لسد رمق الجوع، كما تكررت حالات الوفاة أثناء الولادة، في وقت يموت فيه الأطفال حديثو الولادة بشكل شبه يومي بسبب غياب الرعاية الصحية.

وأوضحت المنظمة أن شاحنتين محملتين بنحو 18 طنًا متريًا من اللقاحات وصلتا إلى مدينة كادقلي خلال عطلة نهاية الأسبوع، وتضمان 11 لقاحًا أساسيًا ضمن برنامج التحصين الروتيني.

وشملت الشحنة لقاحات السل وشلل الأطفال الفموي، إضافة إلى اللقاح الخماسي الذي يوفر الحماية من خمسة أمراض طفولية خطيرة، بينها الدفتيريا والتيتانوس والتهاب الكبد.

كما تضمنت اللقاحات جرعات للحماية من فيروس الروتا، والمكورات الرئوية، والحصبة، والمكورات السحائية، إلى جانب لقاح شلل الأطفال المعطل ولقاح الحمى الصفراء.

وعاشت مدينة كادقلي أوضاعًا إنسانية قاسية خلال فترة الحصار، حيث اضطر السكان للوقوف في طوابير طويلة للحصول على كميات محدودة من الذرة بسبب شح المعروض، قبل أن تبدأ الأسواق في التعافي تدريجيًا بعد فك الحصار.

وأشار البيان إلى أن عدم وصول أي لقاحات إلى ولاية جنوب كردفان منذ يوليو 2023، بسبب الحصار، ترك آلاف الأطفال دون حماية من أمراض يمكن الوقاية منها، في وقت كان فيه سوء التغذية والنزوح يزيدان من هشاشتهم الصحية.

وأكد أن وصول الشحنة يمثل خطوة مهمة نحو استقرار الخدمات الصحية في الولاية، حيث ستدعم برامج التحصين في خمس محليات تشمل كادقلي، والريف الشرقي، والدلنج، وهبيلا، والقوز.

ووفقًا للمنظمة، فإن اللقاحات تكفي لتطعيم أكثر من 24،500 طفل بالتطعيمات الروتينية خلال هذا العام، إلى جانب تطعيم نحو 6،000 امرأة بلقاح التيتانوس.

من جانبها، قالت المواطنة حليمة الصديق إن مناطق جنوب كردفان عاشت أيامًا قاسية خلال فترة الحصار الطويلة، ما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية ووقوع وفيات بين النساء والأطفال بسبب الجوع والمرض.

وأضافت، في حديثها لـ«أفق جديد»، أن مدنًا وقرى عديدة مثل الحمادي والدبيبيات والسنجكاية والفرشاية والكرقل ومناطق كيقا وكرتالا وكادقلي والدلنج عكست حجم المأساة التي عاشها السكان بكل تفاصيلها المؤلمة.

وكانت قوات الدعم السريع قد قطعت في أبريل 2025 الطريق الرئيسي الذي يمد ولاية جنوب كردفان بالسلع والمواد الغذائية عبر سوق النعام على الحدود مع دولة جنوب السودان، وذلك بعد سيطرتها على ملتقى أم عدارة الاستراتيجي شرق ولاية غرب كردفان.

وفي يوليو من العام نفسه، ضيقت القوات الخناق أكثر بعد سيطرتها على منطقة الدشول التي تضم ملتقى طرق يربط مدينة الدلنج بولاية غرب

الكميات تكفي لتطعيم أكثر من 24,500 طفل خلال العام الجاري، إضافة إلى 6,000 امرأة بلقاح التيتانوس.

تضم الشحنة 11 لقاحًا أساسيًا ضمن برنامج التحصين الروتيني للأطفال.

ستُستخدم اللقاحات لدعم برامج التحصين في 5 محليات: كادقلي، الريف الشرقي، الدلنج، هبيلا، والقوز.

كردفان.

أما الطريق الإسفلتي الرئيسي الذي يربط مدينتي الدلنج وكادقلي بمدينة الأبيض في ولاية شمال كردفان، فقد قُيدت الحركة عبره عقب المعارك العنيفة التي دارت بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في منطقتي الدبيبات والحمادي خلال أبريل ومايو الماضيين، حيث مُنعت شاحنات البضائع من العبور إلى جنوب كردفان.

وصنفت الأمم المتحدة إقليم كردفان، الذي يضم ولايات شمال وغرب وجنوب كردفان، منطقة نشطة عسكريًا، في ظل الحشود العسكرية المستمرة بين الجيش وقوات الدعم السريع، بما في ذلك استخدام الطائرات المسيرة.

وتعمل منظمة «أنقذوا الأطفال» بالشراكة مع وزارة الصحة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، وبدعم من التحالف العالمي للقاحات والتحصين، على دعم خدمات التحصين في 38 مرفقًا صحيًا ثابتًا و52 موقعًا ميدانيًا، إضافة إلى ست فرق صحية متنقلة في جنوب كردفان.

وقال مدير الصحة والتغذية في منظمة «أنقذوا الأطفال»، بشير كمال الدين، إن الشحنة التي وصلت إلى كادقلي تمثل اختراقًا مهمًا لصالح آلاف الأطفال والأمهات الذين تحملوا شهورًا طويلة دون وصول موثوق إلى الغذاء والخدمات الصحية الأساسية.

وشدد على أن اللقاحات تعد من أبسط وأكثر الوسائل فعالية في الوقاية من وفيات الأطفال.

وأضاف: «رغم تحسن إمكانية الوصول حاليًا، فإن الوضع لا يزال هشًا للغاية. ومن دون سلام مستدام وضمان وصول إنساني آمن، قد تتبدد هذه المكاسب سريعًا».

وأدى النزاع المستمر منذ نحو 35 شهرًا إلى انخفاض معدلات التطعيم في البلاد إلى أدنى مستوياتها منذ أربعة عقود، نتيجة تدمير البنية التحتية الصحية وتعطل سلاسل الإمداد وتدهور الأوضاع الأمنية.

وفي ظل تصاعد الأزمة الإنسانية، أطلق ناشطون خلال الأشهر الماضية حملة واسعة لتسليط الضوء على أزمة الجوع التي يعيشها سكان جنوب كردفان، والضغط على الجهات الإنسانية للتدخل العاجل وإنقاذ المدنيين في الولاية.

وخلال الفترة الماضية حاول برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة إيصال مساعدات إنسانية إلى الولاية، إلا أن تلك المحاولات لم تنجح بعد مصادرة القافلة الإغاثية التي كانت متجهة إلى المنطقة، ما جعل الوصول الإنساني إلى جنوب كردفان شبه مستحيل.

وتتصاعد في الوقت نفسه دعوات أممية ودولية لوقف الحرب في السودان، تفاديًا لانزلاق البلاد نحو كارثة إنسانية أوسع، في ظل تزايد خطر المجاعة ونقص الغذاء نتيجة استمرار القتال.

متى نخلغ قميص عامر

نمارق الجاك

ملخص

تنتقد الكاتبة فشل النخب السياسية في بناء دولة طبيعية في السودان تقوم على العطاء المتبادل بين الدولة والمجتمع، مشيراً إلى أن الصراعات الداخلية وتدخلات بعض الدول، إضافة إلى تقاعس المجتمعين الدولي والعربي، دفعت البلاد إلى حافة الانهيار، بينما يدفع الشباب الثمن قتلاً واعتقالاً ولجوءاً وفقراً.

ترى أن السودانيين ظلوا يعلّقون إخفاقاتهم على أخطاء الماضي مثل الاستعمار أو خيانة النخب، بينما شاركت بعض المليشيات المسلحة في تعميق المأساة دون إدراك لحقيقة الصراع الخالي من القواعد والقيم.

توضح الكاتبة أن جدل الشرعية والدولة العميقة والعملاء والمرتزقة أدى إلى تدهور الدولة، بينما تحولت الحرب إلى مأساة إنسانية واسعة شملت قتل المدنيين واغتصاب النساء وتجنيد الأطفال وتدمير البنية التحتية في الخرطوم.

تخلص إلى ضرورة التخلص من عقلية تبرير الفشل و»قميص عامر»، وبناء دولة جديدة تقوم على الاعتراف بالتنوع والعدالة في توزيع الفرص والمصالحة الوطنية، رغم تعقيد المشهد الإقليمي والدولي وتعدد الأطراف المتصارعة على السودان.

فشل زريع في خلق دولة طبيعية تعطي وتأخذ لكن الأخيرة ظلت السمة الغالبة على مدى العقود الماضية، زجت سياسات لاحتراب وتقاعس المجتمع الدولي والعربي وتتماهي بعض الدول الأفريقية إلى أحدى طرفي النزاع، أصبحنا على الهاويه أهدر دم شباب عزل بعضهم في المعتقلات وآخر قتيل وجريح ومنهم من يتململ في مخيمات اللاجئين وآخرين من دوام إلى دوام علّه يستطيع أن يوفر كسره الخبز لمن يعول.

لقد علقنا فشلنا على أخطاء الماضي من امبريالية والبرجوازية الوطنية والمثقفين الخونه، خيانه العارف أشد من الجاهل، ولكن بعض أبناء الوطن من المليشيات المسلحة لو كانوا يدركون حقيقية اللعبه معدومة القواعد والقيم لم «شالو يدهم طبزو بيها عيونهم».

معضلة الشرعية، الدولة العميقة، العملاء والمرتزقة بين تلك المزاعم والسرديات انحدرت الدولة إلى الدرك، وألقى على عاتق الشباب أعباء الزود عن الأرض والعرض في حرب وحشية قتلت الشيوخ واغتصبت النساء وجند الأطفال، غضبت السماء بكت طفى ماءها حريق أبراج الاتصالات حينما تشاطر الجيش والدعم السريع الخرطوم في شهور الحرب الأولى.

ألم نرى بأن الوقت مناسب في ان نتخلص من قميص عامر وشماعه النخبة وتقاعس المؤسسات الدولية عن حماية المدنيين وذلك على لسان أنطونيو غوتيرش الأمين العام للأمم المتحدة، «لقد تقاعسنا عن حمايه المدنيين في السودان» قاصدين تقاعسوا تركنا في حقل ممتلئ بالالغام عقوبات على قيادة الجيش وجنرالات دعوة استنفار «شباب وحريم» المشهد معقد فيما كثرت الفواعل طهران تبحث عن منفذ والقاهرة سوف يشيخ اقتصادها لذا مخابراتها تعمل دؤوبه على وفق المحرقه، بالإضافة إلى استراتيجية منطقة القرن الأفريقي لدى القوى المتصارعه، مع غياب الرؤيه حول أمننا الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بالتركيز على الحشد الشعبي مع تهتك منظمات المجتمع المدني القادرة على سد الثغرات والتأسيس المنطقي لدوله متقدمة لديها القيم والرؤيه، تنزع عنها وهم العروبه تحتفي بالتنوع والثراء الجغرافي توزيع الفرص بعدالة، وتدعوا إلى المصالحه والتشافي، لكن الدوله تعاني من مخاض قد تنجب مؤسسات منوط بها التغير وقد تموت وهي خديج لأن الاستعمار عجل من قيام الدوله بالقيم والخصوصيات الوطنية «متين نطلع من قميص عامر».

ماذا تعني الحرب على إيران بالنسبة للوضع الأمني في القرن الأفريقي؟

ملخص

أدت الهجمات الأمريكية-الإسرائيلية على إيران إلى تصعيد إقليمي واسع شمل ضربات متبادلة في الشرق الأوسط وتهديدات للملاحة في مضيق هرمز، ما أثار مخاوف عالمية من تداعيات اقتصادية وأمنية. ويطرح هذا التصعيد تساؤلات حول تأثيره على القرن الأفريقي القريب من مسرح الأحداث.

في جيبوتي، التي تستضيف أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في أفريقيا، يبدو احتمال استهدافها ضعيفًا رغم التوتر. ويرجع ذلك إلى سياسة الحياد النسبي التي اتبعتها تجاه حرب غزة، إضافة إلى وجود قواعد عسكرية لدول عدة مثل الصين وفرنسا واليابان، ما يجعل أي هجوم عليها محفوفًا بمخاطر دولية.

يشكل العامل الحوثي أحد أهم مصادر القلق للمنطقة، إذ يرتبط الحوثيون بعلاقات مع حركة الشباب الصومالية ويتلقون دعمًا من إيران. وقد يؤدي تصاعد الحرب إلى زيادة هجماتهم في البحر الأحمر أو تعطيل الملاحة، ما يهدد أمن التجارة الدولية ودول القرن الأفريقي القريبة من الممرات البحرية.

قد تؤثر الحرب على التوازنات السياسية في المنطقة، بما في ذلك ملف أرض الصومال والتنافس الخليجي في البحر الأحمر، إضافة إلى انعكاساتها المحتملة على السودان والصومال. ورغم أن المنطقة لم تتعرض مباشرة للهجمات حتى الآن، فإن استمرار الحرب قد يعيد تشكيل المعادلات الأمنية في القرن الأفريقي.

بقلم : إبراهيم مختار

أشعلت الهجمات المشتركة الأخيرة التي شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران يوم الجمعة الماضي فتيل التوتر في المنطقة بأسرها. فبعد مقتل المرشد الأعلى الإيراني آية الله خامنئي وعشرات من كبار المسؤولين الأمنيين، شنت إيران سلسلة هجمات استهدفت ليس فقط إسرائيل، بل أيضاً جيرانها العرب الذين يستضيفون قواعد عسكرية أمريكية. وقد استُهدفت الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والسعودية والكويت وعُمان والأردن.

شنّ حزب الله في لبنان، وهو حليف لإيران، هجمات على إسرائيل، ما دفع الأخيرة إلى قصف بيروت ومدن لبنانية أخرى. وجاءت هذه الهجمات في خضم جهود وساطة تقودها عُمان، بينما تحوّل تبرير المسؤولين الأمريكيين للحرب من السعي لتغيير النظام في إيران إلى شنّ هجمات استباقية في حال استهدفت إيران المصالح الأمريكية إذا شنّت إسرائيل هجوماً أحادياً على إيران.

يشعر معظم المراقبين وقادة العالم بالقلق إزاء تأثير الحرب على الاقتصاد والأمن العالميين، بما في ذلك ارتفاع أسعار النفط واحتمال إغلاق مضيق هرمز، الذي يمر عبره خُمس النفط المستهلك عالميًا. وقد انخفضت حركة الملاحة عبر المضيق بنسبة 80% على الأقل. وقد أوقفت قطر بالفعل إنتاج الغاز الطبيعي المسال عقب الهجمات الإيرانية.

إذن، ما الذي يعنيه هذا الوضع المتصاعد بالنسبة لأمن القرن الأفريقي؟

سياسة حياد جيبوتي

رغم أن إيران شنت هجمات على جيرانها العرب لاستضافتهم قواعد عسكرية أمريكية، إلا أنها لم تهاجم جيبوتي بعد، التي تضم قاعدة كامب ليمونير، القاعدة العسكرية الأمريكية الدائمة الوحيدة في أفريقيا، والتي يتواجد فيها نحو 5000 جندي أمريكي. ورغم احتمال شن إيران هجوماً على جيبوتي مع تطور الحرب، إلا أن هذا السيناريو يبدو مستبعداً.

أولًا، اتخذت جيبوتي موقفًا قويًا مؤيدًا للفلسطينيين في أعقاب الحرب الإسرائيلية على غزة منذ عام 2023. فعندما شنّ مسلحو الحوثيين المتمركزون في اليمن هجمات صاروخية استهدفت سفن شحن عابرة للبحر الأحمر ردًا على الحرب الإسرائيلية على غزة،

رفضت جيبوتي طلبًا أمريكيًا بتنفيذ عمليات ضد الجماعة من داخل قاعدتها البحرية في جيبوتي. وفي ذلك الوقت، صرّح رئيس الوزراء الجيبوتي عبد القادر كامل محمد بأنه لا يريد أن «تُجرّ بلاده إلى حرب».

في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، في ذروة هجمات الحوثيين، صرّح محمود يوسف، وزير خارجية جيبوتي آنذاك ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي حالياً، في منتدى بجيبوتي، بأن هجمات الحوثيين في البحر الأحمر كانت مبررة لأنها تدعم الفلسطينيين المضطهدين. وكما لم يهاجم الحوثيون جيبوتي رغم قربها من متناولهم، فمن المرجح أن تمتنع إيران أيضاً عن القيام بذلك.

ثانياً، تستضيف جيبوتي قواعد عسكرية لدول أخرى مثل الصين وفرنسا واليابان وإيطاليا. ونظراً لصغر مساحتها وموقعها الاستراتيجي على مضيق باب المندب، فإن هذه القواعد متقاربة، مما يعني أن أي هجوم إيراني على القاعدة الأمريكية في جيبوتي قد يُعرّض قواعد أجنبية أخرى للخطر.

لقد كانت إيران بمثابة شريان حياة للحوثيين من حيث الأسلحة، كما أن تهديد النظام الإيراني يهدد بقاء الحوثيين أنفسهم.

بالنسبة للصومال، قد يكون لمثل هذه التطورات تأثير على الوجود الإسرائيلي في أراضيها الشمالية، فضلاً عن الحرب ضد حركة الشباب، التي أقامت مؤخراً علاقات قوية مع الحوثيين.

بالنسبة للسودان، يبقى أن نرى كيف سيتطور الصراع، لا سيما مع تحويل دول الخليج - الداعمين الرئيسيين للأطراف المتنازعة في حرب السودان - تركيزها إلى مواجهة الهجمات الإيرانية.

العامل الحوثي

برز الحوثيون كفاعل مسلح غير حكومي ذي أهمية بالغة في المشهد الأمني لمنطقة القرن

الأفريقي. ووفقًا للأمم المتحدة، أقامت الجماعة علاقات مع حركة الشباب الصومالية، تركزت على تبادل المعلومات الاستخباراتية والأسلحة، بما في ذلك تكنولوجيا الطائرات المسيّرة. وبدعم من إيران، نفّذ الحوثيون في الماضي «هجمات تضامنية» دعمًا لإيران والفلسطينيين، شملت عمليات استهدفت سفنًا في البحر الأحمر.

كجزء من محور المقاومة - وهو تحالف عسكري تقوده إيران ويضم جهات فاعلة غير حكومية مثل حزب الله في لبنان، وحماس في غزة، والحوثيين في اليمن، وفصائل عراقية مختلفة - قد يُصعّد الحوثيون هجماتهم ردًا على الضربات الأمريكية الإسرائيلية. وإذا حدث ذلك، فمن المرجح أن يتخذ شكل هجمات صاروخية باتجاه إسرائيل وتعطيل الملاحة في البحر الأحمر.

قد تستهدف الهجمات قواعد أمريكية في الدول المجاورة، على غرار الضربات الإيرانية، لكن هذا يبدو مستبعداً في ظل مفاوضات السلام الجارية مع السعودية. من جهة أخرى، قد تُبقي هذه الجماعة الولايات المتحدة وإسرائيل في حيرة من أمرهما حالياً، على أن تنضم إلى الصراع لاحقاً إذا احتاجت إيران إلى دعم إضافي. من وجهة نظر إيران، فإن فتح جبهة في البحر الأحمر مبكراً يُنذر بتدخل إضافي من القوات البحرية الغربية والخليجية قبل أن تُستنزف موارد إسرائيل والولايات المتحدة في أماكن أخرى.

انفصال أرض الصومال

في 26 ديسمبر/كانون الأول 2025، اعترفت إسرائيل من جانب واحد بانفصال أرض الصومال، المعترف بها دولياً كجزء من الصومال. ويرى المراقبون، من بين أهداف أخرى، أن هذا الاعتراف يعكس رغبة إسرائيل في تحسين وصولها إلى البحر الأحمر، ما يسمح لها باستهداف مواقع الحوثيين في اليمن.

يحث بعض المحافظين في واشنطن الولايات المتحدة على نقل قاعدتها العسكرية من جيبوتي إلى أرض الصومال، مستشهدين بالقيود التي تفرضها جيبوتي على استخدام الولايات المتحدة لقاعدتها لضرب أهداف الحوثيين في اليمن. وحتى الآن، حذر زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي من أن «أي وجود إسرائيلي في أرض الصومال سيُعتبر هدفاً عسكرياً».

مع استمرار الحرب على إيران، يبقى من غير الواضح ما إذا كانت إسرائيل ستُسرّع خططها لإنشاء قاعدة عسكرية في أرض الصومال، وهي خطوة من شأنها انتهاك سيادة الصومال، بهدف ردع تهديد الحوثيين. كما يُثار تساؤل حول ما إذا كان الصدام الأخير بين الولايات المتحدة وإيران سيُشجع الأخيرة على إشراك أرض الصومال بشكل أكثر فاعلية في التعاون الأمني، حتى وإن لم يصل هذا التعاون إلى حد الاعتراف الرسمي.

ينبغي على الصومال مواصلة ممارسة الضغط الدبلوماسي لضمان عدم اكتساب الاعتراف بصوماليلاند مزيداً من الزخم تحت ذريعة مواجهة تهديد الحوثيين.

دور الخليج

شهد القرن الأفريقي في السنوات الأخيرة تنافساً على النفوذ بين دول الشرق الأوسط. وقد تدهورت العلاقات بين السعودية والإمارات مؤخراً بسبب دعم الأخيرة للجماعات الانفصالية والمسلحة غير الحكومية على طول البحر الأحمر، ولا سيما المجلس الانتقالي الجنوبي في اليمن، الذي تعتبره الرياض تهديداً للأمن القومي.

كما رفضت الرياض اعتراف إسرائيل بصوماليلاند وانتقدت علناً دعم أبو ظبي لقوات الدعم السريع شبه العسكرية في السودان، والتي تقاتل الجيش السوداني للسيطرة على الدولة.

في ظلّ وابل الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية التي تستهدف دول الخليج، ثمة شعورٌ بإمكانية أن تُصلح دول الخليج علاقاتها وتوحّد جهودها لمواجهة التهديد الإيراني. إلا أن الخلافات لا تزال قائمة، لا سيما فيما يتعلق بعلاقات الإمارات والبحرين مع إسرائيل، ودور الإمارات المتنامي في دول البحر الأحمر.

لذا، فإنّ التوحّد لمواجهة التهديد الإيراني لن يُترجم بالضرورة إلى تقارب في السياسات بين الرياض وأبو ظبي بشأن تنافسهما في البحر الأحمر. باختصار، في حين أن القرن الأفريقي قد نجا حتى الآن من الضربات الصاروخية، فإنّ شدة الحرب التي تشمل إيران وإسرائيل والولايات المتحدة ومدتها قد تُعيد تشكيل الديناميكيات الأمنية في جميع أنحاء المنطقة. وبالتالي، سواء انجرّ القرن الأفريقي إلى الصراع أم لا، فإنه سيراقب عن كثب كيف تتطور الحرب.

إبراهيم مختار، باحث متخصص في الأمن الإقليمي في القرن الأفريقي

مع اتساع رقعة الحرب..

الطيارون يواجهون المسيرات والصواريخ والتوتر

ملخص

مع اتساع رقعة الصراعات في الشرق الأوسط، تزايدت المخاطر التي يواجهها الطيارون المدنيون نتيجة إطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة بالقرب من مسارات الطيران والمطارات المزدحمة. فقد أدت الحرب الأخيرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران إلى اضطراب حركة الطيران في المنطقة، وتعليق عشرات الرحلات وترك آلاف المسافرين عالقين في المطارات.

يقول طيارون وخبراء في قطاع الطيران إن تراكم الحروب في مناطق عدة مثل أوكرانيا والشرق الأوسط أدى إلى تقلص المجال الجوي المتاح للطيران المدني، ما يزيد الضغط على الطيارين ويضاعف التوتر النفسي لديهم، خصوصاً أنهم غير مدربين على التعامل مع تهديدات عسكرية كالصواريخ والطائرات المسيّرة.

وفي الشرق الأوسط، اعتاد بعض الطيارين على التعامل مع حالات الطوارئ وتغيير المسارات لتجنب المخاطر، لكن تصاعد الهجمات الصاروخية جعل الرحلات أكثر تعقيداً وأقل قابلية للتنبؤ. كما اضطرت بعض الرحلات الدولية إلى العودة أو تغيير وجهتها بسبب المخاوف الأمنية في أجواء المنطقة.

لا يقتصر التهديد على مناطق الحرب، إذ أصبحت الطائرات المسيّرة تشكل خطراً متزايداً حتى في المطارات الأوروبية، حيث يصعب رصدها عبر الرادار وقد تتسبب في إغلاق المطارات أو أضرار خطيرة للطائرات. ويؤكد خبراء أن الخيارات المتاحة للتعامل معها محدودة، ما يترك الطيارين والمطارات في مواجهة خطر يصعب السيطرة عليه.

صراع الشرق الأوسط يفاقم المخاطر على الطيارين والمطارات

لندن/كوبنهاجن/بيروت (رويترز)

- واجه طيارو الخطوط الجوية مخاطر متصاعدة في السنوات القليلة الماضية من جراء تسلل الطائرات المسيرة إلى مسارات الطيران المتقلصة بسبب الصراعات، والآن تجعل الهجمات الأمريكية الإسرائيلية على إيران الأجواء أكثر خطورة.

فقد أدى إندلاع الحرب في الشرق الأوسط إلى إطلاق مئات الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة الهجومية في سماء بعض من أكثر مطارات العالم ازدحاماً. وشمل رد طهران على الولايات المتحدة وحلفائها ضرب مطارات، مما أدى إلى توقف عشرات الرحلات الجوية من دبي إلى أبوظبي. وتمكنت رحلات إنقاذ قليلة من الوصول إلى آلاف الركاب العالقين.

وتحدثت رويترز إلى ثمانية طيارين وأكثر من ستة مصادر داخلية مطلعة في مجال الطيران والأمن قالوا إن تراكم الصراعات- من أوكرانيا إلى أفغانستان وإسرائيل- زاد العبء على الطيارين، مما أجبرهم على التحليق في مجال جوي متقلص والتعامل مع الاستخدام الأوسع نطاقا للطائرات العسكرية المسيرة على مبعدة من مناطق الحروب المشتعلة. وأدى ذلك لزيادة الضغوط على الصحة النفسية للطيارين الذين يحاولون جاهدين الحفاظ على سلامتهم وسلامة ركابهم.

وقالت تانيا هارتر، وهي طيارة ذات خبرة في الشرق الأوسط ورئيسة رابطة قمرة القيادة الأوروبية، لرويترز «نحن لسنا طيارين عسكريين. لم نتدرب على التعامل مع هذا النوع من التهديدات في الجو».

وأضافت أن الأزمة الحالية هي الأحدث في سلسلة من التهديدات الأمنية التي واجهها القطاع على مر السنين، والتي قد تسبب «الخوف والقلق» للطيارين. وقالت إن شركات الطيران لديها الآن برامج لتبادل الدعم بين الطيارين لمساعدتهم، مضيفة أنها لا تريد «مشاركة المجال الجوي مع الصواريخ».

وقال خبراء في القطاع إن أمن المجال الجوي تدهور خلال العامين ونصف العام الماضيين مع تزايد الصراعات، وذلك بسبب مزيج من تزوير إحداثيات نظام تحديد المواقع العالمي لخداع الطائرات بشأن مواقعها، وزيادة أعداد الصواريخ والطائرات المسيرة.

وعادت طائرة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية (إير فرانس) كانت في طريقها لإعادة رعايا فرنسيين عالقين في الإمارات إلى وطنهم، بسبب إطلاق صواريخ يوم الخميس. وغير طيار من شركة لوفتهانزا أمس الجمعة وجهته من الرياض إلى القاهرة بسبب المخاوف الأمنية في المنطقة.

تجنب الصواريخ

قال الكابتن محمد عزيز المدير العام للمديرية العامة للطيران المدني في لبنان إن الطيارين المدربين في الشرق الأوسط أصبحوا معتادين على حالات الطوارئ. ووضع الصراع المتصاعد تلك المهارات قيد الاختبار سريعا. وأظهرت لقطات مصورة التقطت في الخامس من مارس آذار طائرات تقلع من مطار بيروت بينما يتصاعد الدخان فوق المباني في العاصمة اللبنانية.

وقال عزيز إن الطيارين في الشرق الأوسط دائما ما يواجهون أزمات ومشكلات، لذا تلقوا تدريبا منذ البداية «على كيفية التعامل مع حالات الطوارئ والظروف المحتملة وكل هذي الإشي».

وأضاف «ما حدا بيعطيك جارانتي (ضمان) أساسا إنه ما حيضرب مطار أو حيضرب مطار».

الطائرات المسيرة تعطل مطارات أوروبية وتشكل خطراً على الطائرات

تدهور الأمن الجوي مع تزايد تهديدات المسيرات والصواريخ

وقال طيار بالناقل الوطني في لبنان، طيران الشرق الأوسط ، يحظى بخبرة تمتد 10 سنوات إن المسارات إلى بيروت أصبحت أكثر تعقيدا. وأضاف أنه في الماضي، كان مدى الصواريخ المضادة للطائرات التي تُطلق من على الكتف في لبنان يبلغ عادة 4.6 كيلومتر تقريبا، لذلك كان الطيارون يزيدون الارتفاع للبقاء بعيدا عن هذا المدى، بينما كانت الطائرات تحمل غالبا وقودا إضافيا تحسبا لاضطرارها إلى تغيير مسارها.

ومع ذلك، فإن معظم الضربات الصاروخية تكون بعيدة بما يكفي بحيث لا تشكل خطرا، مما يصرف الطيارين عن الانشغال بها غالبا.

وقال الطيار «تكون مشغولا بالفعل في الطائرة بمحاولة التأكد من حصولك على إذن بالهبوط، وأن كل شيء على ما يرام، لذا لا يوجد لديك وقت للتفكير في ما يحدث خارج الطائرة».

تهديد الطائرات المسيرة

ولا تقتصر المخاطر على الشرق الأوسط. فمنذ غزو روسيا لأوكرانيا في 2022، أصبحت الطائرات المسيرة سلاحا رئيسيا لكلا الجانبين. وواجهت مطارات في مدن أوروبا، من ستوكهولم إلى ميونيخ، اضطرابات بسبب الطائرات المسيرة يشتبه في أنها مرتبطة بالصراع، ولكن لم يتم تأكيد ذلك.

ويشعر الطيار كريستيان فون داهيمدير رابطة طياري الخطوط الجوية الدنمركية، بالقلق من هذا التهديد الجديد.

وقال فون داهي «الطائرات المسيرة لا يمكن اكتشافها بسهولة. يمكننا رؤيتها في السماء، وهي صغيرة للغاية. لذا سيحدث شيء ما طال الوقت أم قصر».

ويمكن أن تتسبب الطائرات المسيرة التي تصطدم بمحركات الطائرات في توقفها عن العمل تماما، في حين أن الأضرار التي تلحق بالأجنحة قد تضر بقدرة الطائرة على المناورة.

وتصدر معظم الطائرات المسجلة إشارة عبر جهاز إرسال واستقبال، وهو جهاز يحدد هوية الطائرة للرادار، لكن الطائرات المسيرة لا تفعل ذلك، مما يترك الطيارين في حالة من عدم اليقين.

وتجد أجهزة الرادار العادية المستخدمة في المطارات صعوبة في رصد الطائرات المسيرة. وتوجد أجهزة رادار متخصصة، لكن سلطات إنفاذ القانون أو الجيش هي التي تشغلها عادة.

وقالت شركة ديدرون، التي تنتج تكنولوجيا لمكافحة الطائرات المسيرة، إن هناك أكثر من 1.2 مليون مخالفة لقواعد الطيران ارتكبتها طائرات مسيرة في الولايات المتحدة في 2025، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد في السنوات القادمة.

'لا يمكن فعل الكثير'

يمكن للمطارات استخدام الرادار وأجهزة استشعار التردد وأدوات التشويش لمواجهة الطائرات المسيرة، في حين أن بعض الأنظمة يمكنها «تضليلها» عن مسارها. لكن المخاوف المتعلقة بالسلامة تعني أن المطارات لا يمكنها إسقاط الطائرات المسيرة.

وقال تيم فريبي، مراقب حركة جوية في ألمانيا ونائب رئيس الاتحاد الأوروبي لمراقبي الحركة الجوية، إن الطائرات المسيرة تشكل «تهديدا متزايدا» ، في حين أن المطارات غالبا ما تكون خياراتها محدودة.

وقال «في الوقت الحالي، لدينا تقارير وتقارير طيارين أو في بعض الأحيان يرصد مراقبو الحركة الجوية الطائرات المسيرة. المشكلة هي أنه لا يوجد الكثير مما يمكن فعله سوى إغلاق المطار».

وذكر ستة مسؤولين في القطاع أن الطائرات المسيرة تسببت في إغلاق بعض من أكبر المطارات في العالم من ميونيخ إلى جاتويك في لندن العام الماضي، مما دفع الجهات المشغلة إلى تعزيز أنظمة الكشف عن الأجسام الغريبة والطائرات المسيرة.

ويتذكر موريتز برجر، وهو طيار تجاري مقيم في ألمانيا، أنه رصد جسما يشبه بالونا به هيكل أسفله عندما كان على وشك الهبوط في مطار أوروبي.

وقال «كنت أنظر من النافذة وفجأة ظهر جسم مر أسفل طائرتنا مباشرة. استطعنا رؤيته لمدة ثانية أو ثانيتين على الأكثر»، مضيفا أن ذلك أذهله ولم يترك له وقتا للمناورة .

وأضاف «عندما تواجه مثل هذا الاصطدام الوشيك أو جسما عابرا، لا يكون هناك وقت كاف للتفاعل. لذا، من غير الواقعي توقع أن يتمكن الطيارون من الدوران حول جسم من هذا القبيل. لا يوجد ما يمكننا فعله تقريبا».

شارك في التغطية إميلي ماضي وخليل العشاوي من بيروت - إعداد دعاء محمد وشيرين عبد العزيز للنشرة العربية علي خفاجي

لا وطن للظل إن أكل الضوءُ وجهي

أحمد الليثي

ملخص

يصوّر المقال معاناة المرأة في فضاءات المجتمع التي تُثقلها النظرات والأحكام المسبقة، حيث تسير بخطى خائفة وكأن وجودها ذاته موضع محاكمة. فالمرأة تُعامل أحيانًا كأنها مذنبة لمجرد كونها امرأة تمشي في العلن.

يستخدم الكاتب صورة "الضوء القاسي" الذي يكشف ويُقصي الظل، ليعبّر عن مجتمع يعرّي المرأة بدل أن يحميها، ويضعها تحت رقابة دائمة تحاكم ملبسها وحركتها ووجودها.

يرى أن التحرش ليس حادثة فردية عابرة، بل نتيجة ثقافة صمت وتواطؤ اجتماعي يلوم الضحية ويبرئ الجاني، حيث تتحول الكلمات والنظرات إلى جروح نفسية تنزع الأمان من حياة النساء.

يختتم الكاتب بالدعوة إلى كسر هذا الصمت، مؤكداً أن صوت المرأة ليس ضعيفاً بل مُقصى، وأن معاناتها ليست فردية بل قضية عامة، وأن كل صرخة مكتومة تحمل في داخلها بذور ثورة تنتظر أن تُسمع.

في زحام الشوارع القديمة، بين جدران الخراب
وصدى الوجع، تمضي الأنثى بخطى خائفة،
كأن الأرض تُراقب أنفاسها.
عيونٌ تنهشها قبل أن تنبس بكلمة، قبل أن
تختار ملبسها أو مشيتها.
وكأنها مذنبةٌ لمجرد كونها امرأة... تمشي.
حين يُفرط الضوء في وهجه، لا يُبقي لنا
وجهًا... ولا ظلًا.
نصير مكشوفين كجروح لم تُشفَ،
كأسرار فاضت عن حذرها.
نصير عَراةً أمام مراياننا،
نُحدّق في انكساراتنا،
ولا نجد ملامح نستدلّ بها علينا.
في الضوء القاسي يُنفى الظل، كأنه لم يكن
رفيق الخطى ولا ذاكرة الأقدام.
هكذا تُدفع الأنثى إلى ضوءٍ جارح يفضحها
لا ليحميها، بل ليحاكم وجودها ذاتَه.
التحرش ليس فعلًا عابرًا، بل جرحٌ متجذّر
في النسيج؛ ثقافة صمتٍ، وتواطؤ مجتمعٍ يلوم
الضحية ويعفو عن الجاني.
كلماتٌ تنغرس كالسكاكين، نظراتٌ تخلع
الأمان من الروح، وأصواتٌ تتهامس:
«كان يجب أن تتستر...
أن تختفي...
أن لا تكون.»
في السودان، كما في بقاعٍ كثيرة، التحرش
ليس حادثةً عابرة، بل ميراث خوفٍ تتناقله
الألسنة والعيون.
ثقافةٌ تشد الخمار فوق فم الحقيقة، وترمي
العار على الضحية، ثم تسألها ببرود:
«لماذا تبكين؟»
لكن إلى متى؟
إلى متى تُجلد الأنثى بذنب لم تقترفه؟
إلى متى تُعتبر كرامتها شيئًا قابلاً للتفاوض؟
الأنثى هنا تكتب وجعها على جدران القلب،
بصمتٍ مقاوم، بحلمٍ عن وطنٍ لا يخذلها.
صوتها ليس ضعيفًا، بل مُقصى.
ووجعها ليس شخصيًا، بل عام.
وكل صرخةٍ في صدرها
ليست مجرد ألمٍ عابر،
بل ثورةٌ تنتظر
أن تُسمع.

في بلاد الحرب... النساء يكتبن سيرة البقاء

محمد عمر شمينا

ملخص

يشير الكاتب إلى أن اليوم العالمي للمرأة ليس مجرد مناسبة احتفالية، بل هو في الأصل محطة للتذكير بنضال النساء من أجل الحقوق والكرامة والمساواة. وفي سياق بلدان تعيش الحروب مثل السودان، يبرز السؤال حول موقع المرأة الحقيقي في المجتمع ودورها في مواجهة الأزمات المتفاقمة.

توضح التجربة السودانية أن النساء يقفن في الخط الأول للحفاظ على بقاء المجتمع أثناء الحرب، إذ يتحملن مسؤولية إدارة الحياة اليومية وسط انهيار الخدمات وفقدان الأمن ونقص الغذاء والرعاية الصحية، مع السعي للحفاظ على تماسك الأسر والمجتمع رغم الظروف القاسية.

رغم تعرض النساء لانتهاكات قاسية منذ اندلاع حرب أبريل 2023، لم يقتصر دورهن على موقع الضحية؛ بل بادرن بتنظيم مبادرات مجتمعية للإغاثة ورعاية النازحين وتوثيق الانتهاكات وبناء شبكات دعم محلية، في محاولة لحماية المجتمع من الانهيار الكامل.

يخلص المقال إلى أن تحقيق السلام والاستقرار في السودان يتطلب مشاركة حقيقية للنساء في صنع القرار ومسارات السلام، فدورهن لا يقتصر على الصمود في زمن الحرب، بل يمتد إلى حماية المجتمع وبناء الأمل للأجيال القادمة، ما يجعلهن قوة أساسية في كتابة "سيرة البقاء".

في كل عام، يحل الثامن من مارس حاملاً معه سيلًا من الرسائل الاحتفالية والكلمات الرنانة التي ترفع شعار تقدير المرأة ودورها في المجتمع. غير أن اليوم العالمي للمرأة لم ينشأ أصلاً كمناسبة احتفالية بقدر ما كان تعبيرًا عن نضال اجتماعي طويل من أجل الحقوق والكرامة والمساواة. وبينما تتكاثر الخطب والتهاني في هذا اليوم، تظل الأسئلة الجوهرية حول موقع المرأة في المجتمع والسياسة والاقتصاد معلقة بلا إجابات حاسمة، خصوصًا في بلدان تعيش أزمات سياسية أو حروبًا طويلة مثل السودان.

الحروب لا تعيد رسم خرائط الدول فحسب، بل تعيد تشكيل المجتمعات من الداخل. وعندما تنهار مؤسسات الدولة وتتعطل الخدمات الأساسية، يظهر من يقف على خط الدفاع الأول عن استمرار المجتمع. في هذا السياق، تتبوأ المرأة السودانية مكانة فريدة فهي التي تدير تفاصيل الحياة اليومية، وتحافظ على تماسك الأسرة، وتبحث عن سبل البقاء لأفراد مجتمعها في ظل الفوضى التي تهدد كل شيء من حولها. ليست مهمتها سهلة، فهي تتعامل مع فقدان الأمن، ونقص الغذاء، وغياب الخدمات الصحية، وصعوبة الوصول إلى التعليم، وفي الوقت نفسه تحافظ على بقاء المجتمع حيًا رغم الانهيار شبه الكامل للمؤسسات.

غير أن دور المرأة السودانية في مواجهة الأزمات ليس وليد هذه الحرب وحدها. فالتاريخ الحديث يظهر أنها كانت دائمًا جزءًا أساسيًا من الحراك السياسي والاجتماعي، ولا يمكن فصل أي تحول مهم في السودان عن حضورها الفاعل. وقد تجلى ذلك بوضوح في الثورة السودانية 2018، حين خرجت آلاف النساء في شوارع الخرطوم ومدن أخرى في مشهد تاريخي، يطالبن بالحرية والعدالة والمساواة. لم يكن حضورهن رمزيًا، بل كان إعلانًا واضحًا عن أن النساء شركاء كاملون في صياغة مستقبل

الدولة والمجتمع، وأنهن قوة لا يمكن تجاهلها عند أي عملية تغيير حقيقي.

ومع اندلاع الحرب في أبريل 2023، وجد السودان نفسه أمام اختبار أكثر قسوة، خاصة للنساء. فقد تعرضن لمستويات غير مسبوقة من الانتهاكات، وشاهدن انهيار شبكة الأمان الاجتماعي، واضطررن للتعامل مع تحديات مزدوجة في مواجهة العنف المباشر وفقدان وسائل البقاء، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الحياة اليومية لعائلاتهن والمجتمع الأوسع. النزوح الجماعي والعيش في مراكز الإيواء المكتظة، إلى جانب نقص الرعاية الصحية وعدم توفر الاحتياجات الأساسية، جعل من كل يوم معركة للبقاء على قيد الحياة.

لكن الصمود لم يكن مقتصرًا على تحمل الألم والمعاناة. فالنساء السودانيات لم يقفن عند حدود الضحية، بل انتقلن إلى العمل المباشر لحماية المجتمع. في كثير من المدن والأحياء، أسست النساء مبادرات مجتمعية للتعامل مع تداعيات الحرب مثل تنظيم حملات الإغاثة، رعاية النازحين، توثيق الانتهاكات، تأمين الملاجئ، والعمل على إعادة بناء شبكات الدعم المحلي. هذه المبادرات تكشف أن دور المرأة في زمن الحرب يمتد إلى أبعد من مجرد الصمود الشخصي، ليشمل بناء استراتيجية اجتماعية صامتة تحمي المجتمع كله من الانهيار الكامل.

وفي الوقت نفسه، تظهر الحرب وجهها الأكثر وحشية ضد النساء. فقد أصبح جسد المرأة هدفًا مباشرًا للعنف، سواء من خلال الانتهاكات الجنسية، أو استخدام العنف كوسيلة للسيطرة على المجتمع، أو استهداف النازحات في المخيمات والملاجئ. وتشير تقارير حقوقية متعددة إلى أن هذه الانتهاكات ليست عابرة، بل جزء من استراتيجية ممنهجة لكسر إرادة المجتمع وترهيبه، وهو ما يجعل النساء أكثر فاعلية في الضغط من أجل إنهاء الحرب والمطالبة بحقوق المجتمع كله.

ورغم قسوة هذه الظروف، فإن صورة المرأة السودانية لا تختزل في كونها ضحية. فالتجربة اليومية للنساء في مواجهة الحرب تكشف عن قدر كبير من المرونة والمقاومة الذكية، وهي مقاومة ليست مجرد تحمل، بل قدرة على إعادة إنتاج الحياة اجتماعياً وإنسانياً. فهن يقمن بدور مزدوج: حماية المجتمع من الانهيار وصون القيم الأساسية، وفي الوقت ذاته الحفاظ على جذوة الأمل والحياة في قلب الخراب.

إضافة إلى ذلك، يلقي الثامن من مارس الضوء على جدلية العدالة والمشاركة السياسية للمرأة. فبينما يحتفى بدور المرأة الرمزي، يظل حضورها في مواقع القرار السياسي محدودًا، ومساهمتها في صياغة السياسات العامة أقل بكثير من وزنها الحقيقي في المجتمع. إن القيمة الحقيقية لهذا اليوم لا تكمن في الشعارات الاحتفالية، بل في قدرته على فتح نقاش جاد حول طبيعة العلاقة بين العدالة الاجتماعية ومشاركة النساء في الحياة العامة. المجتمعات التي تسعى إلى بناء دولة مستقرة لا تستطيع تجاهل نصف طاقتها البشرية أو إبقائه على هامش القرار.

ومن هنا، يصبح الحديث عن السلام في السودان لا يمكن أن يظل محصورًا بين النخب السياسية والعسكرية وحدها. التجارب العالمية أثبتت أن أي عملية سلام لا تتضمن مشاركة فاعلة للنساء غالبًا ما تكون ناقصة وقابلة للانتكاس. مشاركة النساء في مسارات التفاوض وصنع القرار ليست مجرد مطلب أخلاقي، بل شرط أساسي لبناء سلام مستدام يعالج جذور الصراع بدلاً من الاكتفاء بالحلول المؤقتة. فالنساء الأكثر تضررًا هن الأكثر حرصًا على إنهاء الحرب، وصوتهن يمثل صوت الحياة والكرامة، وهو عنصر حاسم لتفكيك خطاب الكراهية وبناء مجتمع أكثر عدالة واستقرارًا.

كما تلعب المرأة دورًا في تجديد الأمل الثقافي والمجتمعي فهي تحافظ على التعليم في المخيمات، وتعلم الأطفال القراءة والكتابة، وتعمل على إبقاء الهوية الثقافية حية رغم محاولات الحرب تفكيكها. هذا الدور يجعل من النساء حراساً ليس فقط للحياة اليومية، بل للحياة المستقبلية، فهن يزرعن بذور الاستقرار والوعي في أجيال الغد.

في نهاية المطاف، يكشف الثامن من مارس في السودان أن المرأة ليست مجرد نصف المجتمع، بل هي القوة التي تبقي المجتمع حيًا في أحلك الظروف. فهي تلد الحياة مرة حين تمنحها للعالم، ومرة أخرى حين تحرسها في أزمنة الخطر والانهيار. الاحتفاء بها اليوم ليس مجرد تقليد سنوي، بل اعترافٌ حقيقي بقدرتها على حماية المجتمع والحفاظ على استمراريته.

فالمرأة السودانية، في زمن السلم كما في زمن الحرب، تكتب سيرة البقاء كل يوم بصبرها وإبداعها وعملها المتواصل. وهي، كما يشير التاريخ المعاصر، رمز للقدرة على التحدي والصمود، وحارس لا يمكن تجاوزه لما تبقى من حياة وأمل في السودان.

خمس نقاط أساسية لفهم صعود مجتبى خامنئي من نفوذ خفي إلى المرشد الأعلى الجديد لإيران

ملخص

بعد اغتيال المرشد الإيراني علي خامنئي، برز نجله مجتبى خامنئي سريعاً على رأس هرم السلطة ليصبح المرشد الأعلى الجديد لإيران. هذا التحول أثار اهتماماً دولياً واسعاً وتساؤلات حول مستقبل النظام الإيراني، خصوصاً أن المنصب يمنحه نفوذاً واسعاً على الجيش والأجهزة الأمنية والسياسات الداخلية والخارجية.

وُلد مجتبى عام 1969 في مدينة مشهد، ونشأ داخل أسرة ذات نفوذ سياسي وديني كبير. درس العلوم الدينية في حوزات قم، لكنه لم يشتهر كخطيب أو مرجع ديني، بل عُرف أكثر كشخصية تعمل خلف الكواليس داخل دوائر القرار في النظام الإيراني.

خلال السنوات الماضية اكتسب نفوذاً غير رسمي داخل مكتب والده، حيث اعتبره كثيرون "حارس البوابة" للمرشد الأعلى، ما أتاح له بناء علاقات قوية مع كبار رجال الدين وقادة الحرس الثوري، وهي علاقات عززت مكانته داخل بنية السلطة.

مع توليه المنصب في وقت تواجه فيه إيران أزمات اقتصادية وسياسية وضغوطاً دولية، يترقب المراقبون مسار قيادته. فبينما يرى البعض أن علاقاته بالمؤسسات الأمنية قد تعزز الاستقرار، يخشى آخرون أن يقود البلاد نحو مزيد من التشدد داخلياً وخارجياً.

نقلاً عن صحيفة تايمز أوف إنديا

بعد اغتيال علي خامنئي، ظهر اسم نجله مجتبى خامنئي فجأة على رأس هرم السلطة في إيران، ليصبح المرشد الأعلى الجديد للجمهورية الإسلامية. هذا التحول السريع أثار اهتماماً واسعاً في الأوساط الدولية، وطرح تساؤلات كبيرة حول مستقبل النظام الإيراني واتجاهاته السياسية خلال السنوات المقبلة.

تعيين مجتبى جاء عقب وفاة والده الذي حكم البلاد لأكثر من ثلاثة عقود وشكل ملامحها السياسية والعسكرية والفكرية. وعلى مدى سنوات طويلة، ظل مجتبى شخصية غامضة نسبياً، نادراً ما يظهر في العلن أو يتحدث إلى وسائل الإعلام، إلا أن اسمه ظل مرتبطاً بنفوذ واسع داخل دوائر الحكم.

واليوم، ومع توليه منصب المرشد الأعلى، أصبح صاحب السلطة الأبرز في إيران، حيث يمتلك نفوذاً مباشراً على القوات المسلحة وأجهزة الاستخبارات والسلطة القضائية، إضافة إلى تأثيره العميق في رسم السياسات الداخلية والخارجية للبلاد.

ويمثل وصوله إلى هذا المنصب تحولاً مهماً في بنية السلطة الإيرانية، وأثار جدلاً حول ما إذا كان النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية يسير نحو شكل من أشكال الوراثة السياسية، وهو أمر كانت الثورة الإيرانية 1979 قد سعت أساساً إلى إنهائه عندما أطاحت بالنظام الملكي السابق.

النشأة والخلفية الدينية

وُلد مجتبى خامنئي عام 1969 في مدينة مشهد، وهي واحدة من أهم المدن الدينية في إيران وتقع في شمال شرق البلاد. نشأ في أسرة ذات نفوذ كبير داخل النظام السياسي، باعتباره ابن علي خامنئي الذي أصبح لاحقاً المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية.

وكما هو الحال مع العديد من أبناء النخبة الدينية في إيران، اتجه مجتبى منذ شبابه إلى دراسة العلوم الدينية. فالتحق بالحوزات العلمية في مدينة قم، التي تُعد المركز الأبرز للدراسات الإسلامية الشيعية في البلاد.

هناك درس الفقه الإسلامي وعلم الكلام، وهو ما أتاح له الانخراط في المؤسسة الدينية التي تشكل أحد أعمدة النظام السياسي الإيراني. ورغم هذا المسار الديني، لم يُعرف مجتبى على نطاق واسع كخطيب بارز أو مرجع ديني مؤثر، بل اكتسب سمعة كاستراتيجي سياسي يعمل خلف الكواليس.

نفوذ هادئ لكنه مؤثر

على الرغم من أنه لم يشغل منصباً حكومياً رسمياً لفترة طويلة، فإن كثيراً من المحللين يعتقدون أن مجتبى خامنئي كان يمتلك تأثيراً كبيراً داخل مكتب المرشد الأعلى.

وقد وصفه بعض المراقبين بأنه كان بمثابة «حارس البوابة» لوالده، حيث كان الوصول إلى المرشد الأعلى يخضع لإجراءات دقيقة، وكان يُعتقد أن مجتبى يلعب دوراً رئيسياً في تحديد من يمكنه مقابلة والده وما هي القضايا التي تُعرض عليه.

هذا الدور غير الرسمي ساعده مع مرور الوقت على بناء شبكة علاقات قوية داخل النخبة السياسية الإيرانية. فقد أقام صلات وثيقة مع عدد من كبار رجال الدين والمسؤولين الأمنيين، إضافة إلى قادة الحرس الثوري الإيراني، الذي يُعد أحد أقوى المؤسسات في البلاد.

ويمتلك الحرس الثوري قدرات عسكرية كبيرة ونفوذاً اقتصادياً واسعاً داخل إيران، ويعتقد كثير من المحللين أن العلاقة الوثيقة بين مجتبى وقادة هذه المؤسسة أسهمت في تعزيز موقعه داخل بنية السلطة.

الجدل والاتهامات

لم يخلُ اسم مجتبى خامنئي من الجدل، خاصة لدى المعارضين للحكومة الإيرانية. فقد برز اسمه بشكل واضح خلال الاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل عام 2009. واتهمته شخصيات من المعارضة بلعب دور في دعم إعادة انتخاب الرئيس آنذاك محمود أحمدي نجاد، والمساعدة في تنسيق رد السلطات على المظاهرات التي اجتاحت البلاد.

وقد عُرفت تلك الاحتجاجات على نطاق واسع باسم «الحركة الخضراء»، وكانت من أكبر موجات الاحتجاج في إيران منذ الثورة الإسلامية. كما تعرضت حملة القمع التي أعقبتها لانتقادات دولية واسعة.

وفي عام 2019 فرضت الولايات المتحدة عقوبات على مجتبى خامنئي، متهمة إياه بتمثيل مصالح والده والمساهمة في سياسات تحد من الحريات السياسية داخل البلاد.

لكن مؤيدي القيادة الإيرانية يرفضون هذه الاتهامات، ويعتبرونها جزءاً من ضغوط سياسية تمارسها الدول الغربية على طهران.

التكهنات حول الخلافة

على مدى أكثر من عشر سنوات، تكرر الحديث في الأوساط السياسية والدبلوماسية عن احتمال أن يخلف مجتبى والده في منصب المرشد الأعلى.

وكان هذا الاحتمال يثير جدلاً واسعاً، لأن النظام السياسي الإيراني مصمم نظرياً لمنع انتقال السلطة بشكل وراثي. فالدستور ينص على أن اختيار المرشد الأعلى يتم عبر مجلس خبراء القيادة، وهو هيئة دينية تتكون من كبار رجال الدين وتملك صلاحية اختيار أعلى سلطة في البلاد والإشراف عليها.

ومع ذلك، فإن قرب مجتبى من مركز القرار وعلاقاته الوثيقة بالمؤسسات الأمنية والعسكرية جعلت كثيراً من المراقبين يعتقدون أنه كان يُهيئ نفسه تدريجياً لخلافة محتملة.

وقد حذر منتقدوه من أن انتقال السلطة بهذه الطريقة قد يرسخ ما يشبه السلالة السياسية داخل النظام، وهو ما يتناقض مع المبادئ التي قامت عليها الثورة الإيرانية التي أطاحت بنظام محمد رضا بهلوي.

صلاحيات المرشد الأعلى

مع توليه منصبه الجديد، أصبح مجتبى خامنئي يشغل أقوى موقع سياسي في إيران. فعلى عكس رؤساء الدول في العديد من الأنظمة السياسية، يتمتع المرشد الأعلى في إيران بسلطات واسعة تشمل مختلف مؤسسات الدولة.

فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويشرف على السلطة القضائية، كما يمتلك صلاحية تعيين عدد من أهم المسؤولين في البلاد، بما في ذلك القادة العسكريين ورؤساء وسائل الإعلام الحكومية.

إلى جانب ذلك، يلعب المرشد الأعلى دوراً محورياً في تحديد السياسة الخارجية لإيران، وكذلك في رسم استراتيجيتها النووية، وهو ما يمنحه تأثيراً يتجاوز حدود البلاد ليطال موازين القوى في الشرق الأوسط.

قيادة في زمن الأزمات

يأتي صعود مجتبى خامنئي إلى السلطة في وقت حساس للغاية بالنسبة لإيران. فالبلاد تواجه تحديات عديدة، من بينها العقوبات الاقتصادية المستمرة، والتوترات السياسية الداخلية، فضلاً عن تصاعد الصراعات الإقليمية.

كما أن العلاقات مع الدول الغربية ما تزال متوترة، خاصة بسبب البرنامج النووي الإيراني ودور طهران في عدد من النزاعات في الشرق الأوسط. إلى جانب ذلك، شهدت إيران خلال السنوات الماضية موجات من الاحتجاجات الداخلية، تعكس تزايد حالة الاستياء لدى بعض شرائح المجتمع بسبب الأوضاع الاقتصادية والقيود السياسية.

وبصفته المرشد الأعلى الجديد، سيكون على مجتبى خامنئي التعامل مع هذه التحديات المعقدة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على دعم المؤسسات الأمنية القوية والنخبة الدينية التي تشكل ركائز النظام.

ولا يزال الخبراء منقسمين بشأن تأثير قيادته على مستقبل إيران. فبينما يرى بعض المحللين أن علاقاته القوية مع الحرس الثوري قد تعزز نفوذ المؤسسات الأمنية داخل النظام، يعتقد آخرون أن خبرته الطويلة داخل دوائر السلطة قد تساعد على الحفاظ على الاستقرار خلال هذه المرحلة الصعبة.

في المقابل، يخشى منتقدوه من أن يقود البلاد نحو سياسات أكثر تشدداً على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وفي جميع الأحوال، فإن فترة حكم مجتبى خامنئي مرشحة لأن تلعب دوراً حاسماً في رسم المسار السياسي لإيران في السنوات المقبلة. وباعتباره المرشد الأعلى الثالث منذ عام 1979، فإنه يرث نظاماً قوياً لكنه معقد، يواجه تحديات داخلية وضغوطاً إقليمية غير مسبوقة، وسيعتمد تقييم قيادته على الطريقة التي يدير بها السلطة الواسعة التي أصبحت الآن بين يديه.

تقييم مبكر للحرب في إيران

ملخص

يرى مايك فرومان أن الشرق الأوسط يظل مركزاً دائماً للصراعات رغم محاولات الولايات المتحدة تحويل اهتمامها إلى مناطق أخرى. ويشير إلى أن الحرب في إيران، بعد أسبوع من اندلاعها، أسفرت عن مقتل المرشد علي خامنئي وعدد كبير من قيادات النظام، مع تنفيذ الولايات المتحدة وإسرائيل ضربات واسعة استهدفت آلاف المواقع العسكرية داخل إيران.

ردّت إيران بهجمات طالت أهدافاً عسكرية ومدنية في عدة دول، ما أثار قلقاً دولياً واسعاً رغم أن كثيراً من الدول لا تتعاطف مع النظام الإيراني. يرى الكاتب أن الحكم النهائي على هذه الحرب سيتوقف على نتائجها البعيدة: هل ستقود إلى شرق أوسط أكثر استقراراً أم إلى فوضى وصراعات طويلة.

يبرز الغموض حول مستقبل الحكم في إيران كأحد أكبر التحديات، إذ قد يخلف خامنئي ابنه مجتبى أو قد يظهر شكل من القيادة المشتركة بين المؤسسة الدينية والأجهزة الأمنية، مع احتمالات أخرى مثل صعود الحرس الثوري أو حتى عودة قوى معارضة كرضا بهلوي.

يشير المقال إلى مخاطر استمرار الحرب، مثل قدرة إيران على الرد لاحقاً، وتأثير الصراع على مضيق هرمز الذي يمر عبره نحو 20% من نفط العالم. كما يلفت إلى تطورات عسكرية جديدة مثل استخدام الطائرات المسيّرة ضد المسيّرات وأسلحة الليزر، مؤكداً أن النجاح العسكري لا يعني بالضرورة تحقيق مستقبل أفضل للشعب الإيراني.

مايك فرومان *

ما هي تلك العبارة الشهيرة لمايكل كورليوني في فيلم العراب الجزء الثالث عن المافيا؟ «عندما ظننت أنني تخلصت منها، أعادوني إليها.»

هذا هو حال الشرق الأوسط. سعى الرئيس باراك أوباما إلى تحويل التركيز من العراق وأفغانستان إلى آسيا (وليس أوروبا، كما خشي حلفاؤنا عبر الأطلسي غير المستقرين). أعلن الرئيس دونالد ترامب مؤخرًا أن نصف الكرة الغربي هو أولويتنا القصوى. لكن يبدو أن للشرق الأوسط دائمًا وجهة نظر أخرى.

الحرب في إيران مستمرة منذ أسبوع. قُتل المرشد الأعلى الإيراني السابق آية الله علي خامنئي ومعظم قيادة النظام، وتم استهداف أكثر من ألفي هدف في أنحاء البلاد، ووفقًا للقيادة المركزية الأمريكية، فقد «ضربت القوات الأمريكية أو أغرقت» أكثر من ثلاثين سفينة إيرانية. وردّت إيران بقوة شاملة، على عكس هجومها الرمزي على القوات الأمريكية في قطر بعد عملية «مطرقة منتصف الليل»، حيث استهدفت مواقع عسكرية ومدنية وبنية تحتية في إحدى عشرة دولة حتى الآن.

باستثناء الصين وروسيا، وربما كوريا الشمالية، لن تذرف سوى قلة من الدول الدموع على فقدان خامنئي، بغض النظر عن موقفها العلني من الهجمات الأمريكية والإسرائيلية في الوقت الراهن. فقد ألحق نظامه دمارًا واسعًا بالمنطقة، ورعى الإرهاب، وتحدى مصالح الولايات المتحدة ومصالح الدول الغربية والخليجية لبعض الوقت. ومع ذلك، لا يزال هناك بوضوح بعض التخوف من العملية، بدءًا من الكونغرس الأمريكي ووصولًا إلى حلفائنا الأوروبيين وعموم الشرق الأوسط. وبغض النظر عن وضوح الأمر، أعتقد أن هذه العملية ستُحكم عليها في نهاية المطاف بناءً على نتائجها طويلة الأمد. فإذا أسفرت عن منطقة أكثر استقرارًا وسلامًا ونظام إيراني أقل عدائية، فسيُعتبر ذلك نجاحًا باهرًا. أما إذا وجدنا أنفسنا، من ناحية أخرى، في مستنقع من الفوضى والصراع المستمرين، فسيكون هناك الكثير من التساؤلات والشكوك.

ينبع جزء كبير من هذا القلق من عدم اليقين بشأن احتمالات وطبيعة تغيير النظام في إيران. ففي فنزويلا، سعى ترامب إلى تغيير القيادة، لكنه أبقى على النظام إلى حد كبير، على الأقل حتى الآن، رغبة منه في الحفاظ على استقرار البلاد بشكل عام في ظل قيادة أكثر مرونة مثل الرئيسة المؤقتة ديلسي رودريغيز. لكن مثل هذه النتيجة غير مضمونة في إيران، نظراً لترتيبات تقاسم السلطة المعقدة بين المؤسسة الدينية والجهاز الأمني، والجمود الأيديولوجي لكلا الطرفين.

يوم الأربعاء، جلست مع وكيل وزارة الحرب لشؤون السياسة إلبريدج كولبي في مكتب مجلس العلاقات الخارجية في واشنطن. سألته عن مكانة إيران في استراتيجية الدفاع الوطني للإدارة وعن أهداف العملية.

عبّر كولبي عن الأمر على النحو التالي: «أصدر الرئيس توجيهاته للقوات المسلحة الأمريكية لشنّ حملة عسكرية تركز على إضعاف قدرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية على بسط نفوذها العسكري في المنطقة، وربما خارجها، وتدميرها». والجدير بالذكر أنه وصف أهداف الولايات المتحدة وإسرائيل بأنها «متداخلة»، لكنه رسم خطاً فاصلاً واضحاً بين تغيير النظام (الذي يبدو أنه هدف إسرائيلي رئيسي لا تمانع الولايات المتحدة في تحقيقه) وبين جهود الولايات المتحدة للقضاء على البرنامج النووي الإيراني، وقدراتها الصاروخية، وطائراتها المسيّرة الهجومية أحادية الاتجاه، وقواتها البحرية. ومع ذلك، صرّح ترامب لموقع أكسيوس يوم الخميس بأنه بحاجة للمشاركة في اختيار الزعيم الإيراني القادم.

بغض النظر عما إذا كان تغيير النظام الحقيقي من بين أهداف الإدارة، فقد أشار زميلي راي تاكيه، في مقالٍ هامٍّ نُشر في صحيفة وول ستريت جورنال ، إلى أن النظام القديم لم يرحل بعد . فمن سيخلف آية الله، أو ما الذي سيخلفه، لا يزال الأمر غير واضح. ويبدو أن مجتبى خامنئي، نجل آية الله، هو المرشح الأوفر حظاً للخلافة. ومن المحتمل أن نشهد شكلاً من أشكال القيادة الجماعية المشتركة بينه وبين الأجهزة الأمنية. ولكن لا تزال هناك العديد من الأمور المجهولة حول كيفية تطور هذا الوضع. فقد نشهد خلافة آية الله آخر، أو صعود الحرس الثوري الإسلامي، أو انقسام البلاد على أسس عرقية أو غيرها، أو بالطبع، صعود رضا بهلوي، ولي العهد المنفي ونجل الشاه الراحل.

تناولت سوزان مالوني، نائبة الرئيس ومديرة برنامج السياسة الخارجية في معهد بروكينغز، هذه القضية أيضاً في مذكرة تخطيط طارئة قدمتها في الوقت المناسب إلى مجلس العلاقات الخارجية. وقالت: «في البداية، استُهين بخامنئي ووُصف بأنه شخصية ضعيفة وغير جذابة، لكنه أثبت أنه شخصية بالغة الأهمية، إذ عزز هيمنة المرشد الأعلى، وضمن استمرار النظام، ووسع نفوذ إيران الإقليمي بشكل كبير». وأضافت: «إن قدرة خلفائه على الحفاظ على هذا الإرث، وكيفية قيامهم بذلك، ستحدد استقرار وأمن وازدهار الشرق الأوسط، وبالتالي، مدى قدرة الولايات

المتحدة على تلبية أولوياتها في أماكن أخرى».

إذن، إلى أين نتجه من هنا؟

إيران ليست فنزويلا. صحيح أن برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني قد تلقى ضربة قوية، إلا أن ترسانته المتبقية لا تزال مصدر قلق بالغ. ورغم أن قدراتها بالوكالة لم تعد كما كانت، إلا أنه لا ينبغي الاستهانة بها. عشرات الآلاف من القوات الأمريكية في المنطقة باتوا في متناول إيران، وكذلك حلفاؤنا وشركاؤنا. وقد قُتل ستة من أفراد الجيش الأمريكي حتى الآن. هذه التحديات لم تثنِ ترامب. وكما كتب على موقع «تروث سوشيال» هذا الصباح: «لن يكون هناك أي اتفاق مع إيران إلا الاستسلام غير المشروط!»

انخفض معدل إطلاق الصواريخ الإيرانية بأكثر من 90% بعد ستة أيام، لكن ربما لم نرَ بعدُ كاملَ ردّها. قد تردّ إيران لاحقًا - في الزمان والمكان وبالطريقة التي تختارها - عندما تكون الولايات المتحدة منشغلة بأمور أخرى. وكما قال وزير الدفاع الأمريكي الأسبق والجنرال المتقاعد برتبة أربع نجوم في سلاح مشاة البحرية، جيم ماتيس: «لا تنتهي أي حرب حتى يُعلن العدوّ انتهاءها. قد نعتقد أنها انتهت، وقد نُعلن انتهاءها، لكن في الحقيقة، للعدوّ الكلمة الفصل».

ملاحظة حول الابتكار العسكري:

واجهت الولايات المتحدة وحلفاؤها صعوبة في أوكرانيا والشرق الأوسط في استخدام صواريخ اعتراضية باهظة الثمن لإسقاط طائرات مسيرة لا تتجاوز تكلفتها عشرات الآلاف من الدولارات. وقد تُغير تقنيتان هذه المعادلة مستقبلاً: استخدام الطائرات المسيرة لمواجهة الطائرات المسيرة، وأنظمة أسلحة الطاقة الموجهة. على مدى السنوات الأربع الماضية، برزت أوكرانيا في استخدام طائرات اعتراضية مسيرة لإيقاف طائرات «شاهد» الإيرانية التي تنشرها روسيا. وتقول أوكرانيا الآن إن الولايات المتحدة وحلفاءها يسعون للاستفادة من خبرتها. وفي سياق منفصل، وردت تقارير أولية عن استخدام الولايات المتحدة وإسرائيل أسلحة طاقة ليزرية مبتكرة، مثل «هيليوس» و«شعاع الحديد»، للدفاع ضد الصواريخ والطائرات المسيرة بتكلفة هامشية منخفضة.

هناك أيضًا مسألة مضيق هرمز، الممر البحري الوحيد للموردين قرب الخليج العربي، والتداعيات الاقتصادية العالمية لهذا الصراع. يمر عبر المضيق نحو 20% من نفط العالم والغاز الطبيعي المسال، بما في ذلك صادرات إيران، فضلًا عن سلع حيوية أخرى كالأسمدة. ارتفعت أسعار النفط، لكنها لم تصل إلى مستويات الأزمة. ورغم إعلان إيران إغلاق المضيق ومهاجمة السفن العابرة له، إلا أنها لم تلجأ إلى زرع الألغام. ومع ذلك، لم تكن الألغام ضرورية لإيقاف حركة ناقلات النفط تمامًا. انخفضت حركة ناقلات النفط بأكثر من 90% مقارنة بالأسبوع الماضي. وفي محاولة لإعادة حركة السفن، صرّح ترامب بأن مؤسسة تمويل التنمية ستؤمّن السفن وأن البحرية سترافق الناقلات عند الحاجة.

بينما نتأمل في كيفية انتهاء هذا الوضع، أتذكر أن هناك فرقًا بين إتمام عملية عسكرية ناجحة وتحقيق نتيجة إيجابية للشعب الإيراني. تبدو الأهداف العسكرية الأمريكية قابلة للتحقيق، بينما قد تكون الأهداف السياسية الإسرائيلية أكثر صعوبة. لكن السؤال الأصعب على الإطلاق هو: ما الذي يعنيه كل هذا لمستقبل الحرية والازدهار للشعب الإيراني؟.

*** مايك فرومان هو رئيس مجلس العلاقات الخارجية. ممثل تجاري سابق للولايات المتحدة**

المصدر: مجلة FOREIGN AFFAIRS الأمريكية

جـــايطـــة..
فن المقاومة في زمن السقوط

أحمد عثمان محمد المبارك

ملخص

يتناول المقال تجربة فرقة «شباب حلوين» الدرامية من خلال حلقة كوميدية بعنوان «جايطة»، التي لفتت انتباه الكاتب بعد مشاهدتها على يوتيوب. وقد رأى فيها عملاً ساخراً يحمل عمقاً إنسانياً، يمزج بين الضحك المرّ والتأمل في واقع السودان المثقل بالحرب والنزوح، ما دفعه للكتابة تقديراً لدور الفن عندما يتحول إلى صوت للناس.

يشير إلى أن الفرقة استطاعت بقيادة الممثل والمخرج عمر فضل الله (عموري)، وبمشاركة عدد من الفنانين، تقديم كوميديا ناقدة من منفاهم في أوغندا. فالعمل لا يكتفي بإبراز معاناة النازحين، بل يوجه نقداً لاذعاً لما سماه الكاتب «تجار الأزمات» الذين يستغلون مآسي الحرب، محولاً الكوميديا إلى أداة نقد اجتماعي تكشف تشوهات الواقع.

ينتقد بعض الفنانين السودانيين الذين انحازوا – بحسب الكاتب – إلى خطاب الحرب والتحريض، واصفاً ذلك بخيانة الجمهور الذي صنع نجوميتهم. ويرى أن بعضهم فضّل الاصطفاف مع أصحاب النفوذ والمكاسب على حساب معاناة المواطنين.

يخلص الكاتب إلى أن ما تقدمه فرقة «شباب حلوين» يمثل نموذجاً لـ المقاومة بالفن، حيث ينحاز المبدع الحقيقي إلى قضايا شعبه لا إلى السلطة. ويؤكد الكاتب أن التاريخ وذاكرة الشعب سيحفظان للفن الصادق مكانته، بينما يطوي النسيان من باع مواقفه في زمن الحرب.

بعد وجبة إفطار رمضانية، وبينما كنت أتنقل بين صفحات «اليوتيوب» باحثاً عن مادة تلامس الوجدان وتخفف من وطأة الغربة وهموم الوطن الجريح، استوقفتني حلقة كوميدية بعنوان (جايطة) لفرقة «شباب حلوين» الدرامية. لم تمضِ دقائق حتى وجدت نفسي مشدوهاً أمام فكرة ساخرة بعمق، اضحك معها بمرارة فجعلتني أفكر في مآل حال بلدنا، فأمسكت بقلمي لأكتب هذا المقال تقديراً لإبداع هؤلاء الشباب، وتوثيقاً لدور الفن عندما يقرر أن يكون ضمير الناس..

لقد استطاعت فرقة شباب حلوين، بقيادة الممثل والمخرج عمر فضل الله (الشهير بعموري)، وبمشاركة فنانين كبار امثار محمد صالحين والنجم عوض شكسبير ونخبة من المبدعين، أن تصنع منصة نقدية تتجاوز حدود الترفيه من قلب منفاهم في أوغندا. هؤلاء المبدعون قدموا في «جايطة» نموذجاً للفن الذي يسكن في قلب الوجع؛ فلم يكتفوا برصد معاناة النازحين، بل صوبوا سهام نقدهم نحو «تجار الأزمات» والانتهازيين ممن استمرأوا المتاجرة بآلام النازحين الذين شردتهم الحرب، محولين الكوميديا الهادفة إلى مشرط جراحي يستأصل العادات الاجتماعية السالبة التي أفرزتها ظروف الحرب والنزوح.

وفي مقابل هذا السمو الأخلاقي الذي تبديه الفرقة، تبرز المفارقة الصادمة في مواقف بعض الفنانين السودانيين المعروفين، الذين صنعتهم الجماهير بآهاتها وتصفيقها، فإذا بهم مع أول اختبار حقيقي، يختارون خيانة هذا الجمهور والارتماء في أحضان معسكرات «البلابسة» ودعاة استمرار المحرقة، فتماهوا مع خطابات الكراهية والحرب إرضاءً لأصحاب النفوذ، وباعوا تاريخهم الفني ومواقفهم الوطنية مقابل حفنة من المال وبعض العطيات الزائلة (لا تغني ولا تسمن من جوع) غير آبهين بأنين أمٍّ فقدت بيتها أو صرخة طفل نازح.

إن ما تفعله فرقة «شباب حلوين» هو المقاومة بالفن في أبهى صورها؛ فبينما اختار البعض أن يكونوا مباخر للسلطة الغاشمة وأبواقاً للحرب، اختار عمر فضل الله ورفاقه أن يكونوا صوتاً للمقهورين. ليثبتوا بهذا العمل الدرامي الهادف (جايطة) أن الفرق بين المبدع الحقيقي وخادم السلطة، يتمثل في من يحمل همّ وطنه ومن يحمل حقيبة شيكاته.

إن التاريخ الفني لا يرحم، وذاكرة الشعب السوداني قوية بما يكفي لفرز الخبيث من الطيب. ففي الوقت الذي سيُذكر فيه هؤلاء الشباب كحراس للقيم ومنبر للوعي، سيُطوى ذكر المتاجرين بمواقفهم في مزبلة النسيان، حيث لا تبقى إلا الكلمة الصادقة والفن الذي انحاز لضحايا الحرب لا لأمراء حرائقها.

تحية لفرقة «شباب حلوين».. وتحية لكل فنان سوداني رفض أن يبيع شرفه المهني في سوق النخاسة السياسي، وظل وفياً لشعبٍ لم يبخل عليه يوماً بالحب والولاء.

السودان بين الوحدة وشبح الانقسام
قراءة في التحديات والفرص

الهادي الشواف

ملخص

يتناول المقال اللحظة الحرجة التي يمر بها السودان، حيث يقف بين خيارين: إعادة بناء دولة موحدة على أسس جديدة، أو الانزلاق نحو الانقسام والتفتت. فالحرب الحالية وما نتج عنها من وجود حكومتين متنازعتين، إلى جانب الانقسام المجتمعي وانتشار خطاب الكراهية، أعادت إلى الأذهان تجربة انفصال جنوب السودان وما صاحبها من أخطاء سياسية وتاريخية.

يشير الكاتب إلى أن استمرار الحرب أضعف مؤسسات الدولة وأفرز سلطات موازية وانتشاراً واسعاً للسلاح خارج سيطرة الدولة، ما عمّق الانقسامات السياسية والاجتماعية. كما أسهمت التدخلات الإقليمية والدولية في تعقيد الأزمة، إذ تتقاطع مصالح القوى الخارجية داخل السودان، مما يهدد بتحويله إلى ساحة صراع إقليمي.

يرى أن هناك عوامل يمكن أن تعزز فرص الوحدة، أبرزها الرغبة الشعبية الواسعة في إنهاء الحرب والعودة إلى الاستقرار، إضافة إلى الروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية بين السودانيين. كما يمكن للضغوط الدولية والإقليمية ومبادرات الحوار والوساطة أن تفتح الطريق أمام تسوية سياسية شاملة.

يخلص الكاتب إلى أن مستقبل السودان يتوقف على تبني رؤية سياسية تتجاوز منطق الحسم العسكري، عبر بناء عقد اجتماعي جديد وإعادة تأسيس مؤسسات الدولة على أسس مهنية عادلة. فالسودان أمام امتحان تاريخي: إما اختيار طريق الوحدة عبر تسوية سياسية شجاعة، أو مواجهة خطر الانقسام الذي قد يهدد وجود الدولة نفسها.

نعيش اليوم واحدة من أكثر اللحظات التاريخية تعقيداً في مسارنا الحديث، إذ نقف على مفترق طرق بين خيارين متناقضين، إما أن ننجح في إعادة بناء دولة موحدة على أسس جديدة، أو أن ننزلق إلى هاوية الانقسام والتفتت، فبعد تجربة الانقسام الاولى وفقدان جزء عزيز من جنوب البلاد، بسبب عوامل عديدة تأتي سياسة نظام الثلاثين من يونيو بتحويل حرب الجنوب لحرب جهادية مقدسة على رأس هذه العوامل، والحرب الحالية انتجت واقع متشظي بوجود حكومتين غير شريعيتين تتقاسمان إدارة بلد منكوب، وإنقسام مجتمعي كبير نتيجة لاتساع دائرة الحرب وانتشار خطاب الكراهية.

هذا الواقع ينذر بشبح انقسام اذا لم نحسن ادارته هذه المرة بحكمة وواقعية، فالصراع الدائر لم يعد مجرد مواجهة عسكرية بين قوتين متنازعتين، بل تحول إلى اختبار وجودي للدولة السودانية نفسها، وهو يمثل انعكاسًا لأزمة بنيوية عميقة في الدولة السودانية، وفي ظل هذا المشهد المعقد تتداخل العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع العوامل الداخلية والخارجية لتصوغ معادلة صعبة، تجعل من الوحدة الوطنية تحدياً مصيرياً وفرصة تاريخية في آن واحد، في هذا المقال القصير نحاول نطوف حول تحديات ومخاطر الوحدة والانقسام في السودان، والعوامل التي تهدد أو تدعم مسار الوحدة الوطنية مع استشراف فرص المستقبل.

تحديات الوحدة ومخاطر الانقسام:

من أبرز التحديات التي تواجه السودان اليوم استمرار الحرب التي مزقت أوصال الدولة وأضعفت مؤسساتها، وأفرزت سلطات موازية تتنازع الشرعية والسيادة، هذا الواقع خلق كيانات متوازية داخل البلاد، وأضعف قدرة المركز على فرض سلطته على الأطراف، وانتج عدد من المجموعات والكيانات المسلحة، مما أدي إلى انتشار السلاح خارج سلطة الدولة واجهزتها الرسمية، يضاف إلى ذلك الانقسام المجتمعي والسياسي الحاد، حيث تتوزع الولاءات بين الجيش والدعم السريع وولاءات أخرى، مما عمق الشرخ الاجتماعي وأضعف فرص التوافق الوطني.

كما أن التدخلات الإقليمية والدولية مثلت عاملاً مضاعفاً للأزمة، إذ تتقاطع مصالح القوى الخارجية في السودان، وتدفع أحياناً نحو دعم الأطراف المتصارعة، الأمر الذي يسعر نار الحرب ويهدد بتحويل البلاد إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية، ولا يمكن إغفال الأزمات والكوارث الإنسانية التي خلفتها الحرب، من قتل ونزوح ودمار شامل للبنية التحتية، هذه كله يقود إلى أضعاف الروابط الوطنية ويزيد من هشاشة المجتمع، ويجعل من إعادة بناء الوحدة مهمة أكثر صعوبة.

العوامل التي تعزز الانقسام:

تتعدد العوامل التي تدفع نحو الانقسام، أو يمكن الاشتغال عليها من قبل اعداء الوحدة لتكريز حالة الانقسام، أبرزها التنوع العرقي والقبلي الذي لم يستثمر تاريخياً في بناء هوية وطنية جامعة، عبر فن ادارة التنوع، بل ظل في كثير من الأحيان يتم استخدامه كمصدر للتوتر والصراع، كما أن انتشار السلاح ووجود

مجموعات مسلحة متعددة خارج سيطرة الدولة يعزز منطق القوة على حساب القانون، ويجعل من فكرة الدولة المركزية أمراً هشاً.

كما أن غياب الثقة بين القوى السياسية والعسكرية يمثل بدوره عائقاً أمام أي مشروع وطني جامع، إذ ينظر كل طرف إلى الآخر باعتباره خصماً وجودياً لا شريكاً في الوطن، أما التدخلات الخارجية فهي تضيف بعدًا جديدًا من التعقيد، حيث تتهم بعض الدول بدعم الجيش وأخرى بدعم الدعم السريع، ما يعمق الانقسام الداخلي ويضعف فرص الحل الوطني المستقل.

العوامل التي تعزز الوحدة:

رغم هذه التحديات، فإن هناك عوامل يمكن الرهان عليها لدعم مسار الوحدة، أولها الرغبة الشعبية العارمة في إنهاء الحرب والعودة إلى الاستقرار، إذ يدرك السودانيون أن استمرار النزاع يعني المزيد من الدمار والتشريد، كما أن السودان يمتلك تاريخاً مشتركاً وروابط اجتماعية وثقافية ودينية عميقة، يمكن أن تشكل أساساً لإعادة بناء الهوية الوطنية الجامعة.

وكذلك الضغوط الدولية والإقليمية تمثل عاملاً آخر، اذا ما احسنا استقلالها، إذ أن المجتمع الدولي يعي خطورة تفكك السودان على الأمن الإقليمي والدولي، ويدفع نحو الحفاظ على وحدة البلاد، كذلك فإن مبادرات الحوار الوطني والوساطات، مثل مساعي دول الرباعية وغيرها، توفر إطاراً يمكن البناء عليه لإيجاد تسوية سياسية شاملة.

فرص الوحدة:

تتأثر بخارطة تسيطرة كل طرف لأنها تفتح المجال أمام توازن الضعف والقوة وتحسن الموقف التفاوضي لكل طرف، مما يعزز تسوية سياسية تدعم الوحدة، كما أن المبادرات الإقليمية والدولية، إذا ما توافرت لها الإرادة الجادة، يمكن أن تشكل مظلة لدفع الأطراف نحو حل سياسي يعيد بناء مؤسسات الدولة، ويظل الرهن الاول على خطابات الاطراف الداعمة للوحدة.

وإرادة النازحين والمشردين للعودة إلى بيوتهم والعيش في دولة موحدة تمثل بدورها قوة دفع معنوية، إذ أن هؤلاء يشكلون الكتلة الأكبر المتضررة من الحرب، وهم الأكثر تمسكاً بفكرة الدولة الواحدة، ويكفي عامل التماسك وطبيعة العلاقات بين ابناء الشعب الواحد والتداخل والانتشار الكبير في كل نواحي السودان كعامل حاسم في عملية الوحدة، وأخيراً، فإن إمكانية بناء عقد اجتماعي جديد يعالج جذور الأزمة، ويضمن مشاركة عادلة لكل المكونات، تمثل فرصة تاريخية لإعادة تأسيس السودان على أسس أكثر صلابة وعدالة.

نحو رؤية مستقبلية:

إن السودان بحاجة إلى رؤية مستقبلية تتجاوز منطق الغلبة العسكرية، وشرعية البندقية والانتقال إلى شريعية الجماهير، لتأسيس رؤية سياسية شاملة تقوم على الاعتراف بالتنوع وإدارته بشكل عادل، لا على إنكاره أو قمعه، هذه الرؤية يجب أن تنطلق من إعادة بناء الثقة بين القوى السياسية والعسكرية، ومن ثم صياغة مشروع وطني جامع يضع مصلحة السودان فوق كل اعتبار.

كما أن إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس مهنية وشفافة، وضمان استقلال القضاء، ابعاد الجيش من السياسة والاقتصاد، وإطلاق عملية مصالحة وطنية شاملة، كلها خطوات ضرورية لتعزيز الوحدة، ولا يمكن تحقيق ذلك دون معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل بيئة خصبة للانقسام، عبر سياسات تنموية عادلة تعيد توزيع الثروة وتحقق العدالة الاجتماعية.

خاتمة:

في نهاية المطاف، يبقى السودان أمام امتحان تاريخي لا يحتمل التردد أو المراوغة، فإما أن يختار طريق الوحدة عبر تسوية سياسية شجاعة تعيد بناء الدولة على أسس جديدة، تجفف فيها منابع ومصادر العنف، وتوزع الادوار بوضح وحدود واضحة بين مؤسسات الدولة، وإما أن يستسلم لشبح الانقسام الذي يهدد وجوده ذاته.

إن اللحظة الراهنة ليست مجرد أزمة عابرة، بل هي مفترق طرق سيحدد ملامح السودان لعقود قادمة، وما بين جراح الحرب وآمال الوحدة، يظل الرهان الأكبر على إرادة السودانيين في أن يصنعوا مستقبلاً يليق بتاريخهم، ويضعوا حداً لدائرة الانقسام التي أنهكتهم طويلاً.

المخاطر تتضاعف على أمريكا وترامب بعد أسبوع على اندلاع حرب إيران

ملخص

بعد أسبوع من اندلاع الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، يواجه الرئيس ترامب مخاطر متزايدة على المستوى العسكري والاقتصادي والسياسي، وسط توسيع رقعة الصراع إلى أبعاد إقليمية تهدد الاستقرار في الشرق الأوسط وتثير تساؤلات حول قدرة الإدارة الأمريكية على تحويل النجاحات العسكرية إلى انتصار واضح.

رغم دعم قاعدة حركة «ماجا» لترامب، إلا أن استمرار الحرب وتكاليفها الاقتصادية والبشرية قد تؤثر على نتائج الحزب الجمهوري في انتخابات التجديد النصفي، خاصة مع انقسام الرأي العام الأمريكي حول جدوى التدخل العسكري ومدى ارتباطه بالأمن القومي الحقيقي للولايات المتحدة.

تهديد إيران لمضيق هرمز أدى إلى توقف حركة نقل النفط، مما يضاعف المخاطر الاقتصادية عالمياً ويزيد من الضغوط على الإدارة الأمريكية، في حين يظهر الخلاف بين ما أعلن ترامب من أهداف واضحة وما تراه خبراء الاستراتيجية حول طول أمد الحرب واحتمالات التصعيد.

كشفت الأزمة عن سوء تقدير ترامب لقوة إيران مقارنة بتجربته السابقة في فنزويلا، وأبرزت تحديات إدارة الحرب بطريقة استراتيجية آمنة، حيث يعتمد استمرارها على عوامل عديدة غير مؤكدة، منها دعم الحلفاء الإقليميين وقدرة الولايات المتحدة على احتواء التداعيات الاقتصادية والسياسية.

دعم حركة ماجا لترامب بشأن إيران مستمر، لكن قد تتأثر انتخابات التجديد النصفي

مات سبيتالنيك وأندريا شلال

- بعد مضي أسبوع على إندلاع الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران التي أغرقت الشرق الأوسط في اضطرابات، يواجه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قائمة متزايدة من المخاطر والتحديات التي تثير تساؤلات عما إذا كان سيتمكن من تحويل النجاحات العسكرية إلى انتصار جيوسياسي واضح.

وحتى بعد مقتل الزعيم الأعلى آية الله علي خامنئي والضربات المدمرة التي استهدفت القوات الإيرانية براً وبحراً وجواً، سرعان ما اتسعت رقعة الأزمة لتصبح صراعاً إقليمياً يهدد بتدخل عسكري أمريكي أطول أمداً له تداعيات خارجة عن سيطرة ترامب.

وهذا وضع كان ترامب يتجنبه خلال فترتي ولايته في البيت الأبيض، مفضلاً عمليات سريعة ومحدودة مثل الغارة الخاطفة في الثالث من يناير كانون الثاني في فنزويلا والقصف الوحيد للمواقع النووية الإيرانية في يونيو حزيران.

وقالت لورا بلومنفلد من كلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة في واشنطن إن عملية «إيران هي حملة عسكرية فوضوية وستطول على الأرجح».

وأضافت «يخاطر ترامب بالاقتصاد العالمي والاستقرار الإقليمي وأداء حزبه الجمهوري في انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة».

وكان ترامب تولى منصبه على وعد بإبقاء الولايات المتحدة بعيدة عن التدخلات العسكرية «الغبية»، لكنه يسعى الآن إلى ما يعده العديد من الخبراء حرباً مفتوحة شنها باختياره دون أن تكون مدفوعة بأي تهديدات إيرانية وشيكة على بلاده، على الرغم من ادعاءات الرئيس ومساعديه بعكس ذلك.

ويقول محللون إنه سعى في سبيل الوصول إلى ذلك لصياغة مجموعة مفصلة من الأهداف أو نهاية واضحة للعملية «ملحمة الغضب»، وهي أكبرعملية عسكرية أمريكية منذ غزو العراق عام 2003، فقدم مبررات متغيرة للحرب وتعريفات مختلفة لما يعد نصرا.

ورفضت المتحدثة باسم البيت الأبيض آنا كيلي هذا التقييم، قائلة إن ترامب حدد بوضوح أهدافه المتمثلة في «تدمير صواريخ إيران الباليستية وقدرتها على إنتاجها، وتدمير أسطولها البحري، وإنهاء قدرتها على تسليح وكلاء، ومنعها للأبد من الحصول على سلاح نووي».

ومع ذلك، إذا طال أمد الحرب وتزايدت الخسائر البشرية الأمريكية وتضاعفت التكاليف الاقتصادية لتوقف تدفق النفط من الخليج، فإن كبرى مغامرات ترامب في السياسة الخارجية قد تلحق أيضا ضررا سياسيا بالحزب الجمهوري.

دعم حركة «ماجا» مستمر.. حتى الآن

وعلى الرغم من انتقاد بعض مؤيدي ترامب المعارضين للتدخلات العسكرية، فإن أعضاء حركة (ميك أمريكا جريت أجين) أو «لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى» واختصارها «ماجا» يدعمونه إلى حد بعيد في مسألة إيران حتى الآن.

لكن أي تراجع في دعمهم قد يعرض سيطرة الجمهوريين على الكونجرس للخطر في انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر تشرين الثاني، بالنظر إلى استطلاعات الرأي التي تظهر معارضة الحرب بين الناخبين بشكل عام، بمن فيهم كتلة حاسمة من الناخبين المستقلين.

وقال برايان دارلينج المحلل الاستراتيجي الجمهوري «الشعب الأمريكي غير راغب في تكرار أخطاء العراق وأفغانستان».

وأضاف «قاعدة حركة ماجا منقسمة بين من اعتمدوا على وعود بعدم خوض حروب جديدة والواثقين في حكم ترامب على الأمور».

وعلى رأس قائمة مخاوف المحللين تأتي الرسائل المتضاربة من ترامب ومساعديه بخصوص ما إذا كان يسعى إلى «تغيير النظام» في طهران.

فقد أشار في بداية الصراع إلى أن الإطاحة بحكام إيران يشكل هدفا، على الأقل من خلال إثارة تمرد داخلي. وبعد يومين، توقف عن ذكر ذلك باعتباره أولوية.

لكن يوم الخميس، قال ترامب لرويترز إنه سيلعب دورا في اختيار الزعيم الإيراني المقبل وشجع الأكراد الإيرانيين على شن هجمات. وأعقب ذلك مطالبته في منشور على وسائل التواصل الاجتماعي أمس الجمعة «باستسلام إيران غير المشروط».

وفي أنحاء المنطقة، تصاعدت المخاطر مع الضربات التي ردت بها إيران واستهدفت إسرائيل وجيرانها الآخرين في محاولة لزرع الفوضى وزيادة التكاليف على إسرائيل

تهديد إيران لمضيق هرمز يشكل مخاطر اقتصادية، وحركة نقل النفط تتوقف

الصراع قد تكون له تداعيات على انتخابات التجديد النصفي الأمريكية

والولايات المتحدة وحلفائها.

وفي دليل على أن إيران ربما لا تزال قادرة على تحريك الجماعات المتحالفة معها، استأنف مقاتلو جماعة حزب الله اللبنانية الأعمال القتالية مع إسرائيل، مما أدى إلى اتساع رقعة الحرب إلى بلد آخر.

والخسائر الأمريكية منخفضة حتى الآن في ظل مقتل ستة جنود فقط، واستخف ترامب إلى حد بعيد باحتمالات وقوع المزيد من الخسائر، بينما أحجم عن استبعاد نشر قوات أمريكية على الأرض كليا.

وردا على سؤال عما إذا كان على الأمريكيين القلق من وقوع هجمات بإيعاز من إيران في الداخل، قال ترامب في مقابلة مع مجلة تايم نشرت أمس الجمعة «أعتقد... مثلما قلت، سيموت بعض الناس».

لكن جوناثان بانيكوف، وهو نائب سابق لمسؤول المخابرات الوطنية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط، قال «لا شيء من المرجح أن يعجل بإنهاء الحرب أكثر من الخسائر البشرية الأمريكية... وهذا ما تعتمد عليه إيران».

سوء تقدير في فنزويلا؟

يعتقد عدد من المحللين أن ترامب، الذي أظهر رغبة متزايدة في القيام بعمل عسكري في ولايته الثانية، أخطأ في حساباته بأن الحملة على إيران ستسير على غرار العملية الفنزويلية

في وقت سابق من هذا العام.

وكانت القوات الخاصة الأمريكية ألقت القبض على الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، مما مهد الطريق لترامب لإجبار موالين سابقين أكثر انصياعا على منحه نفوذا كبيرا على احتياطيات النفط الهائلة في البلاد، دون الحاجة إلى أي عمل عسكري أمريكي ممتد.

وعلى النقيض من ذلك، أثبتت إيران أنها عدو أقوى بكثير وأفضل تسليحا، على خلفية وجود مؤسسة دينية وأمنية راسخة.

بل إن الضربة الأمريكية الإسرائيلية المشتركة التي قتلت خامنئي وبعض القادة الكبار الآخرين فشلت حتى الآن في منع إيران من الرد عسكريا، وأثارت تساؤلات حيال ما إذا كان من الممكن أن تحل محلهم شخصيات من غلاة المحافظين.

ومع ذلك، فإن السؤال الذي يطغى على الصراع هو ما إذا كانت إيران ستنزلق إلى الفوضى وتتداعى إذا سقط حكامها الحاليون، مما يزيد من زعزعة استقرار الشرق الأوسط.

وأشاد مارك دوبويتز، الرئيس التنفيذي لمؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، وهي معهد أبحاث غير ربحي يميل لاتخاذ موقف متشدد تجاه إيران، باستراتيجية ترامب الحربية في المجمل، لكنه قال إن على الرئيس أن يعلن بوضوح أنه لا يريد أن يرى ذلك البلد يتفكك.

أزمة النفط

لكن أحد أكثر المخاوف إلحاحا في الوقت الحالي هو تهديد إيران لمضيق هرمز، ذلك الممر الضيق الذي يمر عبره خمس النفط العالمي. وتوقفت حركة ناقلات النفط، مما قد يؤدي إلى عواقب اقتصادية وخيمة إذا استمر هذا الوضع.

ورغم أن ترامب تجاهل علنا أي قلق بشأن ارتفاع أسعار الغاز في الولايات المتحدة، يسعى مساعدوه إلى إيجاد طرق للتخفيف من تأثير الحرب على إمدادات الطاقة، إذ قال أمريكيون في استطلاعات رأي إن كلفة المعيشة هي شاغلهم الأكبر.

وقال جوش ليبسكي من مركز أبحاث أتلانتيك كاونسل في واشنطن «إنها نقطة ضعف اقتصادية في الاقتصاد الأمريكي لم تكن متوقعة بالكامل على ما يبدو».

وقال مسؤول عسكري أمريكي سابق مقرب من الإدارة الأمريكية إن اتساع نطاق الأثر الاقتصادي للحرب فاجأ فريق ترامب، لأسباب منها أن الذين لديهم معرفة بأسواق النفط لم يُستشاروا قبل الهجوم على إيران.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض آنا كيلي «النظام الإيراني يتعرض لهزيمة ساحقة»، لكنها لم تتطرق بشكل محدد إلى المخاوف بشأن الاستعدادات للحرب.

واتخذ ترامب قراره بالمضي قدما في ا لهجما ت .

وقال اثنان من مسؤولي البيت الأبيض وعضو في الحزب الجمهوري مقرب من الإدارة الأمريكية إن قرار المضي قدما في الهجمات جاء رغم تحذيرات بعض كبار مساعديه من صعوبة احتواء التصعيد.

وفوجئ بعض حلفاء الولايات المتحدة التقليديين بهذا القرار. وقال دبلوماسي غربي «إنه قرار فردي».

ومدة الحرب هي أحد العوامل المجهولة الرئيسية التي من المرجح أن تحدد مدى تداعياتها. ومع ارتفاع كلفة الحملة الإيرانية يوما بعد يوم، قال ترامب إن العملية قد تستمر أربعة أو خمسة أسابيع أو «ما يتطلبه الأمر»، لكنه لم يوضح على نحو يذكر ما يتصور أنه سيحدث بعد ذلك.

وأشاد الجنرال المتقاعد بن هودجز، الذي خدم في العراق وأفغانستان وقاد سابقا الجيش الأمريكي في أوروبا، بالجيش للأساليب التي يتبعها في إيران. لكنه قال لرويترز «من وجهة نظر سياسية واستراتيجية ودبلوماسية، لم يحظ الأمر بدراسة كاملة فيما يبدو».

ويعلق ترامب آمالا كبيرة على مساعدة دول الخليج العربية المنتجة للنفط على تجاوز أزمة إيران، نظراً لأنها تستضيف قواعد أمريكية منذ فترة طويلة وتعهدت باستثمارات جديدة ضخمة في الولايات المتحدة.

وبينما انضم الحلفاء الخليجيون إلى الحملة على ما يبدو، خاصة بعد أن استهدفتهم طهران بضربات صاروخية وطائرات مسيرة، فلا يؤيد كل من في المنطقة حرب ترامب.

ففي رسالة مفتوحة إلى ترامب نشرت يوم الخميس، سأل الملياردير الإماراتي خلف الحبتور، الذي يزور منتجع مار الاجو الذي يملكه لترامب في فلوريدا دوريا «من أعطاك الحق في تحويل منطقتنا إلى ساحة معركة؟»

إعداد دعاء محمد وشيرين عبد العزيز للنشرة العربية - تحرير علي خفاجي

التكلفة القاتلة لتقاعس الجيش النيجيري

ملخص

يكشف تقرير لصحيفة نيويورك تايمز عن فشل متكرر للجيش النيجيري في حماية القرى من هجمات الجماعات المسلحة، رغم أن نيجيريا تمتلك أحد أقوى الجيوش في إفريقيا. ويشير التقرير إلى أن الهجمات والاختطافات تتكرر في المناطق الريفية دون استجابة فعالة من القوات الأمنية.

في قرية وورو تلقى زعيمها رسالة تهديد من جماعة بوكو حرام وطالب بعقد اجتماع معها، فأبلغ السلطات فورًا. لكن بعد أسابيع هاجم أكثر من مئة مسلح القرية وقرية مجاورة، وارتكبوا مجزرة استمرت ساعات وأسفرت عن مقتل نحو 200 شخص قبل وصول الجيش.

يرى محللون أن أسباب الإخفاق تعود إلى الفساد واختلاس ميزانيات الأمن، إضافة إلى انتشار القوات في مساحات واسعة تفوق قدراتها. كما أن جزءًا كبيرًا من الشرطة مخصص لحراسة الشخصيات المهمة، بينما تبقى القرى النائية بلا حماية كافية.

يؤكد التقرير أن كثيرًا من الهجمات كانت متوقعة مسبقًا بعد تحذيرات من السكان، لكنها لم تُقابل بإجراءات حاسمة. ومع استمرار الإفلات من المساءلة وغياب الإرادة السياسية، تتواصل المجازر ويظل المدنيون في نيجيريا يدفعون الثمن الأكبر.

تقرير بقلم: سايكو جاميه وروث ماكلين من داكار، السنغال. و ديكسون أداما من جوس، نيجيريا، وإسماعيل أوال من كانو، نيجيريا.

في مساء من شهر يناير في وورو، وهي قرية في نيجيريا، اقترب رجل من عمر بيو صالحي، شيخ القرية، وسلمه قطعة ورق ممزقة بشكل بدائي من دفتر مدرسي.

كان الرجل قد اختطفه جهاديون وأرسلوه لتسليم الرسالة المكتوبة بخط اليد إلى السيد صالحي. وقد وُقِّعت الرسالة باسم الجماعة الإرهابية النيجيرية بوكو حرام. وفي الرسالة طالب الجهاديون بعقد «اجتماع سري» مع السيد صالحي، وبالحصول على حق الوعظ في قريته التي يغلب عليها المسلمون.

وقال السيد صالحي إنه أبلغ فورًا الجهة النيجيرية المعادلة لمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI). لكن بعد ثلاثة أسابيع، شنّ مهاجمون اعتداءً وحشيًا على وورو وقرية مجاورة. وقد ارتكبوا مجزرة راح ضحيتها ما يصل إلى 200 شخص خلال نحو عشر ساعات. ولم تصل قوات الأمن النيجيرية إلا بعد أن غادر المهاجمون، بحسب ما قاله السيد صالحي وناجون آخرون.

تمتلك نيجيريا واحدة من أكثر الجيوش رهبةً وتمويلًا في القارة، وهو جيش معروف بعمليات حفظ السلام والمساعدة في منع الانقلابات في غرب إفريقيا. ومع ذلك، يقول خبراء إنه داخل البلاد فشل الجيش مرارًا في وقف الهجمات القاتلة التي تحدث بشكل شبه يومي في المناطق الريفية، مما أدى إلى اتهامات بالفساد واللامبالاة.

ويشير محللون إلى أسباب عديدة لهذه الإخفاقات، من بينها اختلاس ميزانية الأمن، إضافة إلى أن القوات العسكرية منتشرة بشكل واسع يفوق قدرتها في أنحاء نيجيريا، أكثر دول إفريقيا سكانًا.

وقبل أسابيع قليلة، قدم حاكم ولاية زامفارا، إحدى بؤر العنف في البلاد، تفسيرًا آخر قائلاً: «إن ذلك ليس من أولوياتهم»، هكذا قال داودا لاوال للصحفيين المحليين.

والآن يتم إرسال مئات الجنود الأمريكيين إلى نيجيريا للمساعدة في تحديد أهداف إرهابية محتملة لضربها، مدفوعين بتصريحات الرئيس ترامب بأن العنف المتصاعد يرقى إلى مستوى إبادة جماعية ضد المسيحيين، رغم أن كلاً من المسيحيين والمسلمين يقعون ضحايا لهذه الهجمات.

وتقول جماعات حقوق الإنسان ومحللون إن الأدلة المستقاة من العديد من الهجمات

تمتلك البلاد واحدة من أكثر القوات المسلحة إثارةً للرهبة في إفريقيا، ومع ذلك، داخل حدودها، فشلت مرارًا في وقف عمليات الاختطاف والهجمات.

تشير إلى أن السلطات النيجيرية كانت تمتلك معلومات استخباراتية تمكنها من التعرف على هذه الهجمات مسبقًا. لكن السلطات، في كثير من الأحيان، لم تتخذ أي إجراء، على حد قولهم.

ردًا على الأسئلة المتعلقة بتأخر استجابة الجيش، قال اللواء ساماييلا أوبا، المتحدث باسم الجيش، إن «القوات منتشرة عبر مساحات شاسعة وغالبًا ما تكون تضاريسها صعبة، وفي بعض الأحيان تكون طرق الوصول إليها محدودة». وأضاف أنه عندما علم الجيش بوجود تهديدات في وورو، تم إرسال قوات إلى المنطقة للقيام بدوريات لمدة أسبوعين.

وقال السيد صالحي إنه عندما تلقى الرسالة الموقعة باسم بوكو حرام في يناير، كانت قد سبقتها أشهر من الرعب في المجتمعات المسلمة المجاورة، حيث كان مسلحون يختطفون ويقتلون القرويين، كما كان الجهاديون يلقون خطبًا يهاجمون فيها دستور نيجيريا والسلطات الحاكمة.

وقد سلّم الرسالة إلى أحد ممثلي جهاز أمن الدولة النيجيري. وبعد ذلك بوقت قصير، بدأ أفراد من الجيش بالظهور في المنطقة، لكن الدوريات كانت تأتي فقط يوم الجمعة.

ثم في يوم الثلاثاء 3 فبراير، اقتحم أكثر من 100 مسلح وورو على دراجات نارية، بحسب ما قاله السكان. وقاموا بتجميع الشباب وإعدامهم. كما أحرقوا المتاجر والمنازل. وقال ناجون إن المذبحة بدأت في الساعة الخامسة مساءً واستمرت حتى نحو الثالثة صباحًا.

وقال السيد صالحي: «لقد أجرينا اتصالًا بالجيش». لكنه أضاف أنه بحلول الوقت الذي وصل فيه الجيش، كان المهاجمون قد فرّوا بالفعل.

وعندما انتهى كل شيء، وجد أن منزله قد تعرض للهجوم. وكان اثنان من أبنائه، خالد (26 عامًا) وزكريا (14 عامًا)، قد قُتلا. كما تم اختطاف زوجته الثانية وثلاثة من أبنائه الآخرين.

وكان مسلحون قد هاجموا أيضًا موقعًا عسكريًا في القرية في نوفمبر الماضي. لكن بدلاً من إرسال تعزيزات إضافية، كما طلب السكان، قام الجيش بإزالة الموقع بالكامل، بحسب ما قاله السيد صالحي.

وأضاف: «حتى إننا ذهبنا إلى ضباطهم المسؤولين».

«قالوا إنهم سيرسلون أشخاصًا آخرين».

لكن ذلك لم يحدث، على حد قوله.

ولم يوضح اللواء أوبا، المتحدث باسم الجيش، سبب إزالة الدوريات من وورو.

ويقول محللون وباحثون إن الهجمات في

وورو تمثل مثالًا على نمط قاتم يتكرر، حيث فشل الجيش النيجيري في وقف أعمال العنف. كما يقولون إن المسلحين الذين ينفذون هذه المجازر والقادة العسكريين الذين تقع هذه الأحداث تحت قيادتهم نادرًا ما تتم مساءلتهم أمام العدالة.

وقال عيسى سنوسي، المدير التنفيذي لمكتب منظمة العفو الدولية في نيجيريا:

«دائمًا يفشلون. دائمًا يفعلون الأشياء الخاطئة».

وفي حين تُترك المناطق الريفية في كثير من الأحيان بلا حماية بسبب انتشار الجيش على نطاق واسع يفوق قدرته، يقول محللو الأمن إن نحو 100 ألف شرطي في نيجيريا مكلّفون بحراسة الشخصيات المهمة (VIP)، بمن فيهم السياسيون ورجال الأعمال والمشاهير، وهي ممارسة تعهدت حكومات متعاقبة بإلغائها.

وأحيانًا يجد الجيش نفسه يقاتل بأسلحته هو. ففي أواخر العام الماضي، اعترف نوهو ريبادو، المسؤول الأمني الأعلى في نيجيريا، علنًا بأن بعض ضباط الشرطة والجنود الفاسدين باعوا أسلحة نارية إلى «أشخاص سيئين».

تولى الرئيس النيجيري بولا تينوبو منصبه عام 2023 بعد أن وعد بالتصدي لحالة انعدام الأمن المتفشية التي تعكر حياة ملايين النيجيريين. لكن السكان يقولون إن تقدمًا يُذكر لم يتحقق.

ووصف قادة محليون في قرية يلواتا الواقعة في وسط البلاد، والتي يغلب عليها المسيحيون، كيف تدفق مسلحون إلى المنطقة في الأشهر التي سبقت مجزرة يونيو. وتُظهر مراسلات ووثائق قضائية اطّلعت عليها صحيفة نيويورك تايمز أن السكان حاولوا مرارًا إطلاق التحذيرات قبل وقت طويل من وقوع الهجوم الدموي.

ففي ديسمبر 2024، أي قبل ستة أشهر من مقتل 200 من سكان يلواتا، بعث غبونغبون دينيس، رئيس جمعية المزارعين، رسالة إلى رئيس وكالة نيجيريا شبه العسكرية.

وحذر صراحة من تدفق جماعي لـ«قطاع طرق خطرين وسيئي السمعة وفتاكين». كما أورد أسماء الأشخاص الذين قال إنهم يقودون الهجمات، وتوسل من أجل «تدخل عاجل».

ووصلت التحذيرات إلى أعلى مستويات القيادة، حيث أقر حاكمان نافذان في ولايتين بأنهما تلقيا تنبيهًا بشأن التهديد. لكن، بحسب السيد دينيس، لم يُتخذ أي إجراء لمنع الهجوم.

وعندما دوّت أصوات إطلاق النار في يلواتا في الساعة العاشرة مساء يوم 14 يونيو، سارع أوكييما ديفيد، وهو مزارع محلي يبلغ من العمر 35 عامًا، إلى جمع زوجته وأبنائه الثلاثة. وركضوا إلى صف من محال البقالة حيث كان عشرات القرويين المذعورين يختبئون. وسرعان ما بدأت الرصاصات تضرب الجدران والأسقف.

ثم سمعوا أحد المهاجمين يأمر الآخرين بتوفير الذخيرة وإحراق المبنى، على حد قوله. فصبّوا الوقود على السقف وأشعلوا فيه النار. وكانوا يطعنون ويطلقون النار على كل من حاول الفرار، بحسب ديفيد.

أصيب ديفيد بجروح، لكنه تمكن من الفرار من المبنى المشتعل. وبحالة من اليأس، ركض إلى مركز الشرطة المحلي طلبًا للمساعدة بينما كانت عائلته محاصرة داخل المتجر، كما قال.

وقال ديفيد: «قالوا لي ابحث عن مكان تختبئ فيه لأنهم استنفدوا ذخيرتهم».

وأضاف: «بكيت وتوسلت إليهم أن ينقذوا عائلتي، لكنهم قالوا لي تحلّ بالصبر».

وتوجد في يلواتا نقاط للشرطة والجيش، كما أن عاصمة الولاية ماكوردي تبعد أقل من ساعة بالسيارة. ومع ذلك، قال السكان إن المهاجمين استمروا في قتل القرويين لأكثر من أربع ساعات قبل أن يغادروا، دون أن تصل التعزيزات.

وعندما عاد ديفيد، وجد زوجته جوديث (27 عامًا) جثة هامدة مثقوبة بالرصاص. أما ابناه الأكبران، سامسون (7 سنوات) ومايكل (6 سنوات)، فقد قُتلا بالسواطير، بحسب قوله. وتم العثور على بقايا ابنه الأصغر كينغسلي، البالغ من العمر 18 شهرًا، متفحمة في رماد المتجر.

وأصبحت يلواتا، الواقعة في منطقة الحزام الأوسط في نيجيريا، قضية محورية لدى أولئك الذين يدفعون الرئيس ترامب للتدخل في نيجيريا دفاعًا عن المسيحيين في البلاد.

وقال جيمس بارنيت، الباحث في معهد هدسون والمتخصص في شؤون الأمن والسياسة الإفريقية:

«إن الإفلات من العقاب متجذر في النظام السياسي في نيجيريا».

كما أشار نَنامدي أوباسي، المستشار البارز في مجموعة الأزمات الدولية، إلى «غياب الإرادة السياسية وغياب الشعور بالإلحاح لإنهاء هذه القضايا».

ولم تتم مساءلة أي من كبار القادة العسكريين في نيجيريا عن الهجمات التي وقعت في وورو أو يلواتا.

درس بيروت وامتحان الخرطوم...

هل يتعلم الكاهن قبل ان يدفع السودان الثمن؟

حاتم ايوب ابوالحسن

ملخص

يتناول المقال درس لبنان في الشرق الأوسط، حيث يمكن للدول الضعيفة أو المنهكة أن تنجرّ إلى الحروب دون أن تعلنها، عندما يتداخل نفوذ تنظيمات أيديولوجية أو عسكرية مع قرار الدولة. وتجربة لبنان مع حزب الله أظهرت كيف يمكن أن يصبح قرار الحرب والسلم خارج سيطرة الدولة، ما أدى إلى ضعف مؤسساتها وتفاقم أزماتها الاقتصادية والسياسية.

يوضح الكاتب أن لبنان لم يكن دائماً راغباً في الدخول في صراع إيران وإسرائيل، لكن وجود قوة مسلحة مؤثرة داخل الدولة جعله في قلب المواجهة. ومع عجز الدولة عن الفصل بين مؤسساتها ونفوذ التنظيم، وجد اللبنانيون أنفسهم يعيشون في ظل توتر دائم واحتمال حرب مستمر.

ينقل المقال هذا الدرس إلى السودان، متسائلاً عما إذا كانت القيادة السودانية، وعلى رأسها عبد الفتاح البرهان، ستستوعب العبرة قبل فوات الأوان. فالسودان يخرج من حرب مدمرة أرهقت الدولة والمجتمع، وأي انطباع إقليمي بعودة نفوذ التنظيمات الأيديولوجية قد يثير مخاوف دول المنطقة ويضع الخرطوم في دائرة الصراعات.

يخلص الكاتب إلى أن الدول الخارجة من الحروب تحتاج إلى بناء الثقة والاستقلال في قرارها الوطني، لا الانخراط في صراعات المحاور. فالسودان يقف أمام خيار واضح: إما ترسيخ دولة مؤسسات مستقلة، أو ترك الباب مفتوحاً أمام الشكوك التي قد تعيده إلى صراعات جديدة، كما حدث في تجارب إقليمية سابقة.

في الشرق الأوسط، لا تحتاج الدول (المزدوجة) المنهكة إلى إعلان الحرب كي تجد نفسها داخلها. يكفي أحياناً أن تسمح الدولة بأن تتداخل في قراراتها ازدواجية تنظيم أيديولوجي عسكري، حتى تتحول تلقائيًا إلى جزء من معركة أكبر منها. هذا هو الدرس الذي عاشه لبنان لسنوات طويلة تحت ظل قوة حزب الله، حيث أصبح قرار الحرب والسلم في كثير من الأحيان أكبر من قدرة الدولة نفسها على التحكم فيه.

لم يكن لبنان يريد دائمًا أن يكون طرفًا في الصراع بين إيران وإسرائيل، لكن الواقع السياسي والعسكري جعله في قلب المواجهة، بينما بقيت الدولة الرسمية عاجزة عن الفصل بين مؤسساتها وبين نفوذ التنظيم المسلح. النتيجة كانت دولة ضعيفة، اقتصادًا منهارًا، ومجتمعًا يعيش على حافة القلق الدائم من حرب قد تندلع في أي لحظة.

السؤال الذي يفرض نفسه اليوم بعيدًا عن بيروت، في السودان

هل يستوعب قائد الجيش ورئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان هذا الدرس قبل فوات الأوان؟

السودان اليوم ليس دولة مستقرة تبحث عن تحسين موقعها في الإقليم، بل دولة خرجت بالكاد من حرب مدمرة ما تزال نيرانها مشتعلة بين الجيش وقوات الدعم السريع. حرب استنزفت المدن، كسرت الاقتصاد، ودفعت ملايين السودانيين إلى النزوح واللجوء، حتى صار المواطن السوداني في كثير من بقاع العالم يحمل عبء الحرب معه في تفاصيل حياته اليومية.

في مثل هذا الظرف، يصبح أي انطباع إقليمي بأن الخرطوم قد تعود إلى لعبة التنظيمات الأيديولوجية أو شبكات النفوذ القديمة مصدر قلق مباشر لدول المنطقة. الحديث هنا لا يتعلق فقط بوجود سياسي تقليدي، بل بظلال تجربة طويلة ارتبطت باسم جماعة الإخوان المسلمين داخل الدولة السودانية خلال عقود سابقة، وما تركته تلك التجربة من حساسيات إقليمية عميقة.

المعادلة ببساطة شديدة

الدول المنهكة لا تتحمل ترف الدخول في صراعات المحاور.

الإقليم اليوم يعيش توترات غير مسبوقة، والصراع بين القوى الكبرى في المنطقة يتحرك على أكثر من جبهة. وفي مثل هذا المناخ، فإن أي إشارة خاطئة قد تُفسَّر بسرعة على أنها اصطفاف سياسي أو أيديولوجي، حتى لو لم تكن كذلك في نية صانع القرار.

لهذا يصبح السؤال الحقيقي أمام القيادة السودانية ليس فقط كيف تُدار الحرب الحالية، بل كيف يُطمئن السودان محيطه بأنه لن يتحول مرة أخرى إلى منصة لصراعات الآخرين.

فالدولة التي تخرج من حرب أهلية تحتاج إلى إعادة بناء الثقة قبل إعادة بناء المؤسسات.

والدولة التي يبحث شعبها عن الأمان لا تريد أن تجد نفسها فجأة في عناوين نشرات الأخبار بوصفها طرفًا في مواجهة إقليمية جديدة.

الفرق بين الدول التي تتعافى من الحروب وتلك التي تغرق فيها مرة أخرى، هو قدرتها على قراءة تجارب الآخرين. وتجربة لبنان واضحة: عندما يصبح القرار الوطني رهينة التوازن بين الدولة والتنظيم، تتحول الدولة نفسها إلى رهينة للصراع.

السودان اليوم يقف أمام لحظة اختيار حقيقية .

إما أن يرسل رسالة واضحة للإقليم والعالم بأن الخرطوم تسعى إلى دولة مؤسسات مستقلة القرار، أو يترك الباب مفتوحا أمام الشكوك و التأويلات التي قد تضع البلاد مواجهة وهي تكاد تلتقط أنفاسها في قلب مواجهة جديدة.

التاريخ في المنطقة لا يعيد نفسه فقط...

بل يسخر أحيانا ممن لم يتعلموا دروسه.

الإتجاه الخامس

الحرب..الصحوة المنسية

د. كمال الشريف

ملخص

يوضح د. كمال الشريف أن الحرب الحالية في منطقة الخليج العربي هي التاسعة منذ عام 1992، واستخدمت فيها أسلحة مخصبة باليورانيوم، ما تسبب في انتشار أمراض معقدة وخطيرة مثل الحمى المجهولة في السودان، مستهدفاً البشرية العربية والمسلمة بشكل متعمد.

يشير إلى أن الحرب الحالية مخطط لها منذ سنوات، وأن إعادة ترامب إلى السلطة جاءت ضمن خطة لمواصلة هذه الحرب، مع الاستفادة الاقتصادية من تدمير البنى التحتية وبيع الأسلحة وإعادة إعمار المناطق المتضررة.

يوضح أن هذه الحرب لا تخسر فيها أمريكا وإسرائيل إلا الإنسان، وأن احتمال دخول المتطرفين الإسلاميين يزيد من خطورة الوضع، بينما تظل الولايات المتحدة وإسرائيل ضعيفتين في الحروب البرية، كما حدث في فيتنام وأفغانستان وغزة.

يستنتج الكاتب أن الحرب تغيّر ملامح المنطقة بأكملها، بما فيها السودان، وتكشف أن أمريكا ليس لها حليف حقيقي إلا مصالحها الخاصة، بينما تؤثر هذه الصراعات على السياسات العسكرية والسياسية المستقبلية في المنطقة.

في الحسابات العلمية وعلي حسب الخبرة المتواضعة لدي أن الحرب التي تدور الآن هي الحرب التاسعة في حرق منطقة الخليج العربي وفي قتل 75% من العرب والمسلمين نعم قتل العرب والمسلمين وأنا أعرف جيداً أن أمريكا منذ العام 92 كل أسلحتها مخصبة باليورانيوم حتى الطائرات والعربات العسكرية والصواريخ وكل أنواع الأسلحة مطليه بيورانيوم مخصب

حتى السودان قصف أكثر من ثلاث مرات بيورانيوم مخصب منذ قصف مصنع الشفاء للأدوية وماحدث في الطريق القومي بورتسودان لقصف عربة أحد الأفراد المشكوك في تعاملاته وعلاقاته التجارية والعسكرية وقضي عليه بصاروخ مخصب باليورانيوم وصولاً لليرموك في السودان

كلها،كلها كانت حرب باليورانيوم المخصب الذي يعني أن الأمراض الجديدة والصعبة والخطيرة والمعقدة والقاتلة تزداد عام بعد عام في المنطقه والعراق و السودان وغزة أمثله حية لهذه الأمراض التي يجتهد علماء العرب في الوصول لأدويه لها في معامل في مناطق إنتاج اسلحة اليورانيوم المخصب وهذه هي أساليب نهاية العالم وأساليب القضاء على الانسان الذي يمتلك نصف ثروات العالم وهي دول العرب والمسلمين

والحرب التي تدور الآن هي مخطط لها منذ سنين وإعادة شخص مثل ترامب للسلطة وهو متهم بالعشوائية بعد أن اقتحم أعوانه مبنى الكونجرس.وكانت مكافأته إعادته رئيساً من جديد لتنفيذ الحرب التي تدور الآن

وجاء إلى الخليج وأخذ ما سوف يساعده في إدارة هذه الحرب حتي لا تخسر أمريكا الكثير من المال تحت بند انها سوف تقوم بإعادة بناء ما تدمره الآن في الخليج والخليج حالياً يقصف من اسرائيل ومن إيران

هذا حديث خبراء حرب

إذن حرب الخليج الحالية لا خاسر فيها إلا الانسان الذي سوف تعصره أمراض مختلفة وجديدة كما حدث في السودان بتسمية الحمى المجهوله بحمى الضنك

والاطباء يعرفون جيداً ماهي حمى الضنك

لكنه مرض من ضمن أمراض اسلحة الحروب المختلفه التي استخدمت في السودان وتستخدم حالياً في حرب الخليج التاسعة

يبقى على العالم أن يفهم أن ترامب يحارب بعقيدة وليست برسالة سلام أو ديمقراطيه هي نفس العقيدة التي جعلته يصر ويلح علي استعمار جزر الجرينلاند التي عرف عنها من العلماء وأهل الفضاء أن هناك مخلوقات فضائية هبطت في الجزيرة وتتطور الأمر حتى دخلت روسيا والصين وكوريا الشماليه

وهنا .. صمت ترامب..

والحرب التي تدور الآن يعرف أصحابها فاتورة الخسارة والربح كم قبل أن تبدأ

هي نظريتها كالآتي

صناعة سلاح

بيع سلاح

تدمير بنية كاملة

اعادة اعمارها

وتخليص الأسلحة القديمة التي بيعت من أمريكا لدول الحرب

وبعدها بيع أسلحة جديدة

وأدوية ومستشفيات جديدة

إذن هي صفقة مربحة ..

للأطراف المكونة لها

ويأتي هنا الهاجس الأكبر الذي جعل البرهان يتحدث لأول مرة عن المتطرفين الإسلاميين بأنه سوف (يقد عينم)

على حد التعبير

والخوف هنا من دخول متطرفين للحرب ومعروف أن إيران بها قوات خاصة برية متطورة جداً وفدائية جداً

إذن المنطقة سوف تعود لحرب التفجيرات من جديد

الحرب التي جعلت اليهود يوقعون اتفاقات سلام بعد أن تحدث رابين بانه لايمكن أن يحارب شخص واحد يتفجر ويقتل مائه شخص بمنتهى الرضا

وهذا هو الاتجاه الخطير التي تخشاه أمريكا بحكم أن أمريكا وإسرائيل في الحروب البريه زيرو.. وهذا أثبت منذ حرب فيتنام وافغانستان والصومال وحتى حرب غزه

وهذا ما يتوقع في الأوقات القادمة

وتصبح الحرب مخيفه جداً جداً

وهنا لابد من ملاحظة أن التفكير السياسي والعسكري في السودان قد بدأ يتغير وسوف يصل 360 درجة في التغيير في طريقة الاداء السياسي والنفسي لمن يقود السودان حالياً

والحرب التي تدور حالياً تغير ملامح المنطقة باكملها .

وبنفس القدر تغير ملامح حكم السودان القادم

ومنها قد يعرف الناس جيداً أن أمريكا ليست لها حليف

حليفها الوحيد هو أمريكا نفسها حتى اسرائيل أخذت كرت أحمر في موضوع غزة من أمريكا

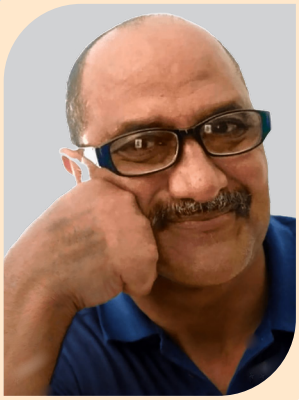

أجيال السودان وإهدار التعليم (4)

عثمان يوسف خليل

ملخص

يؤكد المقال أن إعادة بناء التعليم في السودان تتطلب رؤية جديدة وكاملة، لا الاكتفاء بالإصلاحات الجزئية، بحيث يتحول التعليم من مجرد تلقين إلى صناعة عقول قادرة على التفكير النقدي والإبداع، مع استيعاب دروس الماضي دون الانغماس فيه.

يشدد الكاتب على أن نجاح الإصلاح التعليمي يعتمد على تقبل المجتمع للتغيير، من خلال تبني ثقافة تقدّر السؤال والاختلاف، وتشجع التفكير النقدي، لأن العقل المتعود على الحفظ فقط لا يستطيع الابتكار، والمجتمع الخائف من التجديد يبقى أسير الماضي.

يبرز أهمية مجانية التعليم والإنفاق عليه كاستثمار استراتيجي، حيث أن فتح أبواب التعليم للجميع بعد الحرب يمثل ضرورة وطنية وأخلاقية، ويحول التعليم إلى أداة لإعادة دمج الأجيال وحماية المجتمع من تحوّل الفقر إلى قدر دائم.

يؤكد الكاتب على إعادة الاعتبار للمعلم وتطوير المناهج، لأن المعلم هو صانع وعي ومرشد، ويجب أن يعيش في كرامة ويُدرب باستمرار، بينما المناهج يجب أن تصنع عقولًا قادرة على التفكير والتحليل وحل المشكلات، وتعزز الانتماء الوطني والقيم المشتركة لبناء مجتمع متماسك.

أيُّ تعليم نريد للسودان؟ إصلاحٌ شكلي أم إعادة تأسيس كاملة؟

نواصل اليوم الجزء الرابع من حديثنا عن التعليم في السودان. وكما وعدناكم، ننتقل من مرحلة النقد والتشخيص إلى محاولة طرح رؤية علمية وفكرية واضحة؛ رؤية لا تكتفي برصد الخراب، بل تسعى إلى تخيّل الطريق الممكن نحو البناء.

في البدء، لا بد أن نُقرّ بحقيقة أساسية:

أن أي رؤية للمستقبل يجب أن تنطلق من تصور جديد لتعليم جديد، لسودان جديد، قادر على النهوض من ركام الحرب، والخروج من دائرة إعادة إنتاج الأزمات إلى مرحلة جديدة سلاحها العلم والمعرفة. لكن هذا التحول لا يمكن أن يتحقق ما لم نضع ملامح جديدة لعقل سوداني نتطلع إلى بنائه؛ عقل يتجاوز جراح الماضي دون أن ينساها، بل عليه ان يستوعب دروسها دون أن يبقى أسيرًا لها.

يجب الا ننخدع بان ذلك الامر سهلًا، فهو لن يتحقق بخطاب عاطفي أو حلول مؤقتة، بل يحتاج إلى نبرة صادقة وعزيمة تجمع بين الأمل والتفاؤل والصراحة، وبين الشجاعة في الاعتراف بالأخطاء والإصرار على تجاوزها.

أولًا: هزّة قوية تهدم التعليم القديم:

قبل أن نتحدث عن البناء، علينا الاعتراف بأن أجزاءً كبيرة من نظامنا التعليمي القديم لم تعد صالحة لعصرنا ولا لواقعنا. فالإصلاحات الجزئية قد تمنح شعورًا بالتحسن، لكنها غالبًا ما تعيد إنتاج المشكلة نفسها بأسماء جديدة.

المطلوب ليس ترميم الجدران المتشققة، بل مراجعة الأساس الذي بنى عليه النظام التعليمي كله:

المناهج، طرق التدريس، العلاقة بين المعلم والطالب، وفكرة التعليم ذاتها. لا يعني هذا القطيعة مع الماضي، بل التحرر من الجمود الذي حوّل التعليم إلى عملية تلقين لا إلى صناعة عقل.

ثانيًا: توعية الإنسان بتقبّل التجديد:

لا يمكن لأي إصلاح تعليمي أن ينجح إذا ظل المجتمع نفسه خائفًا من التغيير. فالتجديد الحقيقي يبدأ من العقل، من قبول فكرة أن التعليم ليس ثابتًا، بل كائن حي يتطور بتطور الإنسان والعالم.

نحتاج إلى ثقافة ترى في السؤال قيمة، وفي الاختلاف فرصة، وفي التفكير النقدي قوة، لا تهديدًا. فالعقل الذي تعوّد الحفظ فقط يصعب عليه الابتكار، والمجتمع الذي يخشى التجديد يظل يدور في حلقة الماضي.

ثالثًا: مجانية التعليم... ضرورة لا رفاهية:

في مرحلة ما بعد الحرب، لا يجوز أن يصبح التعليم امتيازًا لمن يملك القدرة المادية فقط. فالمجتمعات الخارجة من الصراع تحتاج إلى فتح أبواب التعليم على مصراعيها، لا إلى تضييقها .

يجب ان نعلم ان مجانية التعليم في هذه المرحلة ليست شعارًا سياسيًا، بل ضرورة أخلاقية ووطنية، لأنها تمنح الأمل لمن فقد كل شيء، وتعيد دمج الأجيال التي انقطعت عن الدراسة، وتمنع تحوّل الفقر إلى قدر دائم.

رابعًا: الإنفاق على التعليم بوصفه استثمارًا في البقاء فلا نهضة بلا إنفاق حقيقي على التعليم. فالمدارس المتهالكة، والمعلم المنهك، والمناهج القديمة، لا يمكن أن تصنع مستقبلًا مختلفًا .

ان الإنفاق على التعليم ليس عبئًا اقتصاديًا، بل استثمار طويل الأمد في استقرار المجتمع وأمنه. وكل جنيه يُصرف على تعليم طفل اليوم، هو خطوة لتقليل تكلفة الأزمات غدًا.

خامسًا: إعادة الاعتبار للمعلم:

لا يمكن بناء تعليم قوي دون معلم قوي.

المعلم ليس ناقلًا للمعلومة، بل صانع وعي، ومرشد، ونموذج إنساني.

حين يفقد المعلم مكانته الاجتماعية، وحين يعيش تحت ضغط مادي ونفسي مستمر، يصبح النظام التعليمي كله هشًا. ان إعادة الاعتبار للمعلم تبدأ بالاحترام، وتمر عبر التدريب المستمر، وتنتهي بتوفير حياة كريمة تليق بدوره.

سادسًا: تعليم يصنع عقلًا لا حافظًا:

السودان لا يحتاج إلى مزيد من الحفظ، بل إلى عقول قادرة على التفكير، والتحليل، والنقاش، وحل المشكلات. تعليم يربط المعرفة بالواقع، ويُعلّم الطلاب كيف يفكرون، لا ماذا يفكرون.

نحتاج إلى مناهج تزرع القيم المشتركة، وتُعزز الانتماء الوطني، وتدرب على التعايش مع الاختلاف، لأن التعليم ليس مجرد علم، بل مشروع لبناء مجتمع متماسك.

بين الأمل والواقعية:

قد تبدو هذه الرؤية طموحة، وربما مثالية في نظر البعض، لكنها في الحقيقة الحد الأدنى المطلوب إذا أردنا أن نكسر الحلقة المفرغة التي ظللنا ندور فيها طويلًا.

فالسؤال لم يعد: هل نستطيع إصلاح التعليم؟

بل: هل نستطيع بناء وطن دون أن نبدأ با لتعليم ؟

إن إعادة تأسيس التعليم ليست مهمة وزارة أو حكومة فقط، بل مسؤولية مجتمع كامل يؤمن بأن المستقبل لا يُورَّث، بل يُصنع.

وفي الحلقة القادمة، سنقترب أكثر من الإنسان نفسه:

كيف يمكن للتعليم أن يعيد تشكيل الهوية السودانية، وأن يبني جيلا لا يحمل عبء الحرب بل دروسها؟

حكاية من بيئتي (26)

عَظَمَة الكمالي (1/2)

محمد احمد الفيلابي

ملخص

تحكي القصة عن كمال الدين أحمدة (1901–1980)، رجل رائد في الصناعة والتنمية الريفية بالسودان، الذي جمع بين الذكاء والفطنة والجدية في بناء مشروعات اقتصادية واجتماعية أثرت مجتمعه. عُرف بقدرته على تحويل رؤاه إلى واقع، مع الحرص على مصلحة بلدته وأهله، واعتُبر مثالاً للرأسمالية الوطنية والتنمية المتكاملة.

أبدع الكمالي في إطلاق مشاريع صناعية مثل الغزل والبسكويت والنسيج، وبنى مستشفى ومدارس ومساكن للعمال وأسواق ونقاط خدمات عامة، مع مراعاة الظروف الطبيعية مثل الفيضانات، ودمج السكان المحليين في كل خطوة لضمان دعمهم ومشاركتهم، مع التركيز على التعليم والتدريب المهني للشباب المحلي.

كانت فلسفة الكمالي تقوم على العمل المباشر والمثابرة؛ فهو لم يعتمد على الشركات المتخصصة بل اشترك شخصياً مع أبنائه والعمال في التنفيذ، وحرص على تعزيز الانضباط والجدية والإنتاجية، مع ربط التطور الاقتصادي بمسؤولية اجتماعية، ليصبح نموذجه أسطورة في التنمية المحلية والنهوض بالمجتمع الريفي.

ترك الكمالي إرثاً مستداماً من المشاريع والمنتجات والصناعة والخدمات، مثل «ثوب الكمالي» والشبكات التجارية والصحية، وأثرى الحياة في النوراب والمنطقة المحيطة، ليظل اسمه مرتبطاً بالإنجاز والعمل المخلص، ويمثل ضوءاً ينير الطريق للأجيال التي جاءت بعده.

. عافية يا عظمة
. حليل العافية، ويا حليل العظمة.
. العظمة الباص؟
. العظمة الباص، وسيد الباص، وزمن الناس في عافية، وماشة لي قدام. هسَّع كلو ماشي لي وراء.. كان عافية بدن، كان عافية بلد.

أزاح عنه الغطاء محاولاً الجلوس ليعانقني، فأجلسته واضعاً عدداً من المساند خلفه، فواصل حديثه..

. إنت عارف؟ نحن ما بنحس بي قيمة العافية إلا لما نفقدها، زي ما بنحس بي قيمة الرجال العظماء لما يرحلوا.

لكأنه أراد أن يكافئني على زيارتي له، مانحاً إياي قيمة مضافة بجانب الثواب، وهو يحدثني عن الرجل الذي شيد المستشفى التي دخلتها بعد سنوات من الغياب.

كمال الدين أحمدة (1901 – 1980) رجل سابق لزمانه كما يصفه الكثيرون. يجمع البساطة في مظهره وسلوكه، والحكمة والعمق في تفكيره وتخطيطه، وتنفيذ مخططاته. ظلمته الجغرافيا والتاريخ والبيئة والسياسة. وظلمناه لأننا لم نفعل أكثر من أن نحكي عنه في خجل (1). شهدنا الطفرة التي أحدثها على كافة المستويات. أسميناه رجل الصناعة الأول في الريف الشمالي، ورائد الغزل الرفيع. وربّان سفينة التنمية الريفية المتكاملة. لكن.. حين رحل الربّان، لكأنما انحسر الماء وتبخّر، فتعطّلت السفينة، وخضعت للطمي يغطيها دون أن تمتد يد أهل السياسة لـ(إنقاذ) الهيكل من التآكل والصدأ.

. كان معجوناً من الذكاء والفطنة والجدية والاهتمام والمثابرة والاقدام والشجاعة. مناضل حقيقي، ومثال للرأسمالية الوطنية. هل تعلم أنه في كل محطة توقف عندها أدرك نجاحاً كان يكفل له البقاء، وبناء أمبراطورية مالية عظيمة، لكنه كان يفكر في أهله وبلدته الصغيرة. ويردد (الضو.. يضوي عند أهلو).

. أظنك كنت لسه طالب لما رحل..
واستدرك متسائلاً..
. كنت وين المدة دي كلها؟
. في بورتسودان..

وضحكنا سوياً وأنا أعيده إلى وضعه الأول، يطوّف حولنا طيف تلك الحكاية التي سارت بين أهلنا مرتبطة بالرجل. نقولها حين نود أن نصبغ الحكايات بلطف وبساطة الناس في ذلك الزمن.

تقول الحكاية أن الحاج كمال الدين وفي إطار إشعال المخيلات، وترسيخ مفاهيم التنمية، كان يحدّث الناس عن رحلاته، والتحديات التي واجهته، لا تفاخراً، لكن حتى يقربهم من حلمه وطموحاته، ويحقن فيهم دوافع جديدة للعمل، والتعافي المجتمعي. وفي مرة غفا أحد المسنين في جلسته، وحين أفاق وجد سرداً عن أسواق تحت الأرض، وبشر لا فرق عندهم بين الليل النهار، فأراد أن يؤكد حالة صحوه حين سأل في براءة..

. الكلام ده وين يا حاج كمال الدين؟ في بورتسودان؟

سؤال العجب الذي ظل يخرج بالناس من عوالم العادية، إستدراكاً واندهاشاً حين يأخذهم الأنس في الزمان والمكان المعلوم، وذلك المجهول الذي تقتحمه الضواري.. ليعبّر الشاعر (2)..

الخُشش البخشّوها الأسود خشّاها
العشمانة قبّال توصلوا اتلقّاها

خرجت من عنده، وأنا أتلفت، كأني أزور مستشفى النوراب لأول مرة، هذه المباني المشيدة على مساحة (40 ألف متر)، وعلى ارتفاع مترين من سطح الأرض ما يوحي بنظرة إستراتيجية، إذ ما كان لـ(الحاج كمال الدين) أن يجد هذا الفضاء المتسع ليشيد عليه (يوتبياه) لولا أن فيضانات 1910، و1946 جعلت الأهالي ينزحون شمالاً. ويقال أنه حين ينوي تشييد أي مرفق يسأل أصحاب الأرض الأصليين إن كان منهم من يمانع. ولأنهم شهدوا منه الكثير، فلم يعترض أحد. وقد جعل المباني مرتفعة من الأرض بما يكفي في حال جاء فيضان جديد. حيث شيّد المصنع على أحدث طراز، وألحق به مساكن العمال، وبنى المدارس، والسوق، والبوستة ونقطة البوليس، والنادي. وحين كان مناضلو 1924 ملء السمع والبصر في مضمار التحرّر السياسي، كان الحاج (كمال الدين) يرى التحرّر عبر الاقتصاد والمعرفة. وحكى ملاحظ الأشغال أنه لما تحصل على تصديق المستشفى بداية الستينات طلب من مكتب الأشغال أن يقوموا بتخطيط المستشفى، فاتفقنا على الموعد، وطلبنا منه تجهيز الأوتاد والحبال والعمال. ولما وصلنا الموقع لم نجد العمال، لنكتشف أنه وأولاده سيقومون بالمهمة.

عصامياً كان، ونابغة زمانه هذا الـ(كمال الدين). تقول حكاية النبوغ الأولى أنه فارق خلوة أولاد الحاج جابر ليرحل مع أبيه التاجر إلى الأبيض، وهناك إشتم عبير نبوغه جارهم مدير المدرسة، فعمل على إقناع الوالد لإلحاق إبن التاسعة بالمدرسة. ولأن معلمي ذلك الزمن كانوا على قدرة على التقييم، مثلما كانوا أصحاب قرار فقد ساندوا الطفل الذكي، وسمحوا له بالقفز من فصل إلى آخر ليكمل مرحلة الأعوام الأربع في عام واحد، ذلك دون أن يتخلى عن تجارة أبيه، والتي

برع فيها رافضاً البقاء في مكان واحد. فتنقل من مدينة إلى أخرى (مدني.. أمدرمان.. كسلا.. القاهرة)، وفي كل منها مارس إدهاش الناس، وقفز فوق (أحلامه الإستراتيجية)، والتي كان يرى في منتهاها قريته مدينة صناعية وتجارية كبرى.

في كسلا وصل للعام الثالث وعشرين، واكتملت عنده فكرة إنشاء شركة مساهمة دعا لها أبناء المنطقة من كبار التجار، على تكون البداية بصناعة البسكويت والشعيرية والنسيج، وكاد الأمر ينجح لولا أن أحدهم نعق «بلدنا ميتة، والميِّت بموتك»، فماتت فكرة الشركة. وهذا هو حال النعيق الذي لا يزال يصم الآذان ويجفّف غُدد الطموح المبدع، ويئد الأفكار البناءة في مهدها.

في امدرمان إستطاع أن يبني شبكة من الموردين في ظل علاقات تجارية وطيدة، أكمل تطويرها حين وصل القاهرة، فازدهرت تجارته وتضاعف رأسماله، وتوسعت علاقاته. وذلك وقت كانت فيه عوالم التجارة والاستيراد والتصدير (عفيّة)، تعتمد مبادئ الصدق والأمانة والثقة والخلق القويم. إلا أن حلم الصناعة ظل يراوده، فقام بدراسة صناعة النسيج، وقرَّ رأيه أن تكون نواة لنهضة بلدته.

ومثلما انتزع نفسه من رغد المحطات السابقات غادر القاهرة. ومع (60) نول نسيج يدوي، وخطة نهضة ريفية متكاملة الأركان عاد إلى بلدته قبل أن يدخل منتصف القرن العشرين بقليل.

كان (نوح) زمانه وهو يبني سفينة التنمية فيما يسخر منه البعض، لكنه لم يكن ليبالي. شيد الجملونات الكبيرة، ركّب الأنوال، واختار لها من أبناء المنطقة من لمس فيهم المقدرة على تبني منهج التغيير، وقام مع أبنائه الثلاثة بتدريبهم، وعمل في ذات الوقت على توعية الناس، وخلق الاهتمام فيهم، ونجح في قلب موازين الاقتصاد المحلّي حين جعل الانتاج والتطوّر في المهنة محددات دخل، قادحاً بذلك شعلة مواجهة التحديات، والتنافس المهني الشريف، والتحفيز. ومضى في منهاج (التربية المواطنية) الذي اختطه للنهوض بإنسان المنطقة، حين ظل يجلب الفنيين المهرة في مختلف المهن، وهو يبني ويشيد. لم يتعاقد مع الشركات المتخصصة لتشييد المرافق العامة، فقد كان يمضي بنفسه ليعقد الاتفاقات الفردية بعد أن يطوف ويتدارس الأمر، ثم يأتي بمن يقع عليه الاختيار بعد أن يوافق على أول شروطه، وهو تعليم المهنة لعدد من أبناء المنطقة. حتى المستشفى التي لم تشاركه فيها الحكومة المدنية وقتها إلا بخطاب (3) من رئيس مجلس السيادة و»علمت بمزيد من الغبطة والسرور من الصحف المحلية نبأ تبرعكم الانساني العظيم لاقامة مستشفى... إلخ». إلا أن خطاب عكير كان أكثر بلاغة..

أصيل العينتين الطينة والتيراب
إرم ذات العماد أنشاها في النوراب

جاء بالبص (العظمة) ورسم له جدول تحرك زمني غاية في الانضباط. وتجده في حركته الدؤوبة من وإلى المدينة يجلس وسط الركاب يدفع ثمن تذكرته مثلهم بلا زيادة أو نقصان، حاملاً مقطفة (القفة) بما فيه من عينات إنتاج النسيج. ذلك أن الأموال والخطابات والطرود يحملها البريد، وقد رفدت هيئة البريد والبرق - حينها مكتب النوراب بأمهر الكوادر. من هناك كانت تسافر المنتجات إلى كل السودان حين اشتهر (ثوب الكمالي)، وإلى خارج السودان، عبر تلك الشبكة التي بناها وأدارها بمهارة فائقة. وكان قد أحدث في العام (1960) طفرة في صناعة النسيج حين استجلب من تشيكوسلوفاكيا أحدث ماكينات الغزل الرفيع، مع مقومات عملها من قطع غيار وفنيين، وبنى فرق العمل منهم ومن أبناء المنطقة.

حين أقنع السلطات بضرورة تشييد نقطة البوليس كان يسعى لإكمال الصورة. وبفتح مكتب لصحة البيئة كان يرسي دعائم إصحاح البيئة. ويحكى أنه في تفقده للمرافق وجد إحدى (الأدبخانات) في المدارس متسخة، فشمّر عن ساعده وبدأ في تنظيفها ليعطي إدارة المدرسة والطلاب وعمال الصحة والجميع درساً لا ينسى، مثل كل الدروس التي سطرها هذا الرجل القامة. فهو ليس حكاية عابرة، إذ أنه الضو الذي أنار تلك النواحي، وما زالت شمسه تصنع من الظلال الكثير، وتحدث عنه منشآت شيدها لتبقى من بعده. وهو (كدركول)(4) النوراب الأشم كما نعته عبدالله الحسن المحامي يوم افتتاح المستشفى (ديسمبر 1965).

ونلتقي مع الكمالي وعظمته في حكاية أخرى من حكايات بيئتي.

الهوامش:

1. إسعنا في هذا السرد بما كتبه الأستاذ عصام الحاج.
2. عكير الدامر.
3. خطاب مجلس السيادة الممهور بتوقيع إسمايل الأزهري بالرقم (ق.ج/10/أ.3)، بتاريخ 15 ديسمبر 1965.
4. الكدركول جبل صغير بقرية الكمير التي تفصلها عن النوراب قرية الجوير

مهمة صعبة للهلال خارج الديار أمام نهضة بركان في دوري الأبطال

ملخص

يبدأ الهلال مرحلة الحسم في مشواره ببطولة دوري أبطال أفريقيا عندما يحل ضيفاً على نهضة بركان المغربي مساء السبت 14 مارس (فجر الأحد بتوقيت السودان) في ذهاب ربع النهائي، في مواجهة مرتقبة يسعى خلالها الفريق الأزرق إلى تحقيق نتيجة إيجابية خارج أرضه تعزز حظوظه في بلوغ الدور نصف النهائي. ويأمل الهلال، الذي قدم مستويات قوية خلال مرحلة المجموعات، ، رغم صعوبة المهمة أمام فريق مغربي يتمتع بخبرة كبيرة ويعتمد بدوره على عاملي الأرض والجمهور لتحقيق أفضلية مبكرة قبل مواجهة الإياب.

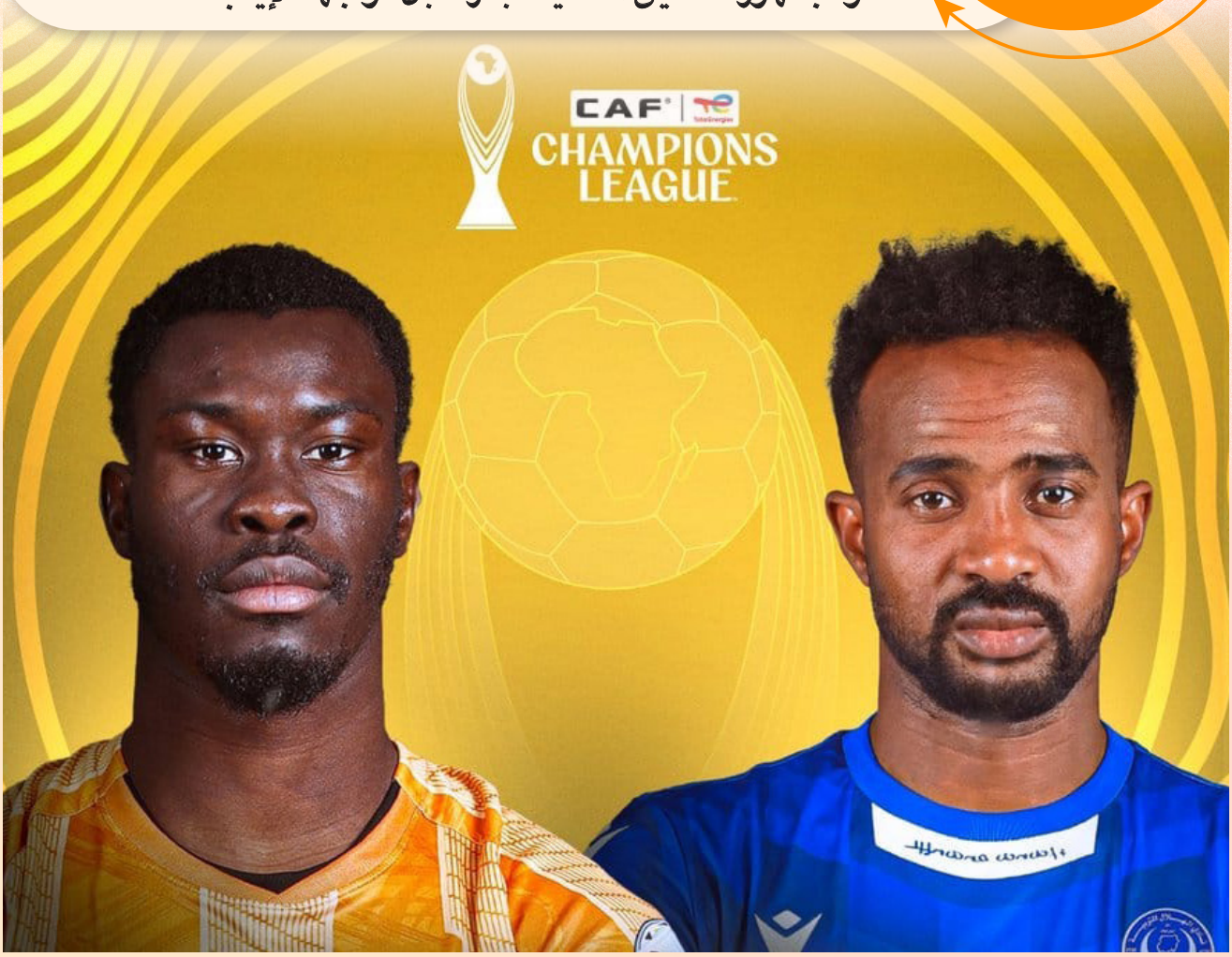

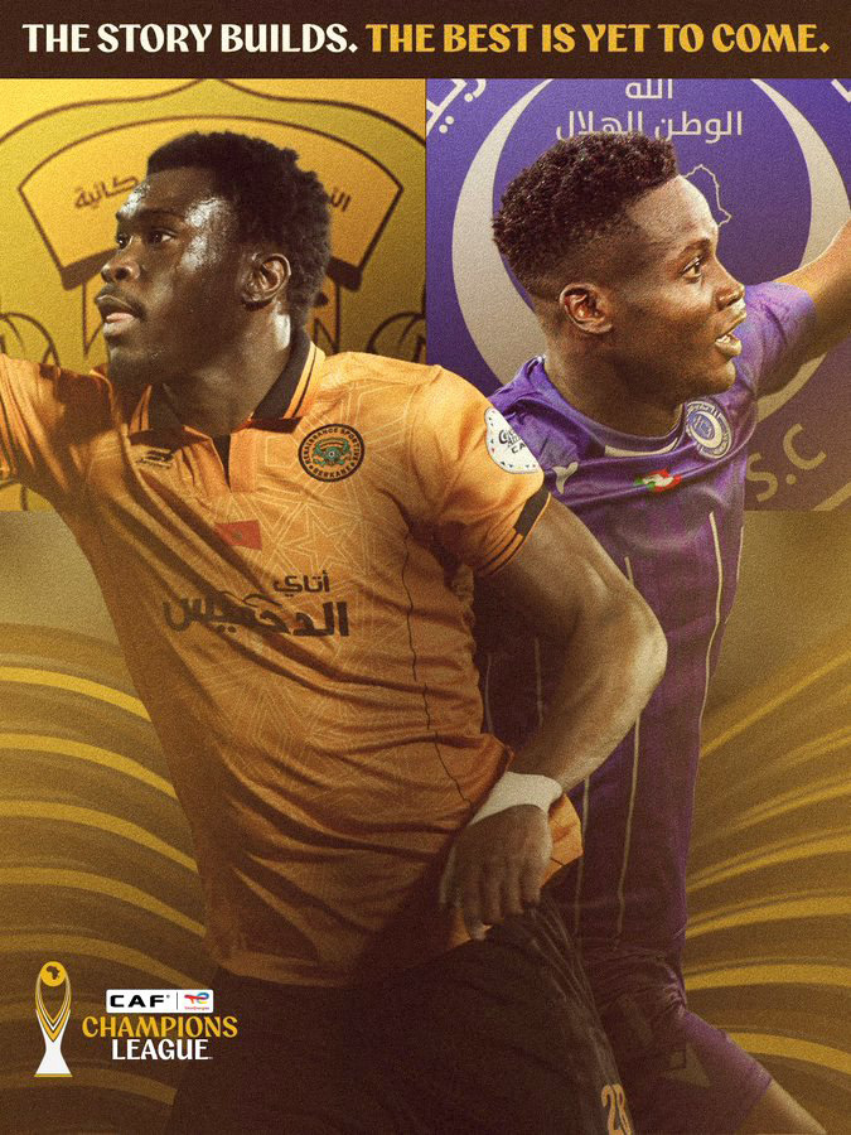

أفق جديد

وتحمل هذه المواجهة طابعاً خاصاً، إذ تعد أول مواجهة بين الفريقين في دوري أبطال أفريقيا، رغم أنهما التقيا سابقاً في بطولة كأس الكونفدرالية الأفريقية عام 2018. في تلك النسخة نجح الفريق المغربي في فرض تفوقه على الهلال خلال مرحلتي الذهاب والإياب في دور المجموعات، حيث فاز نهضة بركان بالمباراة الأولى بهدفين دون رد قبل أن يكرر فوزه في المباراة الثانية بهدف نظيف، وهو ما يمنح الفريق المغربي أفضلية معنوية تاريخية، لكن الظروف الحالية تشير إلى مواجهة مختلفة تماماً بين الفريقين.

وكان الهلال قد قدم أداءً لافتاً خلال مرحلة المجموعات من النسخة الحالية للبطولة، حيث تصدر المجموعة الثالثة برصيد 11 نقطة بعد سلسلة من النتائج الإيجابية التي تضمنت ثلاثة انتصارات وتعادلين وخسارة واحدة فقط. وظهر الفريق السوداني بصورة قوية من حيث التنظيم الدفاعي والانضباط التكتيكي، ما جعله من الفرق التي لفتت الأنظار في البطولة هذا الموسم.

في المقابل، تأهل نهضة بركان إلى الدور ربع النهائي بعد احتلاله المركز الثاني في المجموعة الأولى برصيد 10 نقاط خلف نادي بيراميدز المصري الذي تصدر المجموعة. ورغم حلوله وصيفاً، إلا أن الفريق المغربي قدم مستويات جيدة مكنته من العبور إلى الأدوار الإقصائية، مستفيداً من الخبرة الكبيرة التي اكتسبها خلال مشاركاته القارية في السنوات الأخيرة.

وفي إطار التحضيرات لهذه المواجهة المرتقبة، وصل الهلال إلى المغرب مبكراً حيث أقام معسكراً تدريبياً في مدينة الدار البيضاء من أجل الاستعداد للمباراة في أفضل الظروف الممكنة.

وخلال فترة المعسكر، أجرى الهلال تدريباته في أكاديمية نادي الرجاء الرياضي الذي بادر بالسماح للهلال باستخدام ملاعبه مجاناً، في خطوة لاقت تقديراً كبيراً من إدارة الهلال التي عبرت عن امتنانها لهذه المبادرة. وقد ساهمت هذه الخطوة في توفير بيئة تدريبية احترافية للفريق، ما ساعد الجهاز الفني على التركيز بشكل كامل على الجوانب التكتيكية ورفع جاهزية اللاعبين قبل المواجهة المرتقبة.

ومن المنتظر أن يتوجه الهلال إلى مدينة بركان قبل يومين من المباراة، حيث سيجري تدريبه الرسمي على أرضية الملعب البلدي للتعرف على أجواء الملعب والاستعداد لخوض المباراة التي ينتظر أن تشهد حضوراً جماهيرياً كبيراً من أنصار الفريق المغربي.

أما نهضة بركان، فيدخل المباراة وهو يعول كثيراً على عاملي الأرض والجمهور لتحقيق نتيجة إيجابية قبل مواجهة الإياب في كيغالي. ويعرف الفريق المغربي بقوته الكبيرة عندما يلعب على ملعبه في بركان، حيث غالباً ما يصعب على المنافسين تحقيق نتائج إيجابية هناك في ظل الدعم الجماهيري الكبير الذي يحظى به الفريق.

وقد كشف الاتحاد الأفريقي لكرة القدم أيضاً عن طاقمي التحكيم اللذين سيديران المواجهتين. حيث سيدير مباراة الذهاب الحكم الجنوب أفريقي طوم أبونجيل بمساعدة مواطنيه سيويلا زاكيلي وسورو باتسوان، فيما سيكون جيلي شافاني حكماً رابعاً. أما مباراة الإياب في كيغالي فسيقودها الحكم الكاميروني أبدو أبديل مفيري بمساعدة مواطنيه إلفيس غاي نوبوي نغيغو وستيفن دانيك موتساسي مويو، بينما سيكون الحكم الرابع ميسي جيسي أوفيد نكونكو مفوتو من الكونغو برازافيل.